

الظُّورُ الاقتصادي الحديث في الفرسيّة

تأليف

الدكتور محمد عبد الوكيل

ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة

0164531



مكتبة الإسكندرية

Bibliotheca Alexandrina

التطوُّر الاقتصادي الحديث

في إفريقيا

تأليف

دكتور راشد البراوي

38.960

3269

الطبعة الأولى

١٩٦١

مكتبة الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين باشا)

المحتويات

صفحة

مقدمة

الفصل الأول : معالم الاقتصاد الأفريقي	١
الفصل الثاني : التقدم في نيجيريا	٥٥
الفصل الثالث : غانة ومشروع نهر الفولتا	٦٨
الفصل الرابع : ليبيريا ورأس المال الأمريكي	٨٤
الفصل الخامس : الرأسمالية البيضاء في اتحاد جنوب إفريقية	٩٣
الفصل السادس : الاتحاد المهدد بالانهيار	١٢٢
الفصل السابع : إمكانيات إفريقية الشرقية	١٥٩
الفصل الثامن : تجربة السودان	١٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

حين أخرجنا كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسية والاقتصادية » عرضنا الكبريات المشكلات الاقتصادية التي تواجه البلدان الإفريقية وبخاصة ما استطاعت منها انتزاع الوثائق الرسمية التي تعترف باستقلالها وسيادتها حتى نوضح أن الاستقلال السياسي ، طليقاً كان أو مقيداً ، سوف يظل قائماً على أساس ضعيف متفكك إذا لم يصحبه تحرر إقتصادي يكفل لها إمكانية الاستغلال الكامل لمواردها ، ما ظهر منها وما لم يحط به علماً كافياً بعد ، وفق مطالبها الأساسية وطبقاً للمعايير التي تراها مؤدية إلى إنهاض شعوبها ، في إطار سليم من التعاون الإفريقي والتعاون العالمي .

ورغب إلينا الكثيرون من القراء والأصدقاء والأبناء أن نقرء بحثاً أكثر استفاضة للناحية الإقتصادية في القارة ، وهانحن أولاء ، تلبية للرجبة النبيلة ، تقدم كتابنا هذا عن التطور الإقتصادي في إفريقيا . وفيه أبرزنا ما تنطوي عليه القارة من الموارد والإمكانات ، وحللنا اقتصادها إلى عناصره ، وبيننا ما فيه من عوامل الضعف والقصور في ظل الأوضاع المتوارثة من الماضي ، وكشفنا عن القوى التي كانت ، وما تزال تحاول ، تدفع به في اتجاهات معلومة صوب غايات ذاتية مرسومة ، ثم أوضحنا معالم الطريق التي ينبغي السير فيها لتحقيق المصالح الأساسية لشعوب القارة . إن علينا أن نؤمن النظر في مرآة الماضي لنرى الصورة على حقيقتها حتى لا تعكس المرآة مستقبلاً ممائلاً .

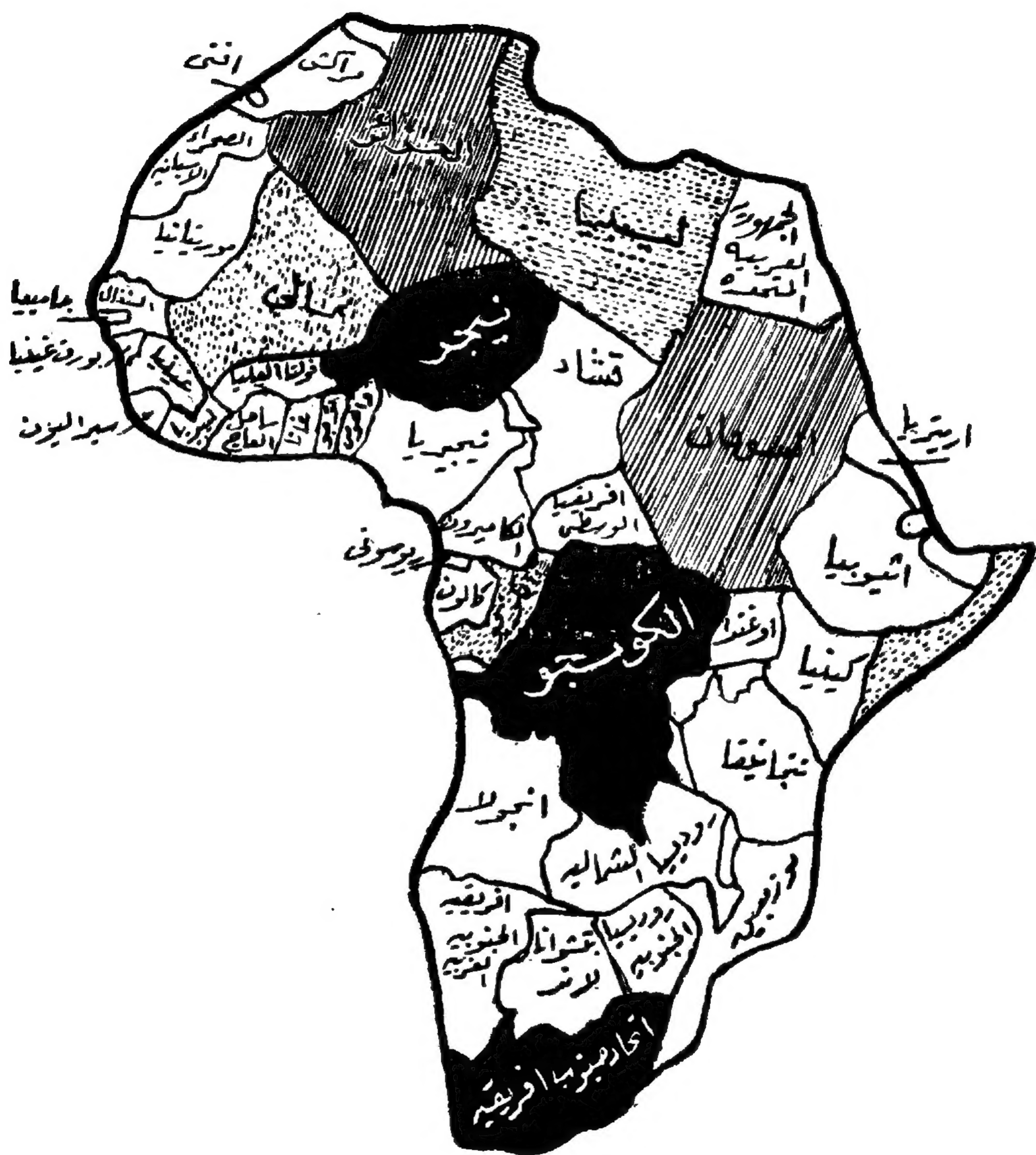
ولقد تناولنا بالتفصيل مراحل التطور ومظاهره واحتمالاته ووسائل دفعه قدماً في عدد من البلدان الإفريقية ، لكل منها ظروفه واعتبارات الخاصة ، واختارناها جميعاً مما يقع إلى الجنوب من الصحراء ، آمليين أن نعالج الأحوال في شمالي القارة في بحث مستقل .

— و —

ونحن إذ تقدم كتابنا هذا نرجو أن نكون قد أسهمنا بقدر في إثارة الاهتمام
بهذه القارة المجيدة ، لا في حاضرها وحده فحسب ، بل وفي مستقبلها الذي نراه مليئاً
بأعظم الاحتمالات لخير المجتمع الإنساني .
والله الموفق أولاً وقبل كل شيء .

راشدر البراوى

القاهرة في أبريل ١٩٦١



الفصل الأول

معالم الاقتصاد الإفريقي

(أولا) عرض جغرافي موجز

تعتبر إفريقية ثانية القارات من ناحية المساحة التي تبلغ أحد عشر مليونا من الأميال المربعة ، ولكن طول شواطئها لا يتناسب مع المساحة إذ لا يتجاوز ١٩٠٠٠ ميل . ويكاد يقسمها خط الإستواء إلى قسمين متقاربين ، غير أن الجانب الأكبر من القارة يقع بين المدارين .

التضاريس :

إذا استثنينا القسم الشمالي الغربي حيث تمتد جبال أطلس الإلتوائية ، فالقارة عبارة عن هضبة ضخمة يحيط بها عموما سهل ساحلي ضيق ، كما أنها في القسم الجنوبي من القارة أكثر ارتفاعا منها في الشمال . وتمتد الهضبة المرتفعة بجنوب إفريقية إلى خط الاستواء تقريبا ، ثم تخرج منها شعب في اتجاه الشمال . وعلى طول الجانب الشرقي من الهضبة الإفريقية جبال تبدأ من الحبشة ثم تسير صوب الجنوب محترقة إقليم البحيرات الواقع في إفريقية الشرقية . وحافة الهضبة في الجنوب الشرقي من القارة بالغة الارتفاع وتعرف باسم جبال دراكنسبرج .

وتنبع معظم الأنهار في داخل الهضبة حيث تكون صالحة للملاحة إلى مسافات طويلة ، فإذا ما بلغت حافة الهضبة انحدرت بشدة صوب السهل الساحلي وتكثر بها الشلالات ؛ وهذه الظاهرة تفسر لنا عدم صلاحية أغلب الأنهار الإفريقية للملاحة . وما تتميز به الهضبة كذلك وجود عدد من البحيرات العظمى تتخلل الجبال الواقعة في الشرق . وتقع هذه البحيرات في أخدودين ، ففي الغربي منهما بحيرات ألبرت وإدورد وتنجانيقا ، وفي الشرقي بحيرات رودلف ونياسا ، أما بحيرة فكتوريا فإنها تتوسط الأخدودين ، وتلقى جنوبي الصحراء الكبرى بحيرة تشاد .

المناخ :

وهنا نستطيع أن نلاحظ وجود فصلين رئيسيين : أولهما يمتد من نوفمبر إلى أبريل . وخلال هذا الفصل يتعرض الساحل الشمالى للرياح الجنوبية الغربية ويسوده مناخ معتدل . ويشهد المطر على الساحل الشرقى ثم يقل تدريجاً كلما عبرنا القارة بحيث نجد منطقة جافة في الغرب . وفي هذا الفصل يقع الطرفى الجنوب الغربى الأقصى من القارة داخل منطقة الضغط العالى التى تبدأ منها الرياح التجارية ، الأمر الذى يعطى ما يتصف به من الجفاف .

أما في الفصل الآخر الممتد بين شهرى مايو وأكتوبر فإن درجة الحرارة تتناقص كلما اتجهنا من الصحراء الكبرى ناحية الجنوب ، وخلال هذا الفصل يسود الجفاف شمالى إفريقية كله لأنه يقع تحت تأثير الرياح التجارية . وجنوب خط الإستواء نجد إن إقليم الرياح التجارية الجنوبية الشرقية قد انتقل صوب الشمال ، وتسقط على الجنوب الغربى الأقصى أمطار تجلبها الرياح الشمالية الغربية ، وفي هذا الفصل حيث تشتد الحرارة بالصحراء الكبرى يرتفع الهواء الساخن وتهب رياح محملة بالرطوبة ناحية الجزء الجنوبى من الصحراء ، قادمة من المحيط الهندى غربى القارة . هذه الرياح موسمية حقيقة وتعتبر امتداداً للرياح التجارية الجنوبية الشرقية . وتسبب سقوط أمطار غزيرة على ساحل غينيا .

الأقاليم المناخية :

وهذه متماثلة في شمال خط الإستواء وجنوبه .

١ - المناخ الإستوائى ويتميز بالحرارة وكثرة المطر ، ونلقاه على طول خط الإستواء وبخاصة في حوض نهر الكونغو وعلى طول جزء من ساحل خليج غينيا .

٢ - المناخ المدارى ويعرف في حالة إفريقية « بالطراز السودانى » . ونجد هذا الطراز شمالى خط الإستواء وجنوبه . ويتميز بسقوط المطر في فصل الصيف الذى يمتد من مايو إلى أكتوبر في الشمال ومن نوفمبر إلى أبريل في الجنوب .

٣ - ويوجد المناخ الصحراوي ، وهو جاف في جميع الفصول ، على طول مناطق الضغط العالي في الشمال والجنوب . وهو يمتد في الشمال عبر القارة ، بينما يقتصر في الجنوب على غربي القارة .

٤ - وعلى طول الساحل الشرقي لإفريقية الجنوبية المناخ دافئ معتدل وتسقط الأمطار بسبب الرياح التجارية الآتية من المحيط الهندي .

٥ - وعلى طول السواحل الشمالية والجنوبية الغربية يسقط المطر شتاء ، وهذا ما يعرف باسم مناخ البحر المتوسط .

ولما كان معظم القارة عبارة عن هضبة فإن المناخ في العادة أكثر اعتدالاً منه لو كان السطح أقل ارتفاعاً ، وهذا هو السبب الذي من أجله تصلح مناطق عدة تكاد تقع على خط الإستواء ، لسكنى الرجل الأبيض .

الأقاليم النباتية:

وهذه تتمشي مع الأحوال المناخية التي أشرنا إليها ، ويمكن أن نميز الأقاليم الآتية: (أولا) الغابات الإستوائية ذات الأشجار العالية الدائمة الإخضرار ، وتغطي خوض السكنفو وساحل غينيا ، حيث المطر غزير جدا .

(ثانيا) الحشائش المدارية والسافانا وتقع على جانبي منطقة الغابات الإستوائية . (ثالثا) تغطي الصحاري مساحات شاسعة في شمال إفريقية (الصحراء الكبرى) ومساحة أصغر في إفريقية الجنوبية (الساحل الجنوبي الغربي) .

(رابعا) غابات المناخ المعتدل الدافئ ونلقاها في إقليم ناتال في الجنوب الشرقي من القارة .

(خامسا) نبات البحر المتوسط ويوجد بالقرب من شواطئ إفريقية الشمالية وعلى طولها وفي الطرف الجنوبي الغربي من القارة .

(سادسا) حشائش المنطقة المعتدلة وتغطي الجزء الجنوبي الشرقي من الهضبة الإفريقية ، ويعرف الإقليم باسم « فلد » Veld ، وهو بارد نوعا في الشتاء وحار في الصيف .

(سابعا) النبات الجبلي وهو عبارة عن غابات وحشائش المناطق المعتدلة ، ونجده في معظم أرجاء مرتفعات الحبشة وإفريقية الشرقية .

(ثانيا) الزراعة والإنتاج الزراعى

تعتبر الزراعة فى معظم أجزاء القارة المصدر الرئيسى لتدخل من جهة والمالة من جهة أخرى بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الإفريقيين . إلا أن نقطة الضعف الأساسية تتمثل فى نقص الإنتاجية سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الوحدة من الأرض . المزرعة ، ولهذا كان نصيب الزراعة فى الاقتصاد الإفريقى ضئيلا إذا قيس بما نلقاه فى الأقاليم والبلدان المتقدمة . ويرجع تخلف الزراعة بوجه عام إلى اعتبارات عدة نذكر منها :

أولا — العوامل الطبيعية

- ١ — بالرغم من غزارة الأمطار فى كثير من الجهات لايسمنا إغفال الأثر الناتج من ارتفاع نسبة البخر فى بعض الأنحاء مثل ليبيريا وسيراليون والسنگال .
- ٢ — إن مناطق كبيرة صحراء أو فى حالة جفاف كلى أو نسبي . ويقدر أن ٣٦ ٪ من المساحة الكلية للقارة غزير الأمطار ، ١٦ ٪ قاحل ، ٢٢ ٪ شبه قاحل .
- ٣ — والمشكلة الكبرى لا تتعلق بنقص الأمطار التى تتراوح فى مناطق كثيرة بين ٨٠٠ ، ١٢٠٠ ملمتر ، وإنما بظاهرتين على جانب كبير من الأهمية ، أولاهما العصفة الفصلية للأمطار مما يترتب عليها أن بعض المحاصيل التى يتطلب نضجها وقتا يزيد على فترة المطر ويمتد إلى فصل الجفاف ، يتمذر زراعتها أو تعرض لأخطار شديدة ؛ ومن هنا تبدو أهمية مشروعات الرى حتى يقضى الاحتفاظ بالمقادير الكافية من الماء . وأمل الحبشة تضرب مثلا يدل على صحة هذا الأمر ، إذ أن كمية الأمطار التى تسقط فيها تجعل فى الإمكان ممارسة الزراعة على مدار السنة واستغلال مساحات واسعة إذا ما نفذت سلسلة من مشروعات تخزين المياه سىما والتربة جيدة وعلى درجة عالية من الخصوبة (١) . وفى غانة ونيجيريا ونياسالاند مساحات شاسعة يمكن الاستفادة منها إذا توافر الماء ؛ ولهذا تضع حكومات هذه البلدان للشروعات اللازمة مثل سد جبهـ Jebba على نهر النيجر فى نيجيريا ، ومشروع نهر فولتا فى غانة ، ووادى شير Shire فى نياسالاند ، والسد العالى فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة والذى يرمى إلى زيادة التحكم فى مياه النيل وتوسيع الرقعة الزراعية بحوالى ١٢٠٠.٠٠٠ فدان .

(١) دكتور راشد البراوى : الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث ، ص ١١٧ .

والظاهرة الثانية تفاوت كمية المطر من سنة إلى أخرى . وتبدو خطورة الأمر إذا ذكرنا أنه بسبب الجفاف الشديد الذي تعرض له شمالى إفريقيا في سنة ١٩٤٥ هبط الإنتاج فلم يتجاوز ١٥ ٪ من المتوسط السنوى خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ مثلاً .

٢ — وتفتقر التربة في بعض الجهات إلى المواد المعدنية اللازمة لغذاء النبات . وفى الإمكان التغلب على هذه العقبة باستخدام الخصبات التى تتفق وطبيعة التربة وتلائم نوع النبات . ولكننا نلاحظ قصوراً فى هذه الناحية فى كثير من البلدان الإفريقية كما يتضح من البيان التالى :

إنتاج الأسمدة واستهلاكها

للتوسط السنوى بآلاف الأطنان خلال الفترة (١٩٥٥ / ٥٦ - ١٩٥٧ - ٥٨)

البلد	الاستهلاك	الإنتاج	البلد	الاستهلاك	الإنتاج
الجزائر	٢٠٠٥	٢٠	مالاجاسى	١٠٥	٠٠
كينيا	٢٠٩	٠٠	أنجولا وموزمبيق	٠٠٨	٠٠
تنجانيقا	١٠١	٠٠	أفريقية افريقية (الفرنسية) (١)	٢٠٧	٠٠
أوغنده	١٠١	٠٠	نيجيريا	٤٠٥	٠٠

وبلغ استهلاك القارة كلها ٥٦٩٠٠٠ طن ، وإنتاجها ٢٧٤٠٠٠ طن ؛ وكان استهلاك إقليم مصر وإنتاجه ٢٠٢٥٠٠ ، ١٠٠٠٠٠ طن على التوالي (٢) .

ثانياً — أساليب الزراعة والإنتاج

ويتمثل ذلك فى النواحي الآتية :

١ — غلبة الزراعة التقليدية المتخلفة فى المناطق التى يغلب عليها الإفريقيون .

(١) وتضم جمهوريات مالى والسنتال وساحل العاج وغانيا والنيجر وداومى وقولنا العليا ومورتانيا (راجع بشأن هذه المنطقة وتطورها وأوضاعها السياسية والاقتصادية كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية ، السياسية والاقتصادية » الفصل الثامن ، ص ١٢١ — ١٥٧)
(٢) قبل التوسم فى مصنع السماد الأزوتى بالسويس فى السنوات الأخيرة ، وإنشاء المصنع الجديد شمالى أسوان والذى بدأ إنتاجه فى عام ١٩٦٠ . وقد زاد إنتاج السماد الأزوتى من ١٠٦٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢٥٠٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ بنسبة ١٣٥ ٪ .

٢ - تأخر الأساليب الفنية والآلات والمعدات ، وكذلك وسائل جمع المحاصيل وإعدادها وتعبئتها .

٣ - نظام الزراعة المتنقلة حيث يواصل الفلاحون الزراعة في جهة ما بضع سنوات ثم يتركونها إلى غيرها حتى تستعيد خصوبتها وفي هذا إسراف وتبديد للموارد الطبيعية .

٤ - عدم الاهتمام بمقاومة الآثار للترتبة على تآكل التربة ، وإنهاء الأرض بالمغلاة في تربية الحيوان .

٥ - انتشار بعض الأمراض التي تفك بأنواع من النبات مثل الكاكو والقطن والحبوب ، وعدم التدريب على استخدام المبيدات الحشرية .

٦ - بعض المحاصيل ينمو بريا مثل البن في الحبشة والمطاط في غرب إفريقيا ، باستثناء بعض المزارع الحديثة التي أنشأتها الحكومات أو الشركات الأجنبية كما في الحبشة وليبيريا والكنغو ونيجيريا .

طرق الاستغلال والزراعة :

نستطيع أن نميز في إفريقية بين أسلوبين وهما الزراعة التقليدية أو الإفريقية والزراعة الحديثة . ويقوم الأول على الموارد المتوافرة لدى الجماعة ، والغرض الأساسي إشباع حاجاتها . أما التصرف في جزء من الإنتاج فأمر عرضي يتوقف على القرب من الأسواق وبخاصة في المدن وما يجاورها ، ويقدر أن ما يعرض للتبادل لا يتجاوز ١٠٪ من الإنتاج . ويسود هذا الأسلوب في إفريقية الغربية والكنغو وإثيوبيا ومعظم السودان والصومال وأوغنده وكينيا والعازل المخصصة للأفريقيين في اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية ، وإن كنا نجد في بعض الأنحاء مساحات يملكها ويديرها الأوربيون وأخرى تدار وفق نظام المزارع الكبيرة الحديثة .

ويرجع تأخر هذا الأسلوب إلى الوسائل المتبعة ، فالآلات يدوية بسيطة مثل الفأس والمجرفة والمحراث الخشبي الذي يعجز عن قلب التربة تماما ولا يصلح إلا في الأرض اللينة . أضف إلى هذا عدم اتباع الدورة الزراعية بقصد المحافظة على خصوبة التربة ، وعدم الدقة في استخدام مياه الأمطار والمجارى المائية ، وندرة استخدام الأسمدة الكيماوية ، والاعتماد على البذور المحلية المألوفة مهما كانت غلتها ضعيفة .

وكذلك يكثر استخدام الحيوان في أداء العمليات الزراعية فيما عدا الأقاليم الواقعة جنوبي الصحراء حيث تتمتع تربية الماشية بسبب انتشار ذبابة تسي تسي ولذلك فالاعتماد الأكبر على العمل البشري .

أما الزراعة الحديثة فتجرى بممارستها في المناطق التي يملكها أو يديرها المستوطنون البيض أو في المزارع الحديثة التي أنشأتها الشركات الزراعية أو بعض الحكومات أو تفر من أبناء البلاد . ويمكن تلخيص أهم مظاهر هذا الأسلوب من الاستغلال فيما يأتي :

١ — تقوم الزراعة على أساس تجاري بحث وفقا لنظام الاقتصاد النقدي ، ومعظم المحاصيل التي تنتج الغرض الأساسي منها التصدير ، مثل البن والشاي والسيسال والقطن والمطاط .

٢ — تدار المزارع كأنها من مشروعات الأعمال الصناعية من حيث تطبيق الأساليب العلمية ، والاعتماد على العمل الأجير ، واستخدام رأس المال بدرجة كبيرة تتخذ صورة « المكننة » mechanisation ، والارتباط بالمؤسسات الائتمانية بقصد الحصول على الأموال اللازمة لاستصلاح الأراضي وشراء الآلات والبذور وغير ذلك من العمليات الزراعية ، وقلة الاعتماد على قوة العمل البشري .

٣ — إرتقاء الأساليب الفنية مثل تطبيق نظام الدورة الزراعية ، واستخدام الأسمدة الكيماوية ، وتحسين أنواع البذور بطريق الاستيراد أو التهجين ، واستبعاد الاعتماد السكلى على مياه الأمطار عن طريق تنفيذ مشروعات الري . وكذلك يسود الإنتاج الكبير في تربية الماشية والأغنام ، وينصب الاهتمام على اللحم فيما عدا اتحاد جنوب إفريقية حيث تربي الأغنام من أجل إنتاج الصوف للصناعة المحلية أو التصدير . وتتميز الزراعة الحديثة بانتشار الزراعة المختلطة .

٤ — ولهذه الاعتبارات جميعا نجد أن الغلة والإنتاج أكبر بكثير منهما في حالة الزراعة الإفريقية .

وثمة مرحلة متوسطة بين النوعين السابقين ، حيث تقدمت الزراعة الإفريقية وتطورت في حالة المحاصيل النقدية مثل المطاط والكافور والبن والشاي ، مما نلقاه في أجزاء عدة من إفريقية الغربية والشرقية وإن كنا نلاحظ عدم الأخذ بنظام

للزراع الكبيرة الحديثة من جهة ، وتأخر الطرق الفنية من جهة أخرى . وفي اتحاد جنوب إفريقية يقوم فريق من الإفريقيين بإنتاج ما يحتاجون إليه في مزارع البيض مستعينين بما فيها من معدات وآلات وجرارات .

ملكية الأرض :

في معظم البلدان الإفريقية حوالي ٩٠٪ من الأرض أو أكثر ملكها أو يسيطر عليها الإفريقيون أو الحكومات . والنظام السائد أن الأغلبية الساحقة ملك للحكومة (من الوجهة النظرية) أو للجماعة في نوع من الشيوعية البدائية Primitive Communism ؛ ومعنى هذا أن نظام الملكية الفردية أو الخاصة غير مطبق في معظم أرجاء القارة .

وفي اتحاد جنوب إفريقية تمثل المازل (المناطق المخصصة للأفريقيين) ١٢ر٩٪ من المساحة الكلية للبلاد مقابل ٨٧ر١٪ للأوروبيين بالرغم من التفاوت البالغ بين عدد كل من الفريقين ، ففي آخريونية سنة ١٩٥٩ كان عدد الإفريقيين ٩ر٧٥١ر٠٠٠ نسمة والأوروبيين ٣ر٠٦٧ر٠٠٠ (١) .

والبيان التالي يوضح الحالة القائمة في البلدان التي توجد فيها أقليات كبيرة من المستوطنين البيض .

(١) روديسيا الجنوبية

المساحة بالفدان

٢١ر٠٢٠ر٠٠٠

المازل المخصصة للوطنيين (وعدهم) (٢)

٢ر٥٩٠ر٠٠٠ في ٢١ / ١٢ / ١٩٥٨)

٢٠ر٩٣٠ر٠٠٠

أراض باسم الوطنيين

٥٧ر٠٠٠

أراض لم تخصص بعد

٣ر١٢٩ر٠٠٠

مناطق الغابات

٥١ر٩٨١ر٠٠٠

المساحة المخصصة للأوروبيين (وعدهم)

٢١ر٠٠٠ في ٢١ / ١٢ / ١٩٥٨)

(١) دكتور راشد البراوي : مشكلات القارة الإفريقية ، والاقتصادية ، ص ٩١ .

(٢) يلاحظ أن أغلبية الإفريقيين تتركز في معزلى ميتايلاند وماشونالاند وهما منطقتان

في الجنوب الغربي .

(ب) كينيا

يبلغ نصيب الإفريقيين ٥٢٠٠٠ ميل مربع يضاف إليها ما يمكنهم استئجاره من الأراضي المفتوحة ومساحتها ٩٩٠٠٠ ميل مربع ومعظمها يجب أن يكون صحراء ، وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع في المرتفعات للأوروبيين وهي أخصب أجزاء كينيا . وفي منتصف عام ١٩٥٩ كان عدد الفريقين ٦٠٠٠ ٦٤٥٠٠ ، ٦٦٢٠٠ نسمة على التوالي . ويلاحظ أن المستوطنين لا يملكون الأرض ملكية تامة بجميع التصرفات القانونية ولكنهم يحوزونها بطريق الإيجار لمدة تصل إلى ٩٩٩ عاما ، وهذا ومنع شاذ لا يختلف عن التملك من الوجهة العملية .

الإنتاج الزراعي :

قبل أن نعرض للإنتاج الزراعي بالتحليل نرى لزما أن ننبه إلى أن الإحصائيات المنشورة في معظم البلدان الإفريقية لا يجب الاعتماد عليها كلية فهي أبعد ما تكون عن الدقة لأكثر من سبب :

(أولا) المعروف أن ما يتراوح بين $\frac{1}{4}$ ، $\frac{3}{4}$ المساحة الكلية (باستثناء اتحاد جنوب إفريقية وشمالي القارة) مخصص لإنتاج ما يشبع حاجات الجماعات الإفريقية وبخاصة من المواد الغذائية وبذلك تستهلك المحاصيل في مواطن إنتاجها ومن هنا يصعب تقدير حقيقتها .

(ثانيا) وحق في حالة المحاصيل المعدة للتصدير وبخاصة الزيوت النباتية يستهلك قدر طيب منها للاستهلاك المحلي في مراكز الإنتاج كما هو الشأن في نيجيريا .

(ثالثا) ضعف الأجهزة الإحصائية وعدم كفاية الأساليب المتبعة في جمع البيانات عن الإنتاج الزراعي وتبويبها واستخلاص النتائج الصحيحة منها

(رابعا) الجهل السائد الذي يحول دون قيام الفلاحين بتقديم البيانات الصحيحة عن إنتاجهم ، وخشيتهم من أن يكون الهدف فرض أعباء مالية عليهم .

الحبوب

إطردت الزيادة في إنتاج الحبوب الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية . فمثلا زاد المتوسط السنوي من القمح من ٣,٨ مليون طن في الفترة (١٩٣٢ — ٣٨) إلى

٥,٥ مليون في المدة (١٩٥٥ — ٥٧) . إلا أنه بالرغم من أن القارة كانت تصدر القمح قبل الحرب فإنها صارت تستورد مقادير كبيرة منه بعد ذلك نظراً إلى أن الزيادة في الإنتاج تخلفت عن مثيلتها في عدد السكان ، وذلك بالإضافة إلى نشاط حركة إنشاء المدن وازدياد عدد سكانها وهم في الغالب ممن يقبلون على استهلاك القمح نتيجة ارتفاع مستواهم للمادى والاجتماعى . وزاد الإنتاج السنوى من الذرة من ٦ر٢ مليون طن (١٩٣٤ — ٣٨) إلى ٧ر٢ مليون (١٩٤٨ — ٥٠) ، كما شهدت الفترة ذاتها زيادة قدرها ٧٠٪ في إنتاج الشعير ، وتعتبر البلاد المطلة على البحر المتوسط أهم مراكز زراعة القمح والشعير ، أما جنوبى الصحراء فلدينا اتحاد جنوب إفريقية والحبشة وكينيا . وينتج اتحاد جنوب إفريقية الذرة بينما تسود زراعة الدخن في إفريقية الغربية (الفرنسية) وإثيوبيا .

وتتفاوت الغلة في الوحدة الزراعية من بلد إلى آخر ، فهي في مصر ضعفاً في إفريقية الشرقية وثلاثة أمثالها في الجزائر ، كما أنها في مزارع الأوربيين أعلى منها في حالة الزراعة الإفريقية .

وبلغ إنتاج الأرز قبل الحرب العالمية الثانية ٢ر٢ مليون طن في السنة ثم زاد إلى ٤ر٢ مليون (١٩٥٥ — ٥٧) وبذلك قل استيراده . والبلدان الرئيسية لإقليم مصر وجمهورية مالاغاسى وإفريقية الغربية (الفرنسية) وسيراليونى والكنغو . وتعتمد غانة بعد تنفيذ مشروع القولتا التوسع في إنتاج الأرز ، كما أن مشروع السد العالى سوف يؤدى إلى ضمان زراعة حوالى ٧٠٠.٠٠٠ فدان من الأرز المصرى سنوياً .

البذور الزيتية

وأهمها غار النخيل والفول السودانى في إفريقية الغربية والوسطى ، والكسبرة Copra ، على الساحل الشرقى ، وبذرة القطن وينتج أغلب الكمية إقليم مصر والسودان ، والزيتون الذى تتركز زراعته في شمالى القارة .

محاصيل الشراب

فيما بين الفترتين (١٩٤٥ / ٤٦ — ١٩٥١ / ٥٢) ، (١٩٥٢ / ٥٣ — ١٩٥٧ / ٥٨) زاد إنتاج الكاكو بنسبة ١٠٪ ، وضرب موسم ١٩٥٦ / ٥٧ الرقم القياسى إذ بلغ الإنتاج ٥٩٠.٠٠٠ طن . وبالرغم من أن غانة تنتج ما بين ٤٥ ، ٥٠ في المائة من الكاكو في القارة فإن درجة التقدم يسيرة بسبب المرض المعروف باسم «Swollen Shoot» .

الذى يصيب هذا النبات . وكانت الزيادة سريعة في إفريقية الغربية والإستوائية (الفرنسيين) والكرون وتوجو وغينيا الأسبانية . وتضاعف الإنتاج في الكنفو . خلال العقد الأخير وإن لم يتجاوز ٥٠٠٠ طن في السنة . ويلاحظ أن نسبة إفريقية من الصادرات العالمية من الكاكاو أكثر من الثلثين .

وفي عام ١٩٥٨ تضاعف إنتاج البن الإفريقي . وارتفع الإنتاج في كينيا وأوغنده . وتنجانيقا بنسبة ٣٠٠ ، ٥٠ ، ٢٠ في المائة على التوالي ، كما زاد بنسبة ٤٠ ٪ في الحبشة (١٩٥٠ — ٥٨) ، وتضاعف في أنجولا حتى صارت من البلدان الرئيسية . وتصدر إفريقية الآن حوالي ٢٢ ٪ من الصادرات العالمية من البن مقابل ١٥ ٪ في عام ١٩٥٠ .

وأكبر مراكز زراعة الشاي إفريقية الشرقية البريطانية واتحاد إفريقية الوسطى . ففي المنطقة الأولى تضاعفت المساحة المزروعة في العقد الأخير ، وزاد الإنتاج من ٨٠٠٠ الى ١٧٠٠٠ طن . وتقدر جملة الاستثمارات في زراعة هذا النبات بحوالي ٢٥ مليونا من الجنيهات .

ويستخرج السكر من القصب وزاد الإنتاج في سنة ١٩٥٧ بنسبة ٥٠ ٪ بالقياس إلى الفترة (١٩٤٨ — ٥٢) ، وأكبر البلاد المنتجة لإتحاد جنوب إفريقية الذى ينتج حوالي ٢ ٪ السكر في القارة ، وتليه جزيرة موريشس^(١) ويصدر معظم إنتاجها . وكذلك زاد الإنتاج في جزيرة رينيون Réunion وموزمبيق وإقليم مصر . وتصدر موزمبيق وإتحاد جنوب إفريقية مقادير كبيرة من السكر إلى إتحاد روديسيا ونياسالاند .

الطباق

بلغ إنتاج الطباق ١٨٠٠٠٠ طن في عام ١٩٥٧ ونصفه من إتحاد إفريقية الوسطى الذى يليه في الأهمية إتحاد جنوب إفريقية . إلا أن أعلى غلة نجدها في شمالي

(١) جزيرة تابعة لبريطانيا ، ومساحتها ٧٢٠ ميلا مربعا ، وطبقا لتعداد سنة ١٩٥٢ كان عدد السكان أكثر من نصف مليون نسمة ، ويقدر بأن العدد ارتفع في نهاية سنة ١٩٥٨ إلى ٦١٣٨٨٨ نسمة . والماصمة بورت لويس وعدد سكانها ١٦٠٤٠١٦ نسمة . ويعتمد اقتصاد الجزيرة على السكر الذى كان يمثل ٩٨ ٪ من الصادرات سنة ١٩٥٨ . ويزرع القصب في مساحة قدرها ١٩٧٤٠٠ فدان . وبلغ إنتاج السكر ٥٢٥٨٤٢ طنا مئريا (١٩٥٨) . وهناك ٢٥ مصنعا للسكر .

القاره وبخاصة في مراکش حيث يحصلون على ١٧٠٠ كيلوجرام من الهكتار مقابل ٩٠٠ كيلوجرام في روديسيا الجنوبية . وتصدر القارة الطباقي ولكنها تستورد مقادير من الخارج لتخلطه بالطباقي المحلي لعمل بعض الأنواع الجيدة من السجائر .

الألياف الصناعية:

زاد إنتاج السيسال بنسبة ٥٠ ٪ بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ وكانت أعظم الزيادة في أنجولا ومالاجاسي إذ بلغت الضعف . وتنتج تنجانيقا وحدها ٦٠-٦٦ ٪ من السيسال بالقارة . وكان نسبة إفريقية من الصادرات العالمية حوالي الثلثين في عام ١٩٥٣ فهبطت إلى النصف في عام ١٩٥٨ ، بسبب تقدم زراعة هذا النبات في البرازيل التي أصبحت منافسا قويا وبخاصة في أسواق الولايات المتحدة . وتراوح الزيادة في إنتاج القطن منذ عام ١٩٥٠ بين ١٢،١٥ في المائة ، ونصف الإنتاج مصدره إقليم مصر . وتتقدم زراعته حالياً في إفريقية الغربية (الفرنسية) ونيجيريا وموزمبيق .

وكانت الزيادة في الصوف بنسبة ٥٠ ٪ ، وأهم مراكزه اتحاد جنوب إفريقية وشمالى القارة ، ففي البلد الأولى إرتفع الإنتاج من ٩٣ر٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلى ١٣٥ر٠٠٠ طن (١٩٥٨) .

وزاد إنتاج المطاط من ٥٠ر٠٠٠ طن (١٩٥٠) إلى ١١٥ر٠٠٠ طن (١٩٤٨) ومعظمه للتصدير . إلا أنه لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الإفريقية باستثناء ليبيريا التي يبلغ الصادر من المطاط حوالي ٧٠ ٪ من الصادرات الكلية .

والجدول التالي يبين حالة عدد من المحاصيل الزراعية من نواحي الإنتاج والتصدير والاستيراد .

الإنتاج والواردات والصادرات من المحاصيل الزراعية

متوسط ١٩٥٥ - ١٩٥٧

(بالوف الأطنان)

المحصول	الإنتاج	الواردات	الصادرات
القمح	٥٥٠٠	٩٦٦	٢٧٣
الشعير	٣١٤٧	٤٣	٣٤٣
الذرة	١٠٤٠٠	٨٩	١٢٤٦
الدخن	٦٥٠	٤٦	٩١
السرغون	٢٥٥٠		
الأرز	٤٣٥٧	٣٨٦	٢٩٠
الكبّره	١٢٠	٤	٧٢
بذرة القطن	١٤٢٣	٣٠	٢١٤
الفول السوداني	٢٥٠٠	١٤	٨٢٢
الزيتون	٥٧٧	—	—
زيت الزيتون	٩٠٣	٨	٤٦
حب النخيل	٨١٣	١	٧٠٦
زيت النخيل	٩٢٧	١٠	٣٦٦
السهم	٢٧٧	١٤	٦٥
الكاكو	٥٢٤	٤	٥٢٣
البن	٥٠٨	٥٨	٤٨٣
الشاي	٣٣	٦٤	٣١
النبيذ	٢٢٢٧	٢٦٣	١٧٧٧
الموالح	١٤٥٠	٩	٣٧٤
العنب (لغير إنتاج النبيذ)	٧٢٠	٢	٢٧
البطاطس واليام	١٨٩٦٧	—	—
القطن	٧٢٣	١٨	٥٩٠
السيسال	٣١٢	٩	٣١٢
المطاط	١١٠	٢٩	١٠٩
الطباق	١٧٢	٤١	٨٣

وسائل تنمية الزراعة:

إن أمام الزراعة إمكانيات واسعة للتقدم حتى تلعب دوراً أكثر أهمية في اقتصاديات البلدان الإفريقية . غير أن إدراك هذه الغاية يتطلب وضع سياسة مدروسة للتنمية الزراعية يمكن أن تشمل على العناصر الآتية :

(أولاً) تنفيذ مشروعات الري والصرف حتى يتسنى استخدام المياه السطحية على الوجه السليم واستغلال المساحات الكبيرة المهملة حالياً بسبب عدم توافر الماء . وكذلك يجب الاستفادة من المياه الجوفية في المناطق التي توجد بها .

(ثانياً) اتباع الوسائل العملية للتغلب على ظاهرة تآكل التربة .

(ثالثاً) إدخال الأساليب الفنية كالدورة الزراعية ، والأسمدة ، والآلات الأكثر كفاية ، والبذور المنتقاة .

(رابعاً) مقاومة الآفات والأمراض التي تصيب بعض أنواع النبات .

(خامساً) الإهتمام بطرق الجنى والمعالجة والتعبئة ، وإنشاء الصوامع للتخزين ، وتيسير وسائل المواصلات حتى يسهل نقل المنتجات المعدة للتصدير إلى الموانئ دون ضرر يصيب المحاصيل بسبب تأخر الشحن ، ووضع مواصفات عالية للتصدير .

(سادساً) تعميم الإرشاد الزراعي ، والإكثار من المعاهد الزراعية ومراكز التدريب ، وإنشاء المزارع النموذجية .

(سابعاً) العناية بمسائل التسويق وبخاصة بالنسبة إلى محاصيل التصدير سواء بإنشاء هيئات خاصة كما في نيجيريا أو بتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية .

(ثامناً) تيسير إمداد الفلاحين بالمال اللازم عن طريق مؤسسات ائتمانية تقام لهذا الغرض .

مول نظام الملكية:

وتتصل التنمية الزراعية بموضوع ملكية الأرض . ويقترح البعض كمعالج للحالة السائدة تجميع القطع الصغيرة المتناثرة ثم تقسيم كل منطقة إلى أجزاء مناسبة في المساحة ومنح الأخيرة على أساس الملكية الخاصة . غير أن نظام الملكية الخاصة يصطدم بالتقاليد وبالشك من ناحية الإفريقيين إذ قد يعدونه وسيلة لخروج الأرض من أيديهم بعد أن تصبح سلعة قابلة للتزوال . ولهذا يفضل البعض الآخر أخذ بنظام « الجماعة » فتقوم مزارع كبيرة تعتبر ملكا للدولة أو الجماعة ويتسنى فيها تطبيق الأساليب الحديثة . « والإقتراح ليس منبعا من فلسفة اجتماعية معينة وغريبة عن البلاد ، كما لا يترتب عليه تعرض المجتمع للاضطراب أو حدوث خلل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة ، ذلك أنه يتفق مع الأوضاع التقليدية حيث تعتبر الأرض ملكا للجماعة أو القبيلة .

« ومن الحجج التي يستند إليها في تأييد النظام الجماعي المقترح أنه وسيلة عملية وفعالة للنهوض بالقطاع الريفي فنظام الزراعة التقليدي يحول دون قيام القرى الكبيرة بينما يصير من اليسير في النظام الجماعي أن تكون لها مدرستها ووحدتها الصحية وخدماتها البيطرية ومنتدياتها . . ويمكن مدها بالمياه الصالحة للشرب والقوة الكهربائية . . . وهكذا يكون النظام المقترح سبيلا لتعميم القرى أو إنشائها . . . وفضلا عن هذا فبالتنظيم الجديد يصبح في الإمكان تخصيص مواضع معينة لتربية الماشية فلا تطنى على الأرض الزراعية كما هو الحال الآن . »^(١)

الثروة الحيوانية:

تضم القارة الإفريقية حوالى ١٠ ٪ من الماشية بالعالم ، وأكثر من ربع الماعز لأنها أكثر مقاومة للجفاف وللرض من الماشية ، ١٥ ٪ من الأغنام . ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أهم بلدان القارة في تربية الأغنام حيث به حوالى ربع العدد الموجود بالقارة . وصناعة الصوف آخذة في النمو في كينيا وأنجولا والكنغو .

(١) دكتور راشد البراوى : مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية ، ص ٩٩-١٠٠ .

إن للثروة الحيوانية مستقبلا طيبا ولكن هذا رهين بإدخال طائفة من التحسينات منها توفير المراعى والملف ، والإكثار من الخدمات البيطرية ومد نطاقها إلى داخلية البلاد ، والقضاء على ذبابة تسي تسي التى تمثل أعظم خطر يحول دون تربية الماشية ، وإدخال سلالات أجنبية جديدة وبخاصة فى حالة الأغنام ، والاهتمام بالتربية من أجل اللحم والصوف ، وتحسين أساليب الذبح والسلخ ، ومقاومة أمراض الحيوان . ويجب كذلك العمل على تغيير عادات الإفريقيين الذين يعنون بعدد الماشية التى يملكونها أكثر من نوعها وذلك لأنها رمز المركز الاجتماعى والثراء^(١) .

الغابات :

فما بين عامى ١٩٤٥/٤٦ ، ١٩٥٦/٥٧ هبطت المساحة المغطاة بالغابات من ٨٣٩ مليون هكتار إلى ٧٢٧ مليونا ، أى بنسبة ١١٪^(٢) . وهذه الظاهرة راجعة إلى تطهير بعض المناطق من الغابات بقصد استغلالها فى الإنتاج الزراعى ، وكذلك إلى قطع الغابات واستخدام الخشب فى الوقود على نطاق كبير فى جهات عدة وسوف نشير إلى هذا الأمر الأخير عند الكلام عن طرق المواصلات .

وبالرغم من النقص المشار إليه حدثت منذ الحرب العالمية الأخيرة زيادة فى الإنتاج سواء من الغابات الطبيعية أو التى قامت حكومات بعض البلدان مثل كينيا وتنجانيقا واتحاد جنوب إفريقية بغرسها ، وذلك بسبب التوسع الذى شهدته صناعة الأخشاب . وأهم المناطق التى تصدر كتل الخشب إفريقية الاستوائية (الفرنسية) وغانة ونيجيريا واتحاد جنوب إفريقية ، كما زاد الإنتاج أخيراً فى اتحاد روديسيا ونياسالاند والكنغو .

(١) يملك الإفريقيون حوالى ٩٠٪ من الثروة الحيوانية ، ولكن نصيبهم من الماشية أقل .

(٢) تعطى الغابات الآن ٢٤٪ من المساحة الكلية للقارة .

(ثالثاً) الثروة المعدنية

في عام ١٩٣٨ كانت القارة الإفريقية تشغل مركزاً عالياً في إنتاج الماس والكوبالت والذهب والكروم والمنجنيز والحاس . وزاد النشاط التعدينى خلال الحرب العالمية الثانية واطردت الزيادة في السنوات التالية لانتهائها بحيث كان الإنتاج في سنة ١٩٥٦ يمثل بالنسبة إلى الإنتاج العالمى ٤٨ ٪ فى الأنثيمون ، ٣٤ ٪ فى الكروميت ، ٦٩ ٪ فى الكوبالت ، ٢٤ ٪ فى النحاس ، ٦٣ ٪ فى الذهب ، ٩٦ ٪ فى الماس ، ٣٢ ٪ فى الفوسفات . والجدول التالى يمثل نصيب إفريقيا (فى المائة) من الإنتاج العالمى فى سنوات مختارة من الفترة الممتدة بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥٦ :

١٩٥٦	١٩٥٠	١٩٣٨	
٢٨	٢٩	—	
٣٤	٥٢	٣٩	الكروميت
٦٩	٧٩	٩٥	الكوبالت
٢٤	٢٢	٢١	النحاس
٦٣	٥٦	٢٦	الذهب
٣٧	٥٢	٣٥	المنجنيز
١٥	١٣	١٢	القصدير
١٩	١٦	٢٢	الأسبستوس
٩٦	٩٧	٩٧	الماس
٣٢	٣٢	٤٣	الفوسفات

وكانت أعظم الزيادة فى الإنتاج المعدنى فى الجزائر والكنغو ومصر ومراكش واتحاد إفريقيا الوسطى واتحاد جنوب إفريقيا كما يتضح من البيان التالى عن الأرقام القياسية (الرقم القياسى لعام ١٩٥٣ = ١٠٠) .

السنة	الجزائر	الكنغو	مصر	مراكش	اتحاد إفريقية الوسطى	اتحاد جنوب إفريقية
					المعادن النفيسة	المعادن الصناعية
١٩٣٨	٥٠	٠٠	٤٠	٣٠	٠٠	٧٦
١٩٤٨	٦١	٦٦	٧٥	٥٧	٠٠	٨٢
١٩٥٤	٩٩	١٠٥	٩٠	١٠٨	١٠٥	١١٠
١٩٥٧	٨٩	١١٤	١٠٦	١٢١	١٢٠	١٣٥

وترجع الزيادة للشار إليها إلى أسباب متعددة نذكر منها :

(أولاً) زيادة عدد المشتغلين باستخراج المعادن وذلك في حالة ما إذا كان المعدن سهل الاستخراج ولا يحتاج إلى رأس مال كبير كما هو الشأن بالنسبة إلى الماس في إفريقية الغربية . وفي حالة احتياج عملية التعدين إلى رؤوس أموال كبيرة فقد كان السبب في زيادة الإنتاج تحسين الأساليب الفنية .

(ثانياً) ازدياد الطلب في البلدان الصناعية على عدد من المعادن مثل النحاس والزنك والتصدير والرماس .

(ثالثاً) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاشتغال في أعمال التعدين بصفة خاصة كما في اتحاد جنوب إفريقية واتحاد روديسيا ونياسالاند وإفريقية الجنوبية الغربية وليبيريا .

(رابعاً) الاهتمام بتحسين وسائل النقل ، ويلاحظ أن الشركات المشتغلة بالتعدين أنشأت الخطوط الحديدية اللازمة لعملياتها كما في ليبيريا وسيراليوني ، أو ساعدت في تمويل مشروعات التوسع في وسائل النقل كما في اتحاد روديسيا ونياسالاند .

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يمثل إلا نسبة بسيطة من الاحتياطات المعروفة في حالة كثير من المعادن مثل الفحم والبوكسيت . أضف إلى هذا أن الثروة المعدنية لم تستغل على الوجه السليم في كثير من أنحاء القارة بسبب عدم توافر رؤوس الأموال ، وصعوبة للمواصلات ، وعدم القيام بعمليات الأبحاث الجيولوجية اللازمة .

الذهب

قل الإنتاج منه (١٩٢٨-١٩٥٠) بحوالى الربع بالقياس إلى (١٩٣٧-١٩٣٨)، ثم زاد المتوسط السنوى (١٩٥٥ - ٥٧) بنسبة الخمس . وإزاء النقص بالقياس إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية عمدت بعض الحكومات إلى تقديم أنواع التشجيع للشركات القائمة باستغلال الذهب، سواء بإعادة النظر فى الضرائب المفروضة كما فى اتحاد جنوب إفريقية ، أو تقديم الإعانات كما فى غانة .

الماس

يزيد الإنتاج عما كان عليه قبل الحرب ، وخلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) بلغت الزيادة ٥٠ ٪ فى اتحاد جنوب إفريقية ، ٢٠٠ ٪ فى إفريقية الجنوبية الغربية ، ٣٠٠ ٪ فى غانة ، ٤٠ ٪ فى أنجولا وسيراليون وتنزانيا . وكانت أكبر الزيادة فى الكنفو وأهم المناطق إقليم كاساي ، ومنطقة لويلاشى عند بكوانجا حيث قدر الاحتياطى فى عام ١٩٥٥ بحوالى ٣٠٠ مليون قيراط .

النحاس

فما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٤ زاد الإنتاج من النحاس بنسبة ٣٢ ٪ ثم بنسبة ١١ ٪ فيما بين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ . ويقدر الاحتياطى فى حزام النحاس بروديسيا الشمالية بحوالى ٦٦٢ مليون طن قصير فى عام ١٩٥٨ أى ما يتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٢٥ ٪ من الاحتياطى العالمى المعروف بالعالم غير الاشتراكى . وارتفع الإنتاج بالكنفو من ١٧٦٠٠٠ طن سنة ١٩٥٠ إلى ربع مليون سنة ١٩٥٦ . ويقدر الاحتياطى فى إقليم كانانجا بحوالى أربعين مليوناً من الأطنان ولسكن الخام من أغنى الأنواع بالنحاس فى العالم . وتنتج روديسيا الشمالية والكنفو حوالى ٩٠ ٪ من إنتاج القارة والباقي يستخرج من اتحاد جنوب إفريقية وإفريقية الجنوبية الغربية وأنجولا . وفى عام ١٩٥٧ بدأ الإنتاج فى منجم Kilembe بأوغنده ، ويقدر الاحتياطى بسبعة عشر مليون طناً .

البوكسيت

تنتج غانة وغينيا ٤٠٠ ، ٤٠٠ ر ٣٠٠ ر ٢٠٠ طن من البوكسيت على التوالى ؛ إلا أن الاحتياطى فى غينيا يقدر بحوالى ١٠٥ بليون طن مقابل ٢٠٠ مليون طن

في غانة . ويمتزم البلدان تنفيذ مشروعات لعمل الألمنيوم وهذا يتوقف على توليد الكمية الكافية من الكهرباء . وفي غينيا عهد بتنفيذ المشروع إلى نقابة دولية اشتركت فيها رؤوس الأموال الأمريكية والفرنسية والسويسرية والبريطانية . وقد اكتشف البوكسيت في الكنفو على مقربة من المكان المقترح لإقامة محطة إنجا Inga الكهربائية عنده ، فإذا تم المشروع الأخير صار في الإمكان قيام صناعة الألمنيوم .

خام الحديد

وأهم مراكزه الجزائر ومراكش وليبيريا واتحاد جنوب إفريقية وسيراليوني وتونس . ويبلغ الانتاج السنوي في الجزائر ١٨٩ مليون طن ومعظمه من مناجم قريبة من حدود تونس ويقدر الاحتياطي بمائة مليون طن ، كما يوجد احتياطي قدره ٤٠٠ مليون طن في منطقة تندوف . وزاد الانتاج في مراكش فيما بين عامي ١٩٥٠، ١٩٥٧، كما اكتشف الحديد في موريتانيا وتتولى المصالح الفرنسية والبريطانية والأمريكية عملية استغلاله . وكان أعظم التقدم في جمهورية ليبيريا، ويبلغ الاحتياطي ٣٠٠ مليون طن في منطقة تلال بومي ، وحوالي ١٠٠ مليون طن على مقربة من نهر مانو وحدود سيراليوني . ويقدر احتياطي اتحاد جنوب إفريقية بنحو بليون طن ، وقد تضاعف الانتاج فيما بين عامي ١٩٥٠، ١٩٥٧. وزاد إنتاج كل من سيراليوني وتونس (١٩٥٠-١٩٥٨) بنسبة ٤٠٪ ، ٦٠٪ على التوالي . وتضم شبه جزيرة كالون بغينيا أعظم منجم في العالم لخام الحديد من النوع اللاتيري lateritic ، ويقدر الاحتياطي بحوالي ٢٥٠٠ مليون طن ونسبة الحديد ٤٧٪ وتصل إلى ٥٠٪ في بعض الجهات . وكان الانتاج مليون طن سنة ١٩٥٧ ومن المنتظر أن يزيد إلى ثلاثة ملايين طن . ورواسب الحديد معروفة في جمهورية جابون في منطقة ماكامبو بالشمال الشرقي حيث الاحتياطي ٢٠٠ مليون طن ونسبة المعدن ٦٣٪ ولكن يحول دون الاستغلال عدم توافر طرق للواصلات إذ تبعد هذه المنطقة حوالي ٦٠٠ ميل من الساحل ، ويتطلب الاستغلال ومد الخط الحديدي اللازم لنقل الانتاج ما لا يقل عن ١٢٠ مليار فرنك فرنسي . وتجري الأبحاث كذلك في منطقة شيانجا الواقعة على مسافة خمسين ميلا من الساحل ، ونسبة الحديد تتراوح بين ٤٢ ، ٤٥٪ وقد تصل إلى ٦٠٪ بطريق التركيز . وقدو أن انتاج مليون طن سنويا يتطلب إتفاق مبالغ لا يقل عن عشرين ملياراً من الفرنكات .

خام القصدير

وأهم مراكز الإنتاج :

(١) الكنفو ويجرى تكرير جانب صغير في مانونو بينما يصدر معظم الباقي إلى بلجيكا . وفي الكنفو إثني عشرة شركة تستغل هذا المعدن وتستثمر فيه ٢٥٠٠ مليون فرنك بلجيكي ، كما تستغله في رواندا أورندي خمس شركات أخرى .

(٢) نيجيريا ويصدر جميع الإنتاج إلى الخارج .

وقد أنقص الإنتاج في عام ١٩٥٨ نتيجة للاتفاق الدولي الذي قرر حصصا للبلاد المنتجة ، ولذلك هبط إنتاج نيجيريا بنسبة ٥٠٪ في عام ١٩٥٨ بالقياس إلى السنة السابقة عليها .

الفوسفات

وأهم مراكز إنتاجه مراکش وتونس والجزائر ومصر ، وقد زاد الإنتاج في البلدان الثلاث الأولى بنسبة ٢٥٪ فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ . غير أن الطلب على فوسفات تونس قليل بسبب نقص درجة نقاوته .

(رابعاً) مصادر الوقود

الفحم

بالرغم من أن إنتاج إفريقيا من الفحم لا يتجاوز ٣٪ من الإنتاج العالمي إلا أن المعروف أن هناك احتياطات ضخمة في أجزاء كثيرة من القارة أهمها اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية ونيجيريا . والجدول التالي يبين الإنتاج في البلدان الإفريقية (بآلاف الأطنان) :

١٩٣٨	المتوسط (١٩٥٥ - ١٩٥٧)	
١٦٨٢٨٤	٣٣٨٥٠٣	اتحاد جنوب إفريقيا
١٨٤٤	٣٨٥٧٤	روديسيا الجنوبية
٣٢٨	٧٩٦	نيجيريا
١٤١	٤٩٠	مراكش
١٣	٥٧٨	الجزائر
٤٢	٤٢٤	الكنغو
١٠	٢٢٠	موزمبيق

البترو

كان إنتاج إفريقيا من البترول فيما بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ يمثل نسبة لا تذكر من الإنتاج العالمي ، وكانت مصر تخرج في سنة ١٩٤٧ حوالي ٨٩٪ من الإنتاج الإفريقي . وخلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زاد استهلاك إفريقيا من المشتقات البترولية بسبب تقدم المواصلات والصناعة والخدمات ، ولذلك زادت الواردات من المواد البترولية باطراد . ففيما بين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٥٧ زادت واردات الجزائر من ٤٧٠٠٠ إلى ٢٩٨٠٠٠ طن ، واتحاد جنوب إفريقيا من ١٨٢٦٢٠٠٠ إلى ٣٧٥٥٠٠٠ ، بينما نقصت واردات مصر من ٥٥٩٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨ إلى ٣٢٢٠٠٠ سنة ١٩٥٧ .

إلا أن الصورة بدأت تتضح فيها معالم تدل على قرب حدوث تغير حاسم في هذه

النوع من الوقود المعدني حين تم اكتشاف البترول في حاسي مسعود بالجزائر في نهاية عام ١٩٥٦ ، ويقدر الاحتياطي الثابت بمائة وخمسين مليوناً من الأطنان، ولكن التقديرات للاحتياطيات الكلية تتراوح بين ٣٠٠ ، ٦٠٠ مليون طن. وتقوم باستغلال هذا الحقل الشركة الأهلية لأبحاث واستغلال البترول في الجزائر والشركة الفرنسية للبترول (الجزائر)، وبدأ الإنتاج التجاري في يناير من عام ١٩٥٨ . وينقل البترول في مراحله الأولى في خط أنابيب مؤقت إلى توغورت ومنها بالسكة الحديدية إلى فليب فيل . ويجري الآن إنشاء خط مباشر إلى بوجي بحيث يتمكن من نقل ثمانية ملايين طن سنة ١٩٦١ وربما ١٤ مليوناً بعد ذلك .

وعلى مقربة من حدود ليبيا أكتشف البترول في إجيله (يناير ١٩٥٨) ، بجوتورين (يوليو ١٩٥٦) ، زارزائتين (فبراير ١٩٥٨) ، الأديب لاراشي (يونيو ١٩٥٨) ؛ والاحتياطي الثابت في الحقول الثلاثة الأولى يقدر بحوالي مائة مليون طن ، ولكن لا توجد تقديرات يعتمد عليها بشأن الاحتياطي في المنطقة كلها . وفي أواسط عام ١٩٥٨ وقعت شركة مرتبطة بشركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء القائمة بالاستغلال ، اتفاقاً مع حكومة تونس لإنشاء خط أنابيب قطره ٢٤ بوصة إلى جوار غابس ، وكفاءته في أول الأمر تتراوح بين أربعة وسبعة ملايين طن ، على أن ترتفع هذه الكفاءة إلى ١٢ - ١٤ مليوناً فيما بعد . ويعتقد القائمون باستغلال البترول أنه إذا سارت مشروعاتهم في طريق التنفيذ واستقرت الأحوال السياسية فإن الإنتاج ينتظر أن يصل إلى ٢٥ مليون طناً في سنة ١٩٦٥ . وسوف يكرر جزء منه للاستهلاك المحلي في معمل تكرير يقام إلى الشرق من مدينة الجزائر مباشرة، أما الباقي فيصدر إلى فرنسا وغيرها من البلدان الأوربية ، ولا شك أن البترول الجزائري مصدر منافسة مستقبلية لبترول الشرق الأوسط .

وفي الوقت نفسه اكتشفت الشركات مقادير ضخمة من الغاز الطبيعي ، والمعتقد أن منطقة جبل برجه تحتوي على الأقل على ٦٠.٠٠٠ مليون متر مكعب أي ما يعادل ٦٠ مليون طناً من البترول . وكذلك هناك تقدير يشوبه التحفظ بحجم كمية الغاز في Hessi Rmel حوالي ٣٠٠.٠٠٠ مليون متر مكعب . وتنتج حقول مسعود ٢٣٠ متراً مكعباً من الغاز مع كل طن من البترول .

وجرت أبحاث واسعة في ليبيا وارتفعت الآمال حين نجحت شركة إسو ستاندارد

(بليريا) في كشف البترول من بئر عند زلتن باقليم برقة في يونية سنة ١٩٥٩ واستخراجه في تلك المرحلة الاختبارية بمعدل ١٧٥٠٠ برميل في اليوم . ولم يحل شهر فبراير سنة ١٩٦٠ حتى حفرت الآبار في عشرين موقعا . إلا أنه لا توجد بعد تقديرات كافية عن مقدار الانتاج والاحتياطي ، وإن كان من المتوقع أن يدخل البترول الليبي في الأسواق خلال العامين القادمين . وأهم الشركات التي حصلت على امتيازات التنقيب عن البترول في ليبيا كونورادا وپان أميركان وإسوومويل وكالتكس ورويال دتش شل وشركة البترول الفرنسية .

وتعمل في ليبيا ١٨ شركة بترول تابعة لسبع دول وهي الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وألمانيا وهولاند وكندا وإيطاليا . وقدرة الاحتياطي في المناطق التي عثر فيها على البترول بحوالي ١٪ من احتياطي البترول العالمي .

بيان (في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٠)

المجموع	فزان	برقة	طرابلس	
١٠٨	٢٦	٢٩	٥٣	عدد الآبار التي حفرت
٢٨	١	١٠	١٧	» » المنتجة
٧٣	٢٢	١٤	٣٥	» » الجافة
٦٦٢٧٥	٥٠٠	٤٥١٥٠	٢٠٦٢٥	معدل الإنتاج السنوي بالبراميل
٣٦	٢	١٨	١٦	آبار تحت الحفر

وفي نيجيريا تقدمت عمليات التنقيب عن البترول وارتفع الإنتاج من ٢٥٧٠٠٠ طن سنة ١٩٥٨ إلى ٥٥١٠٠٠ طن سنة ١٩٥٩ ، ويقدر أن يدخل السنوات العشر القادمة سوف تصل قيمة الانتاج البترولي في نيجيريا إلى ثلاثين مليونا من الجنيهات . وكذلك زاد انتاج البترول في إقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة إلى أكثر من ٣ مليون طن سنة ١٩٥٨ .

وتواصل شركات البترول أعمال التنقيب في إفريقية الغربية الاستوائية (الفرنسيين) وأنجولا والحبشة والصومال . ولكنها لم تصل إلى نتائج يعتد بها حتى الآن .

الكهرباء

وتطرد الزيادة في إنتاج الكهرباء منذ عام ١٩٤٨ وذلك نتيجة لازدياد حركة بناء المدن . وتقدم الصناعة ووسائل النقل والتوسع في الخدمات والمنافع العامة ،

ومن ذلك أن استهلاك الكهرباء في القطاعين التجارى والصناعى بأوغنده زاد عشرين مرة خلال السنوات العشر الأخيرة .

وعلى رأس الدول المنتجة للكهرباء فى إفريقيا اتحاد جنوب إفريقيا الذى فيه ثلثا إنتاج القارة كلها ويليه اتحاد إفريقيا الوسطى بعد انشاء سد كاريبا ثم مصر التى ارتفع فيها الانتاج نتيجة إتمام مشروع كهربية خزان أسوان .

وما يلفت النظر أن الزيادة فى إنتاج القوة الكهربائية كانت أسرع من الزيادة فى السكان . والجدول التالى يبين التطور خلال السنوات الأخيرة فى بعض البلدان الإفريقية :

الإنتاج الكلى (بملايين الكيلوات ساعة) الإنتاج للفرد الواحد (بالكيلوات ساعة)

البلد

١٩٤٨	١٩٥٥ - ١٩٥٧	١٩٤٨	١٩٥٥ - ١٩٥٧
الجزائر	٤٦١	٩٥٢	٥٤٣٦
الكنغو	٢٩٧	١٨٩١	٤٥٣٦
مصر	٦٣٠	١٥٥٠	٢٢٣٣
مراكش	٢١٠	٩٨٥	٤٧
روديسيا الشمالية	١٠٠	١٢٦٥	٠٠
روديسيا الجنوبية	٣٣٠	١٢٢٩	١٦٥
اتحاد جنوب إفريقيا	٩٢٥٩	١٨٥٨٠	٨١٤٣٤

ومن المنتظر زيادة الطاقة الكهربائية بسبب التطور الاقتصادى والاجتماعى ، والإمكانات وافرة بشأن إنتاجها من المساقط المائية ، وهناك طائفة من المشروعات الضخمة فى عدد من البلدان الإفريقية مثل السد العالى فى الإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة ، ومشروع نهر الفولتا فى غانة . ومحطة انجبال الكونغو ، وغير ذلك .

ولتحقيق أكبر فائدة من القوة الكامنة يجب ألا يقتصر الأمر على الجهود التي تبذل من أجل سد الاحتياجات المحلية . وإنما يجب أن تتعاون المناطق المتجاورة ذات المصالح المشتركة لتنسيق سياسة توليد الكهرباء ونقل الفائض إلى حيث تشتد الحاجة إليه ، وهذا يؤدي إلى اقتصاد في النفقات . ولدينا مثال على هذا أن الكهرباء تنقل الآن من محطة لومارينل Le marinel في الكنفو إلى إقليم النحاس بروديسيا الجنوبية .

(خامسا) الصناعة

شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين إتجاها نحو التصنيع في بعض البلدان الإفريقية وكان أكثر وضوحا في مصر واتحاد جنوب إفريقية . غير أن حركة التصنيع هذه كانت محدودة النطاق ، واقتصرت على طائفة من الصناعات الاستهلاكية التي تتوافر موادها الخام محليا ، فضلا عن كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة وسرعة الحصول على المائز منها ولذلك تجتذب رأس المال الخاص . وازداد إتجاه التصنيع قوة بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ثم أخذت دعائمه تزداد ثباتا في السنوات التالية لانتهائها ، فشمّل فروعاً جديدة من الصناعة ، وانتقل إلى عدد كبير من البلدان الإفريقية ، وصار موضع الاهتمام من الحكومات

ويرجع التقدم الصناعي منذ عام ١٩٣٩ إلى اعتبارات كثيرة نذكر منها :

١ - ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية أن تعذر الحصول على الكثير من السلع المصنوعة بسبب انصراف الدول الصناعية الكبرى إلى المجهود الحربي ، والصعاب التي صحبت النقل البحري فلم تعد السفن تخصص لأمثال هذه السلع إلا نسبة صغيرة من حمولتها ، ولهذا قامت صناعات عدة لإنتاج طائفة من السلع اللازمة للاستهلاك المحلي . وفضلا عن هذا عتمدت بعض الدول صاحبة المستعمرات في القارة الإفريقية إلى إقامة بعض الصناعات وتوسيع نطاق الصناعات الموجودة . وازدادت الظاهرة الأخيرة وضوحا بعد الحرب حيث قامت شركات عدة في الدول الاستعمارية بإنشاء صناعات في الممتلكات الإفريقية لسد جزء من الطلب المحلي من جهة وتصدير الفائض إلى الخارج من جهة أخرى .

٢ - شهور كثير من البلدان الإفريقية بخطورة اعتماد اقتصادها على تصدير المنتجات الأولية من زراعية ومعدنية ، وهي خطورة تعظم حدة خلال الأزمات وفترات الكساد التي تصيب الدول الصناعية الكبرى . ومن هنا بدأت تنشط الدعوة إلى إقامة اقتصاد قومي ينحو صوب التوازن ، وصار التصنيع من الأهداف التي طالبت بتحقيقها الحركات الوطنية .

٣ - وقدمت الحكومات في عدد من البلدان الإفريقية ألوانا من المعاونة

والتشجيع في عملية الإنشاء الصناعي . واتخذ التشجيع صوراً متعددة مثل فرض الرسوم الجمركية لحماية الإنتاج الصناعي المحلي ، وإعفاء الواردات من الآلات والمعدات والحامات اللازمة للصناعات المحلية من الرسوم الجمركية ، والعمل على تحسين وسائل النقل وتوفير عناصر القوة المحركة ، وإعفاء المشروعات الصناعية الجديدة من الضرائب لفترة مقررّة كما حدث في مصر بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٢ ، وإصدار القوانين الخاصة بتشجيع رأس المال الأجنبي على المشاركة في عمليات التصنيع كالسماح بخروج الأرباح وكذلك رأس المال المستثمر خلال فترة معينة . وفي عدد من البلدان اتخذت للمعاونة صورة اشتراك الحكومات مع رأس المال الخاص لإقامة الصناعات ذات الأهمية من وجهة النظر القومية ، كما حدث في مصر ونيجيريا وغانة ويتم الاشتراك في العادة عن طريق مؤسسات عامة تقيمها الحكومات لهذا الغرض مثل المؤسسة الاقتصادية في مصر . وأحيانا تقوم الحكومات نفسها بإنشاء أنواع من الصناعات وذلك وفقا للظروف المحلية . ففي اتحاد جنوب إفريقية مثلاً تملك الحكومة مصانع الحديد والصلب وسبائك الفوسفات وصناعة المبيدات الحشرية واستخراج البترول من الفحم . وخلال السنوات العشر (١٩٤٦ - ٥٦) بلغت الأموال العامة المستثمرة في الصناعات الثانوية بالاتحاد ١٢٥ مليون جنيه أي ما يعادل سدس الاستثمارات الكلية في هذه الصناعات . وفي إفريقية الغربية (الفرنسية) اشتمل مشروع السنوات الأربع على تشجيع صناعة معالجة الأسماك عن طريق مبالغ رصدت في الميزانية وأنشئت شركة لهذا الغرض في دكاكر عام ١٩٥٥ ؛ وكذلك شجعت الحكومة في ذلك الإقليم صناعات دغ الجلود والأغذية المحفوظة والصناعة الكيماوية .

ومما يدل دلالة واضحة على التقدم الصناعي أننا نلاحظ منذ عام ١٩٥٠ زيادة مطردة في بلدان عدة في الواردات من السلع الرأسمالية والحامات والوقود المعدني ومعدات النقل ، وتناقصا في الواردات من بعض أنواع السلع الاستهلاكية وبخاصة المنسوجات ، وازدياد نسبة مساهمة الإنتاج المحلي في الاستهلاك . فبين عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ، زادت نسبة (%) واردات اتحاد إفريقية الوسطى من الوقود المعدني من ٤٦ إلى ٥٢ ، ومن آلات ومعدات النقل من ٣٢٣ إلى ٣٥٨ ، ومن المعادن والصنوعات المعدنية من ٨٧ إلى ١٠٣ . وخلال الفترة ذاتها زادت واردات إفريقية الغربية (الفرنسية) من الحامات والسلع شبه المصنوعة (%) من ١٣ إلى ١٦ ، ومن المعدات الرأسمالية من ١٦ إلى ١٩ . وارتفعت نسبة واردات

اتحاد جنوب إفريقية من المعادن والصناعات المعدنية من ٣٢٢٦٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٤٥٥٪ سنة ١٩٥٧ . وخلال الفترة (١٩٥٠ - ٥٧) هبطت واردات المنسوجات من ٢١٤٪ إلى ١٤٩٪ في أنجولا ، ومن ٢١٣٪ إلى ١٧٧٪ في موزمبيق ، ومن السلع الاستهلاكية (غير الغذاء) من ٤٥٪ إلى ٢٧٪ في إفريقية الغربية (الفرنسية) بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٧ ، وفي الكونغو كان الإنتاج المحلي سنة ١٩٥٠ يسد الاستهلاك المحلي بنسبة ٥٢٪ (السجائر) ، ٢٧٪ (البويات) ، ٧٠٪ (الأسمنت) ، فارتفعت تلك النسب في عام ١٩٥٧ إلى ٩٦ ، ٧٠ ، ٨٢ على التوالي .

والجدول التالي يلقي ضوءاً على التقدم الصناعي في عدد من بلدان القارة .

البلد والسنة	عدد المنشآت	عدد الأفراد	قيمة الإنتاج (بلايين العملة الوطنية)	المستخدمين (بالآلاف)	الإجمالية	الصافية
<u>مصر (١)</u>						
١٩٣٧	٢٤٠٤	١٥١	٠٠	٩		
١٩٥٢	٣٦٥١	٢٥١	٣٠٢٢٨	٨٢٢٧		
<u>موزمبيق</u>						
١٩٤٧	٢١١	٢٩	٩١٩	٤٧٩		
١٩٥٥	٦٢٩	٤١	٢١٣٣ (٢)	٩٢٨		
<u>روديسيا الجنوبية</u>						
١٩٣٨	٢٩٩	١٨	٥٢١	٤٢٣		
١٩٤٨	٤٧٣	٤٨	٢٥٢٨	١٠٢٩		
١٩٥٣	٧١٤	٧٠	٦١٢٩	٢٦٢١		
<u>اتحاد جنوب إفريقية</u>						
٣٧/١٩٣٦	٨٧١٣	٢٦٩	١٤٥٢٦	٦٥٢٣		
٤٨/١٩٤٧	١١٧٣٤	٥٠٦	٥٠٨٢٥	٢٢١٢٨		
٥٤/١٩٥٣	١٤٢٥٧	٧٠٤	١٠٨٤٢٨	٤٦٨٢٨		

(١) المنشآت التي تستخدم عشرة عمال فأكثر ، كما تشمل ورش الإصلاح ولسكنها

تستبعد معامل حلبج وكبس القطن .

(٢) قيمة المبيدات .

ونستطيع أيضا أن نستدل على التقدم الصناعي من مراجعة الأرقام القياسية في عدد من بلدان القارة خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٧ (الرقم القياسي لسنة ١٩٥٣ = ١٠٠) :

<u>١٩٥٧</u>	<u>١٩٥٦</u>	<u>١٩٥٤</u>	<u>١٩٥١</u>	<u>١٩٤٩</u>	
٠٠	١٢٣	١٠٤	٦٥	٥٣	أنجولا
١٤٣	١٣٤	١١٢	١٠٢	٧٣	الجزائر
١٥١	١٣٩	١١٢	٧٢	٤٧	الكنغو
١٢٩	١٢٥	١٠٧	٩٥	٨٦	مصر
٠٠	١٢٩	١١٦	٩٠	٨٤	مراكش
٠٠	٠٠	١٠٦	٦٧	٦٣	موزمبيق
٠٠	١٥٧	١١٤	٨٩	٦٨	روديسيا الجنوبية
١٢٢	١١٧	١٠٩	٩٢	٩٠	تونس
١١٨	١١٥	١٠٥	٨٧	٧٠	اتحاد جنوب إفريقيا

عرض موجز للصناعات الرئيسية

تمثل صناعة الأغذية والمشروبات والطباق نسبة كبيرة من القطاع الصناعي في معظم البلاد الإفريقية ، سواء من ناحية عدد المنشآت أو الدين يزاوونها . وقد زاد إنتاج السكر فيما بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ في أنجولا والكنغو وإفريقية الشرقية البريطانية وإقليم مصر ومالاجاسي وموريشس وموزمبيق واتحاد جنوب إفريقيا . وأقيمت هذه الصناعة بعد عام ١٩٥٢ في الجزائر وإثيوبيا وإفريقية الإستوائية (الفرنسية) . وتعتبر الجزائر أهم منتج للنبيذ ، ويليه مراكش وتونس واتحاد جنوب إفريقيا .

ومن العسير تقدير إنتاج صناعة صيد الأسماك نظرا لأن حائبا كبيرا منه يستهلك في مراكز الصيد أو الجهات المجاورة لها . وقامت صناعة الأسماك المخبوطة في أنجولا ومراكش وإفريقية الجنوبية الغربية وتونس واتحاد جنوب إفريقيا ؛ ولكن مراكش

وإفريقية الجنوبية الغربية أكثرها أهمية كما يتضح من البيان التالى عن الإنتاج
 (بالآلاف طن) :

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٢	١٩٤٨
—	١٢٦	١٢٦	١٢٧	١	١٢٢ (التونة فقط)
٧٢	٣٤٢٣	٢٩٢٦	٣٣٢٩	٣٧٢٤	٤٧٢٢ (الصادرات)
٣٨٢٩	٢٩٢٧	٢١	١٥٢٤	٢٢٤	— إفريقية الجنوبية الغربية
—	—	—	٤٢٨	٤٢٦	٢٢٣ تونس
٤٢٤	٦٢٣	١٠٢٢	٩٢٥	١٣	٨٢٣ اتحاد جنوب إفريقية

وتقدمت صناعة السجائر وتعتمد على الإنتاج المحلى من الطباق ، غير أن مصر
والسودان يستوردان حاجتهما من المادة الأولية من الخارج .

وبالرغم من النمو الذى حدث فى الصناعات سالفة الذكر من حيث كمية الإنتاج
وعدد المنشآت إلا أن نسبتها من الإنتاج الصناعى الكلى تضاءلت فى السنوات الأخيرة
بسبب التقدم الكبير الذى تحقق فى فروع أخرى من الصناعة كالمنسوجات ومنتجات
الأخشاب والمواد الكيماوية .

ونشطت صناعة غزل ونسج القطن وأخذت بلاد كثيرة فى إقامتها إما لاستغلال
الحامات المحلية أو التقليل من استيراد السلع الاستهلاكية وتمشيا مع سياسة رفع
مستوى معيشة الجماهير بتوفير الكساء . وتعتبر مصر من أكبر مراكز الصناعة
القطنية فى القارة وصارت تصدر مقادير كبيرة من الغزل إلى الأسواق الأجنبية .

إنتاج غزل القطن (بالآلاف طن)

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٤٨	
٨٠٢٥	٧٦٢١	٦٥٢٢	٥٠٢٢	مصر
٣٢٥	٢٢٣	١٢٧	—	إثيوبيا
—	—	٢٢٨	٠٠٤	مراكش
—	٤	٣٢٥	٠٢٥	روديسيا الجنوبية
—	—	٧٢٧	٣	اتحاد جنوب إفريقية

أما الصناعة الصوفية فتركز فى اتحاد جنوب إفريقية بسبب وفرة الصوف ويؤخذ
من أغنام الوريثو . وكذلك تقوم هذه الصناعة فى شمالى القارة ولكن يغلب عليها
الطابع اليدوى . وتعتبر مصر أكبر مركز لصناعة الحرير الصناعى .

ونتيجة لنشاط حركة الإنشاء والتطوير الاجتماعي تقدمت صناعة الأسمنت ومواد البناء في عدد كبير من البلدان^(١) . ومع ذلك تستورد القارة مقادير كبيرة من الأسمنت نظرا لقصور الإنتاج المحلي عن سد الطلب المحلية .

وتقوم صناعة سماد السوبر فوسفات في الجزائر وتونس ومراكش ومصر واتحاد جنوب إفريقية بسبب وجود المادة الأولية بكثرة . أما السماد الأزوتي فأكثر البلاد المنتجة له إقليم مصر واتحاد جنوب إفريقية . وقد أنشئ لهذا الغرض مصنع في البلد الأول بمدينة انسويس ، إلا أنه لم يكن كافيا لسد احتياجات الزراعة ولذلك أقيم مصنع كبير آخر شمالي مدينة أسوان ويعتمد على الكهرباء المتولدة من سد أسوان ، وبدأ إنتاج المصنع الجديد في عام ١٩٦٠ . وتقدمت في هذين البلدين أيضا صناعة المستحضرات الطبية .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كان اتحاد جنوب إفريقية البلد الإفريقي الوحيد الذي قامت فيه صناعة الحديد والصلب . ولكنها ما لبثت أن بدأت في بلاد أخرى وبخاصة إقليم مصر واتحاد إفريقية الوسطى بفضل الحكومات . وكانت بمصر ثلاثة مصانع تعتمد على الحردة التي حرّم تصديرها . ولما كان من الصعب الاعتماد على هذا المصدر للصناعة ، ونظرا لوجود خام الحديد في منطقة أسوان بصفة خاصة ، أقيم مصنع للحديد والصلب في حلوان (على مقربة من القاهرة) بطاقة إنتاجية قدرها ٢٦٥٠٠٠ طن في السنة ، وبدأ الإنتاج في عام ١٩٥٧ . وفي اتحاد جنوب إفريقية ساعدت هذه الصناعة على قيام صناعات أخرى كعمل الآلات ومعدات النقل

(١) الجدول التالي يبين إنتاج الأسمنت (بآلاف الأطنان)

	١٩٥٧	١٩٤٨		١٩٥٧	١٩٤٨		١٩٥٧	١٩٤٨
الجزائر	١٣٠	٧١١	إثيوبيا	٨	٢٢	موزمبيق	٣٧	١٢٧ (١٩٥٥)
أنجولا	—	١٣٠	إفريقية الغربية (الفرنسية)	١١	١٥٨	تونس	١٠٢	٤٠١
الكنغو	١٢٧	٤٦٨	كينيا	١٩	٢٠٦	اتحاد جنوب إفريقية	١٣٠٨	٢٥٢٥
روديسيا الشمالية روديسيا الجنوبية	٧١ —	٦٥٨	مراكش (المنطقة الجنوبية)	٢٦٢ (المنطقة الجنوبية)	٤٣٥	إقليم مصر	٧٦٨	١٤٦٦

والأدوات الهندسية والكهربائية . وتمتزم حكومات مثل نيجيريا بإنشاء مصانع لاستغلال خام الحديد فيها .

وأقيمت مصانع لتنقية القصدير في الكنفو وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقيا ، وللرصاص والزنك في روديسيا الشمالية ، كما أنشئ مصنع للرصاص في مراكش . ونظراً لتوافر مادة البوكسيت في غانة وغيانا فإن حكومتى البلدين تضمنان المشروعات اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية التي لا بد منها لإقامة صناعة الألمنيوم (١) .

وتتركز في اتحاد جنوب إفريقيا صناعة لب الورق من الخشب ، بينما قامت هذه الصناعة على نطاق ضيق في اتحاد إفريقيا الوسطى . وتستخدم أنواع من الألياف والقش والمواد النباتية في شمال إفريقيا . وفي سنة ١٩٥٦ / ٥٧ بلغ إنتاج اللب ١٠٠٠٠٠ طن في اتحاد جنوب إفريقيا ، ٧٤٠٠ طن في اتحاد إفريقيا الوسطى ، ٧٢٠٠ طن في مراكش . وبالرغم من هذا تستورد البلدان الثلاث مقادير كبيرة من الخارج .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشطت صناعة الورق في جهات عدة وبخاصة لأغراض الف والتمبئة . وقام إقليم مصر أخيراً بإنشاء مصنع كبير لعمل ورق الكتابة والطباعة الذي يتزايد استهلاكه بسبب النهضة التعليمية . وسوف تستخدم المخلفات الزراعية المحلية ، وينتظر أن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٦١ أو أوائل سنة ١٩٦٢ . أما ورق الصحف فلا يصنع في القارة نظراً لضعف استهلاكها من هذا النوع ، ولذلك تعتمد الصحافة على الاستيراد .

(١) الجدول التالي يبين إنتاج بعض المعادن غير الحديدية في البلاد المنتجة الرئيسية (بالآلاف طن) :

١٩٥٧	١٩٤٨	١٩٥٧	١٩٤٨	معدن النحاس
٢٠٨	٣٠٩	٢٤٢٢٢	١٥٥٥٥	الكنفو
٠٨	٠٦	٤٢٢٢٩	٢١٧	روديسيا الشمالية
		٤٥٥	٢٩	اتحاد جنوب إفريقيا
١٩٥٧	١٩٤٨	١٩٥٧	١٩٤٨	معدن الرصاص
٤٩٢	—	١٥٢	١٣٢	روديسيا الشمالية
٣٠	٢٢٥	٣١٢	—	مراكش
		٢٤٦	١٨١	تونس

(م — ٣ أفريقيا)

وتنتج لىيريا ونيجيريا والكونغو اللطاط الطيعى ولكنه يصر إلى الءارء .
وفى سنة ١٩٣٥ بدأت صناعة إطارات الكاوتشوك فى اتحاد جنوب إفريقية ،
كا أنشئ فى مصر عام ١٩٥٦ مصنع لهذا الغرض ، وأقيم مصنع سنة ١٩٥٩ فى
بولوايو Bulawayo باتحاد إفريقية الوسطى . ويلاحظ أن البلدان الثلاث الوحيدة
بالقارة التى أنشأت صناعة الإطارات تستورد من الءارء حاجتها من المادة الأولية .

من سمات الصناعة فى إفريقية

١ — غلبة الءرف اليدوية التى تهدف إلى سد الحاجيات المحلية ، وحق مايقال
له منشآت صناعية فى إءصائيات بعض البلدان لا يعدو كونه ورشا أءءلت عليها
بعض الءءء الحديثة . أما الإنتاج بقصد البيع فى اللناطق البعيدة أو التصدير إلى الءارء
فمءءوء ويقتصر على عءء قليل من البلدان أهمها إقليم مصر وتونس والجزائر
ومراكش واتحاد جنوب إفريقية واتحاد إفريقية الوسطى والكونغو .

٢ — تركز المنشآت الصناعية فى الءءن الكبرى أو بالقرب منها . ففى مراكش
حوالى ٧٠ ٪ منها حول كازا بلانكا ، وفى اتحاد إفريقية الوسطى معظم المصانع
فى سالبورى وبولوايو والءءن الصغيرة القائمة بينهما ، وفى الكونغو معظم تركز
الصناعات فى ءاءو قيل واليزابث قيل وليوبولد قيل .

٣ — معظم الصناعات أنشئ بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية كما هو الشأن
فى حالة التعدين ، نظراً لضعف الءءل القومى وانءطاط مستوى معيشة الإفريقيين
فلا توجد مءءرات كافية لديهم فضلا عن انصرافهم إلى الزراعة والرعى . ولم ينشط
رأس المال الوطنى للاءترك فى عملية الإنشاء الصناعى إلا فى شمال إفريقية وبخاصة
إقليم مصر ، كما بدأت هذه الظاهرة فى نيجيريا والسوءان .

٤ — عءم تنوع النشاط الصناعى فيما عءا اتحاد جنوب إفريقية وإقليم مصر
وروءيسيا الجنوبية . ففى البلد الأول نجد الصناعات التى تتميز بها المرحلة المتقدمة
فى التصنيع مثل منءجات اللطاط والمستءضرات الطبية والآلات ومنءجات البترول
والءءىء والصلب ، وأهم من ذلك للمنءجات الءءنية بما فى ذلك الءءات الكهربائية
ومعءات النقل . وعمء إقليم مصر فى السنوات القلائل الأخيرة إلى تنويع إنتاجه
الصناعى فأقام صناعات الإطارات والءءىء والصلب وورق الكتابة والطباعة
والءءوت والبلاستيك .

٥ — اضطلاع بعض الحكومات بمسئولية التنمية الصناعية سواء بتخصيص الأموال العامة لإنشاء بعض الصناعات أو بالاشتراك مع رؤوس الأموال الخاصة ، أو تقديم القروض إلى المنشآت الصناعية عن طريق مؤسسات تقام لهذا الغرض مثل البنك الصناعى فى إقليم مصر ولجنة القروض فى نيجيريا .

وسائل النهوض بالصناعة

وبالرغم من النشاط الذى حدث فى ميدان التصنيع وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية فإن الصناعة مازالت عنصراً قليل الأهمية فى الاقتصاد القومى . وطبقاً لتحليل قامت به الهيئات المختصة فى الأمم المتحدة لم تزد القيمة المضافة من جانب الصناعة فى سنة ١٩٥٧ عن ٣٠٠٠ مليون دولار أمريكى وهى نسبة ضئيلة ، وتزداد ضآلتها بالنسبة إلى معظم القارة إذا ما استبعدنا اتحاد جنوب إفريقيا وإقليم مصر وروديسيا الجنوبية .

والمجال واسع أمام التنمية الصناعية ، وهذا يقتضى وضع سياسة مرسومة تشتمل على عناصر كثيرة منها :

- ١ — دراسة الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لإنشاء الصناعى ، وتقدير الصناعات الواجب إقامتها وفق نظام من الأولويات تراعى فيها إمكانيات التمويل والتنفيذ ، على أن يكون داخلاً فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .
- ٢ — توفير القوة المحركة الرخيصة بالتوسع فى إنتاج الكهرباء والبتروى .
- ٣ — تحسين طرق المواصلات الداخلية وتوسيع نطاقها .
- ٤ — توفير الخبرة الفنية بطريق التعليم ، وإرسال البعث إلى الخارج ، واستقدام الخبراء من الأمم المتحدة أو البلدان الأجنبية .
- ٥ — تدخل الدولة بصورة أكثر فعالية وبصورة كلية فى الصناعات الرئيسية أو بصورة جزئية بالاشتراك مع رأس المال الخاص ، وتوفير وسائل الائتمان الصناعى .
- ٦ — الاهتمام بالقطاع الزراعى لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخول .
- ٧ — خلق الأجهزة الائتمانية المتخصصة لتقديم الأموال للمنشآت الصناعية لأغراض الإنشاء أو التوسع أو التمويل العادى .

(سادسا) المواصلات^(١)

أهم ما تلفت النظر بشأن المواصلات في إفريقية عدم وجود تنظيم متكامل لينسق بين أنواعها المختلفة حسب الحاجات ؛ والواقع لقد تطورت وسائل النقل إلى حد كبير على غير تخطيط سابق وغالبا ما تغلبت الإعتبارات السياسية على العوامل الاقتصادية المحلية أو الإقليمية بين البلاد للتجارة والتي تربط بينها المصالح الاقتصادية . ولهذا لابد من وضع تخطيط شامل متكامل لا في داخل كل بلد إفريقي على حدة لحسب بل وبالنسبة إلى البلاد للتجارة ذات الصلات الوثيقة . وتنمية المواصلات ليست بالعملية البسيطة لأنها تصطدم بالكثير من العقبات التي نشير إلى أهمها شأنا :

أولا) العوامل الطبيعية

فالسواحل قصيرة بالنسبة إلى مساحة القارة ، كما تقل فيها الأماكن الصالحة لقيام الموانئ الطيبة ، وكذلك تكثر عند مصبات بعض الأنهار الكبيرة الرمال والتيارات . والساحل بوجه عام ضيق ثم تأخذ الهضبة في الارتفاع وتكثر المرتفعات والأودية والمنحدرات ، ولذلك فإن عملية شق الطرق البرية ومد الخطوط الحديدية بالغة الصعوبة وكثيرة التكاليف إلى حد كبير . وبالرغم من وجود أنهار كبيرة وطويلة إلا أنها تعاني من كثرة الشلالات والجنادل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا يسعنا إغفال تأثير الجو ؛ فالحرارة الشديدة تسبب ارتفاع درجة استهلاك الماء في القطارات الحديدية . والمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية عقبة شديدة مما يجعل اختراق الصحراء مغامرة كبرى ، كما أن الأمطار الغزيرة في كثير من المناطق تجعل اختراقها أمرا عسيرا للغاية ، وتقدر تكاليف إنشاء ما طوله ميل واحد من الطرق الجيدة في إفريقية الإستوائية بمبلغ ١٨٤٠٠٠ دولار .

(ثانيا) الاعتبارات الاقتصادية :

وفي مقدمتها عدم توافر اللواد المحلية للوقود ، فإذا استثنينا اتحاد جنوب إفريقية واتحاد جنوب إفريقية الوسطى ونيجيريا فإن الفحم قليل ولم يستغل إلا بدرجة يسيرة للغاية ، ولهذا كانوا — وما زالوا — يعتمدون على الأخشاب وهذا أمر

(١) William A. Hance : African Economic Develop — ment, ch. 4, pp.85—134.

ينطوى على تضخم التكاليف كما يترتب عليه أيضا استهلاك الغابات في جهات كثيرة .
إلا أن هذه العقبة يمكن التغلب عليها في المستقبل حين تكتشف مقادير كافية من
البتروول ، وحين تنفذ مشروعات توليد الكهرباء الرخيصة من المساقط المائية .

ولتفاوت المناطق النباتية أثره ، فأحيانا تقع المنطقة الغنية بعيدة عن الساحل
ولكن الخط الحديدي الذي يجب أن يمد إليها يحترق مناطق أخرى فقيرة في مواردها
بوعدد سكانها ، مما يزيد من تكاليف النقل .

(ثالثا) الظروف السياسية

وهذه وليدة السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف إلى خلق وحدات صغيرة
منفصلة بعضها عن بعض ، ولهذا فمن الضروري أن تتعاون البلاد أو الأقاليم المتجاورة
و ذات المصالح المشتركة في تنسيق سياسة إنشاء طرق اللواصلات المختلفة لتيسير
الاتصال فيما بينها ومنع الازدواج في الإنشاء ، ولهذا الأمر أهمية من ناحية تنمية
العلاقات بين البلدان الإفريقية .

الموانئ

قلنا إن طول الشواطئ قليل بالنسبة إلى مساحة القارة . وقد حدث تقدم كبير
في السنوات الأخيرة سواء في إنشاء موان جديدة أو توسيع وتحسين للموانئ الحالية
التمشى طاقتها مع ازدياد النشاط الاقتصادي ، حيث الضغط الشديد كثيراً ما يؤدي
إلى تعطيل تفريغ شحنات السفن أو نقل المنتجات المعدة للتصدير أياما بل وأسابيع
عدة ، وهذا أمر بالغ الخطر بالنسبة إلى السلع السريعة التلف كما يترتب عليه تفقات
كثيرة يجب تفاديها .

الموانئ في غرب القارة

ومن الموانئ الهامة دكاكار التي تعتبر ثالث الموانئ الفرنسية . وترجع أهميتها
إلى وقوعها في أبعد نقطة في غرب إفريقيا ، وعند أقرب نقطة على المحيط الأطلسي ،
وفي منتصف عدد من الطرق البحرية المهمة . ويقع ميناء بأورجست على نهر غمبيا
الصالح للملاحة إلا أنه يعاني من فقر المنطقة . وفي عام ١٩٥٦ بلغت الحركة

في كونا كرى بنينا والواقعة عند نهاية إحدى أشباه الجزر القلائل في غرب القارة ،
١٥٩ مليون طن ومن ذلك الرقم أكثر مليون طن من الحديد الخام والبوكسيت .
ولم فريتاون بسيراليوني أحسن تغز طبيعي في غرب إفريقيا . وتحسن الموقف
في ليبيريا بإنشاء ميناء مونروڤيا (١٩٤٥ — ١٩٤٨) الذي تراوحت تكاليفه بين
٢٠ ، ٢٢ مليوناً من الدولارات الأمريكية .

بعد ذلك تمتد مسافة طولها حوالي ٥٠٠ ميل خالية من اللوانى الهامة ، وأخيراً
نصل إلى أبيدجان في ساحل العاج و تاكورادى الميناء الصناعى الرئيسى فى غانة ،
وتم إنشاؤه فى سنوات (١٩٢١ — ١٩٢٨) بتكاليف قدرها ١٦١ مليون دولار ،
كما تكلفت التحسينات التى أدخلت عليه بعد الحرب العالمية الثانية ٨١ مليون دولار
وكان الغرض منها رفع طاقته إلى ٢١ مليون طن . وفى سنة ١٩٥٦ وصل إليه وخرج
منه حوالى أربعة أخماس تجارة غانة الخارجية . ومن المنتظر أن يخف الضغط بعد
إنشاء ميناء تيا الواقع على مسافة سبعة عشر ميلاً شرقى العاصمة أكرا . وتعتمد
جمهورية توجو و داهومى على مينائى لوميه Lomé و كوتو Cotonou الصغيرين ..
ومن المشروعات التى يقترح تنفيذها تحسينهما أو إنشاء ميناء آخر يتوسطهما ..
والغرض من التحسين تمكين كوتو من تصدير نصف مليون طن من الفوسفات ،
كما يقال إن بقاء لوميه بحالتها الراهنة قد يترتب عليه تحول تجارة توجو إلى تيا الواقعة
فى غانة ، والمعروف أن العلاقات بين البلدين ليست على ما يرام (١) .

وأهم ميناء فى نيجيريا لاجوس الذى يستقبل ٧٠ ٪ من واردات البلاد ،
ويخرج منه حوالى ٤٥ ٪ من الصادرات . ويليه بورت هاركورت أحسن اللوانى
النهرية ؛ ونظراً لوقوعه على الخط الحديدى الشرقى فإنه منفذ لحوالى خمس تجارة
نيجيريا الخارجية . أما اللوانى الأخرى فى نيجيريا فصغيرة وتغرقل الحركة فيها الرمال
المتنقلة ولهذا لا تصلح إلا للسفن الصغيرة .

وتعتبر دوالا Douala للمدينة التجارية الرئيسية فى جمهورية الكامرون ، كما
تشغل ليرقيل للكان الأول فى إفريقيا الإستوائية (الفرنسية) بالرغم من قلة أهميتها .

(١) راجع فى هذا كتابنا « مشكلات القارة الإفريقية » السياسية والاقتصادية ، حيث
تجد عرضاً وافياً لهذه المشكلة بين الدولتين .

بالنسبة إلى الواردات . إلا أن مينائى ليرثيل و جنريل Gentil أهمية بالنسبة إلى منتجات الغابات وفي البلد الأخير مصنع كبير لنشر الخشب . أما بوانت نوار Pointe Noire . وهى ميناء صناعى ، فأحدث موانى هذه المنطقة ويربطها بمدينة برازايل (عاصمة الكنفو الفرنسى سابقا) خط حديدى .

فإذا انتقلنا إلى جمهورية الكنفو نجد ماتادى الميناء البحرى الهام ، ويليه فى الأهمية بوما الذى يخدم منطقة مايومبي Mayumbe ، بانانا . وربطاً ماتادى بالعاصمة ليوبولدڤيل مما ينطوى على مزايا واضحة ؛ غير أن التيارات الشديدة ووجود الدوامات عند مدخل النهر من العقبات الخطيرة .

وتمتاز إفريقية البرتغالية بوجود عدة موان طيعية ممتازة ولها إمكانيات وافرة فى المستقبل . وأهمها ثلاثة وهى لواندا ، لولييتو . وفتح الميناء الأخير للتجارة عام ١٩٢٨ وأنشئ فيه رصيف جديد عام ١٩٥٧ ؛ وأصبح فى السنوات الأخيرة يستقبل حوالى ربع النحاس الذى ينتجه « اتحاد التعدين بكاتانجا العليا » ونصف الزنك وكل المنجنيز والكوبالت . وافتتحت موزامبيدس رسمياً فى عام ١٩٥٧ وهى ثالث ميناء حديث فى أنجولا ، والغرض منها المعاونة فى تنفيذ مشروع كبير فى جنوب البلاد لتوطين البرتغاليين وتوفير وسائل الرى وتوليد الكهرباء .

وباتحاد جنوب إفريقية أربعة موان رئيسية وهى دربان ، كيب تاون ، بورت اليزابث ، إيست لندن . وبلغ عدد السفن على اختلاف أنواعها وأحجامها ١٣٠٠٣ (عام ١٩٥٨) حمولتها الصافية ٦١٢٦ مليون طن .

وإذا انتقلنا إلى الساحل الشرقى للقارة وجدنا ميناء لورنزو مريكزو وطاقته ٧ ملايين طن ، ويليه بيرا Beira الذى يعد المنفذ الرئيسى لاتحاد إفريقية الوسطى كما ينقل إليه بعض صادرات إقليم كاتانجا (بالكنفو) ، وقد زادت الحركة فيه من ٢٠٠٠٠ طن سنة ١٩١٥ إلى ٣٢٢ مليون طن سنة ١٩٥٧ . وقبل إكمال الوصلة الحديدية إلى لورنزو مريكزو كانت بيرا تنقل حوالى أربعة أخماس تجارة اتحاد إفريقية الوسطى . وليناء ناكالا فى شمالى مستعمرة موزمبيق مستقبل طيب .

وتضم تنجانيقا موانى متوارا Mtwara ، ودار السلام و تانايا ؛ ودار السلام أكبرها ولكنها بحاجة إلى تحسين وتوسيع . و مباسا منفذ لحوالى ٩٨٪ من تجارة كينيا وأوغنده ، فضلاً عن جانب من تجارة تنجانيقا .

والمنطقة المعروفة بقرن إفريقية أققر جهات القارة من ناحية اللوانى حيث لا نلقى سوى ميناء قشايو الصغير . وتحسنت جيو تى إلى درجة كبيرة وهى المصدر الرئيسى لتجارة إتيويا ، كما أن مصوع منفذ تجارة إريتريا ، وتشغل بوسودان مثل هذه المنزلة بالنسبة إلى السودان .

الطرق الحديدية

إن النظرة السريعة إلى خريطة تمثل الخطوط الحديدية فى إفريقية تكفى لبيان النقص الكبير الواضح فى هذه الوسيلة للنقل والاتصال بحيث تكاد الخريطة أن تبدو خالية . ففى معظم أنحاء القارة الخطوط الحديدية مفردة ، والفروع الخارجة منها قليلة ، والوصلات بينها أقل .

فى إفريقية الغربية (الفرنسية) ترتبط داکار (عن طريق كايس Kayes الواقعة على نهر السنغال) ببلدة باماكو عاصمة جمهورية مالى ثم ببلدة كوليكورو على نهر النيجر . وطول هذا الخط ١٢٨٩ كيلو متراً وأهميته كبيرة بالنسبة إلى مالى لأنه أيسر سبيل لاتصالها بساحل المحيط الأطلسى ، ومن هذا الخط يخرج فرع عند تيس Thiès إلى سان لوى وطول المسافة ١٩٣ كيلو متراً . وثمة خطوط ثلاثة صغيرة أخرى مجموع أطوالها ١٩٧ كيلو متراً . وفى غينيا خط طوله ١٠٠ ميل إلى كانكان ويخترق منطقة ذات تضاريس صعبة . ومن أيدجان (عاصمة ساحل العاج) يمتد خط إلى لالربا ثم يخترق جمهورية قوتنا العليا حتى يبلغ العاصمة Ouagadougou . ولا ريب أن مصلحة المنطقة تقضى بربط هذا الخط بالبالغ طوله ٧١٠ ميل بخط « داکار — النيجر » . وفى توجو وداهومى خطان طولهما ٢٧٢ ، ٢٩١ ميلاً على التوالي . والواقع أن إفريقية الغربية هذه فقيرة من ناحية الخطوط الحديدية بحيث لا يتجاوز طول الأخيرة ٢٤٩٠ ميلاً أى بمعدل ميل واحد لكل ٧١٥ ميلاً مربعاً ؛ غير أن الحالة هنا أفضل منها فى إفريقية الإستوائية (الفرنسية) حيث يوجد خط حديدى واحد طوله ٣٠٦ ميل من بوانت نوار إلى برازايل ، وفى جمهورية الكمرون حيث يمتد خط (١٩٠ ميلاً) من دوالا إلى العاصمة يوانديه Youaédé ، وآخر (١٢٥ ميلاً) إلى نكونجسامبا N'kongsamba ؛ وهذان

الإقليم أقصر أجزاء القارة الإفريقية في السكك الحديدية إذ المتوسط ميل واحد لكل ١٨٢٩ ميلا مربعا .

وتضم ليبيريا وسيراليوني خطوطا قصيرة أنشئت لخدمة صناعة استخراج الحديد .
ففي عام ١٩٥١ أنشئ خط يربط مونروڤيا بمناجم الحديد في تلال بومي ، كما يجري الآن إنشاء خط طوله ١٧٠ ميلا من نمبا Nimba إلى Bassa باستا ، ويبلغ طول الخطوط الحديدية بفروعها ٢٤١ ميلا في سيراليوني .

وخير المناطق في غرب إفريقيا جنوب غانة ونيجيريا حيث في كل منهما خطوط شرقية وغربية رئيسية وترتبط فيما بينها ، ففي غانة يخدم الخط الغربي مناطق للمعادن والغابات ويمتد من تاكوراڊي إلى كوماسي ، بينما يخترق الخط الشرقي منطقة الكاكاو البالغة الأهمية ويمتد من العاصمة أكرا إلى كوماسي Kumasi وقد تم وصله حديثا بميناء تما Tema ، كما أن وصلة جديدة أتاحت الاتصال بين تاكوراڊي وأكرا . وفي بداية عام ١٩٥٩ بلغ طول الخطوط الحديدية بغانة ٥٩١ ميلا . وطول خطوط نيجيريا ١٩٠٤ ميل . ويمتد الخط الرئيسي الشمالي الغربي (٧٠٠ ميل) من لاجوس إلى كانو مارا بإيبادان وجبته وكادونا وزاريا Zaria ؛ ثم يواصل الامتداد من كانو لمسافة ١٤٣ ميلا في اتجاه الشمال الشرقي إلى أن ينتهي عند نجورو Nguru ؛ بينما يخرج فرع من زاريا إلى كاورا نامودا Kaura Namoda لصالح القسم الشمالي الغربي من اتحاد نيجيريا ، وكذلك يتصل هذا الخط بمدينة سو كوتو . أما الخط الشرقي فيمتد من بورت هاركورت محترقا منطقة نخيل الزيت الكثيفة السكان إلى أن يصل إلى إنيجو Enugu حيث توجد مناجم الفحم ، وبعد ذلك يعبر النهر Benue River ليتصل بالخط الشمالي الغربي عند كادونا ، ويبلغ طول هذا الخط ٥٦٩ ميلا . ويخرج منه فرع (٦٣ ميلا) ليتسنى نقل إنتاج مناجم القصدير عند چوس Jos . ويجري الآن إنشاء خط طوله ٤٠٠ ميل من چوس إلى مايدوجوري Maiduguri ؛ وإنشاء هذا الخط راجع إلى الإمكانيات الاقتصادية الضخمة في منطقة بورنو Bornu . وتمثل السكك الحديدية في نيجيريا ٢١١ ميل لسكل ١٠٠٠ ميل مربع .

وأهم الطرق الحديدية في جمهورية الكنفو هي :

١ — خط ماتادي — ليوبولدڤيل البالغ طوله ٢٢٧ ميلا ، وقد أدخلت عليه

تحسينات عدة بعد الحرب العالمية الأخيرة ، ومن المقرر كهرة هذا الخط حين يتم مشروع توليد الكهرباء من شلالات إنجا Inga Falls .

٢ — وفي شمال الكنفو خط طوله ٤٢٥ ميلا لربط اقليم Uele بالطرق المائية عند أكتي Aketi . وفي شرق الكنفو تدير « شركة السكك الحديدية من الكنفو الأعلى إلى البحيرات العظمى الإفريقية (C.F.L.) »^(١) شبكة من الطرق الحديدية والمائية من نهري و بالبحيرات . أما الطرق الحديدية فأحدها يعمل على تحاشي الشلالات القريبة من ستانلي فيل وحيث يصبح لوالابا نهر الكنفو ، والآخر يسير من كندو Kindu إلى ألبرت فيل ويتصل بسكة حديد الكنفو الأدنى إلى كاتانجا ، عند طريق خط « كابالو — كامينا » الذي فتح عام ١٩٥٦ .

٣ — وأخيرا « سكة حديد الكنفو الأدنى إلى كاتانجا » B.C.K.^(٢) البالغ طولها ١٥٨٧ ميلا وذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى الانتاج المعدني في كاتانجا . ويمتد الخط الرئيسي من حدود روديسيا حيث يتصل بسككها الحديدية ، إلى بوكاما الواقعة على نهر لوالابا ، وترتب على مده إلى بورت فرانكوي Port Franqui أن تقصت للمسافة بين ماتادي وكاتانجا من ٢٢٣٥ ميلا بطريق « الكنفو — لوالابا » إلى ١٧٢٠ ميلا بطريق « الكنفو — كاساي » ، وقد ارتبطت هذه الشبكة مع سكة حديد بنجويلا (أنجولا) عام ١٩٣١ ومع سكة حديد شركة C.F.L. في عام ١٩٥٦ .

والمواصلات الحديدية في الكنفو بحاجة إلى توسيع وتحسين ومن ذلك وصل كندو وپونتيرفيل Pontthierville وبذلك ترتبط ستانلي فيل بألبرت فيل بل وبعدينة الرأس في اتحاد جنوب إفريقية وإن تم ذلك بطريق شديد التعرج والالتواء . ويجرى الآن تنفيذ إنشاء خط حديدي من ستانلي فيل إلى كنفو . إلا أن المشروع البالغ الأهمية والذي يتعين بحته وتنفيذه فهو العمل على أن يرتبط خط « ماتادي — ليوبولد فيل » وسكة حديد « الكنفو الأدنى — كاتانجا » .

ويبلغ طول الخطوط الحديدية في مستعمرة أنجولا ٣١١٠ من الكيلومترات . وأهمها

(١) Compagnie des Chemins de Fer du Congo Supérieur
aux Grands Lacs Africains.

(٢) Chemin de Fer du Bas—Congo au Katanga.

سكة حديد بنجويلا التي تبدأ من لوييتو وتتجه إلى حدود الكنفو حيث تتصل بسكة حديد « الكنفو الأدنى — كانانجا » . وعن طريق روديسيا تنتهي سكة حديد بنجويلا عند بيرافيا في موزمبيق . وتمت امتداد آخر يخترق روديسيا إلى ما فيكنج Mafeking ومن الأخيرة إلى Kumati Port في اتحاد جنوب إفريقيا حيث يتصل بسكة حديد لورنزو مركيزو . ويبلغ طول السكة الحديدية من لوييتو إلى لورنزو مركيزو ٥٦٣٨ كيلومترا . ويخدم خط لواندا أهم منطقة في الداخل يقيمها المستوطنون البرتغاليون ؛ ويراد ربطه « بسكة حديد الكنفو الأدنى — كانانجا » ، وكذلك يجري مد خط من موزامبيدس Moçamedes إلى Vila Serpa Pinto الواقعة على بعد ٤٥٠ ميلا من الساحل . ومن المحتمل مد هذا الخط مسافة أخرى حتى يتصل بسكة حديد روديسيا عند لفتنجستون .

أما في موزمبيق فالشبكة الجنوبية تتركز على لورنزو مركيزو ، ويبلغ طولها ٣٢٥ ميلا ، وتضاف إليها توصيلة ليوپو الجديدة (٤٠٠ ميل) مع سكة حديد روديسيا والتي تصدر عن طريقها الأسبستوس والكروم والبيتايت من روديسيا الجنوبية . وبنت سكة حديد بيرافيا بين عامي ١٨٩٣ ، ١٨٩٦ وتم وصلها بمدينة سالسبوري عام ١٨٩٩ . وبذلك أصبحت المنفذ الرئيسي لتجارة روديسيا الشمالية والجنوبية ، كما أصبحت أيضا منفذ نياسالاند وذلك بعد إنشاء الخط الحديدي إلى الأخيرة . وتمتد خط فرعي يمتد من الشبكة الوسطى في موزمبيق إلى تيت Tete في وادي نهر زمبيزي والغرض منه خدمة مناجم Moatize للفحم . ويمتد من موزمبيق وناكالا Nacala ، في شمال المستعمرة البرتغالية ، خط (حوالي ٣٢٠ ميلا) إلى نوكا فريكسو Nova Freixo ، وفي العزم مواصلته حتى يبلغ بورتو أرويو Porto Arroio على بحيرة نياسا .

وتشكوا سكة حديد روديسيا من الضغط الشديد عليها . وتوضع الآن المشروعات لتحسينها وتجديدها . فإذا انتقلنا إلى إفريقيا الشرقية البريطانية وجدنا الخطوط الآتية في تنجانيقا :

- ١ - الخط الجنوبي ويمتد ١٣٣ ميلا في الدخول إلى ماشنجوى Machigwmea .
- ٢ - الخط الرئيسي من دار السلام إلى Kigoma على بحيرة تنجانيقا وطوله

١٢٨٣ ميلا ، غير أنه بحاجة إلى الكثير من التجديد . وتخرج منه خطوط فرعية إلى موازنا على بحيرة فكتوريا ، وإلى منطقة الرصاص في مياندا .

٣ — في الشمال يمتد خط من Tanza إلى Arusha ، ويرتبط بسكة حديد « كينيا — أوغنده » . وهذا الخط ضروري لمزارع السيسال المنتشرة على جوانبه ، كما يفيد مناطق إنتاج البن .

و « سكة حديد كينيا — أوغنده » أهم مافي هذين البلدين ، وامتدت حديثا إلى Kasesa على مقربة من حدود الكونغو ، والسبب في ذلك وجود منجم نحاس عند Kilembe ، وحاجة منطقة توروالتي تشتهر بإنتاج الشاي والبن . وإلى جانب هذا الخط الرئيسي الممتد من ممباسا إلى نيروبي وكيبالا وما بعدها ، تخرج منه فروع إلى مناجم الصودا عند ماجادي ، ومزارع البيض في مرتفعات كينيا ، وميناء كيسومو الكبير الواقع على بحيرة فكتوريا .

وفي شمالي شرق القارة يمتد في إرتيريا خط من مصوع إلى آجردات ، أما سكة حديد « جيبوتي — أديس أبابا » فطولها ٤٩٠ ميلا وكانت دائما منفذا رئيسيا لتجارة الحبشة .

وفي السودان تمتد السكك الحديدية من بور سودان إلى النيل الأزرق عند سنار ، وإلى الخرطوم بطريق عظيرة . وثمة خط يتجه شمالا من عظيرة إلى مرو ووادي حلفا . والفرع الغربي إلى الأبيض يمد إلى القبة .

الطرق البرية

إن ظاهرة تخلف المواصلات تنطبق بالمثل على الطرق البرية ويرجع هذا إلى أسباب عدة منها :

- ١ — تملك الحكومات للسكك الحديدية جعلها لا تشجع على إنشاء الطرق الجيدة والتوسع فيها خشية المنافسة من جانب النقل بالسيارات .
- ٢ — عدم توافر المواد اللازمة لبناء الطرق في جهات كثيرة ، كما أن الأمطار الغزيرة تؤثر في الطرق تأثيراً ضاراً .
- ٣ — الطبيعة الجبلية تجعل بناء الطرق عملية كثيرة التكاليف .

٤ - عدم توافر المواد البترولية أو الكهرباء الرخيصة .

ويبلغ طول الطرق والشوارع في القارة الإفريقية ٨٥٠ / من الطرق والشوارع في العالم الرأسمالي ؛ أما للرصوف منها فنسبته ٢٩ / .

المواصلات المائية الداخلية

يعتبر نهر النيجر من وسائل النقل المهمة في غرب إفريقيا وبخاصة في نقل منتجات الغابات وزيت النخيل والفول السوداني وكلها من المحاصيل المعدة للتصدير ، وكذلك الواردات من المنتجات البترولية . والنيجر الأدنى صالح للملاحة لمسافة قدرها ٥٥٧ ميلا من بارتو إلى جبة Jebba ؛ أما رافده بنو Benue فصالح للملاحة في مجراه الأدنى لمدة ستة أشهر ، ثم لمدة أشهر حتى جاروا في جمهورية الكرون . ويستخدم النيجر الأعلى لمدة أربعة أشهر فيما بين كوروسا وباماكو ، بينما يصلح النيجر الأوسط للملاحة في مسافة قدرها ٧٥٦ ميلا فيما بين كولي كورو وجاو Gao .

أما نهر غمبيا فصالح للملاحة في بعض أجزائه وخلال أشهر معينة من السنة ، والعقبة الرئيسية التي تحول دون استخدامه للملاحة المنتظمة اختلاف مقادير المياه فيه من فصل إلى آخر .

وتعتبر مجموعة نهر الكنغو من أهم طرق المواصلات المائية في إفريقيا الإدارية . ويبلغ طول المجارى المائية الصالحة للملاحة في الكنغو ٩٠٠ ميل ، وأهمها المنطقة الممتدة من ليوبولدفيل إلى ستانلي فيل وطولها ١٠٢٨ ميلا ، ومن ليوبولدفيل إلى فرانكوى . ويعتبر نهر الكونغو ورافده أوبانجى على جانب كبير من الأهمية في إفريقيا الإستوائية .

وتلعب بحيرات إفريقيا الشرقية دوراً له أهميته في المواصلات الداخلية ومن ذلك بحيرتا فكتوريا ونياسا .

(سابعاً) التجارة الخارجية

سارت التجارة الخارجية في إفريقيا في طريق النمو للطرد وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أننا نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، بلغت الزيادة في الواردات نسبة ٨٠٪ بينما لم تتجاوز ٦٠٪ في حالة الصادرات ، ويرجع هذا بصفة أساسية إلى التوسع الذي حدث في عدد كبير من البلاد الإفريقية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونعمة ملاحظة أخرى بصدد الفترة ذاتها . فبينما زادت الصادرات على الواردات خلال الفترة كلها أو معظمها في عشر من الدول الإفريقية^(١) حدث العكس في ثلاث عشرة بلد أخرى^(٢) .

وهناك ظاهرات عدة تلفت النظر بشأن التجارة الخارجية الإفريقية نجملها فيما يأتي :

(أولاً) اتجاه التجارة

معظم التجارة مع بلاد غير إفريقية وهذه الظاهرة راجعة إلى أن معظم الصادرات من الفلات للمدنية والزراعية التي يتركز الطلب عليها في البلدان للتقدمة صناعيا ، والتخلف الإقتصادي بالقارة وبخاصة من ناحية الصناعات التحويلية ، وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية على الإقتصاد الإفريقي . والجدول التالي يوضح هذه الحقيقة في عدد من البلدان الإفريقية خلال السنوات (١٩٥٠ - ١٩٥٧) :

(١) أنجولا ، الكوتو (البلجيكي سابقا) ، غانة ، إثيوبيا ، ليبيريا ، موريشس ، نيجيريا ، اتحاد روديسيا ونياسالاند ، سيراليوني ، السودان .
(٢) الجزائر ، (جمهورية) الكرون ، إفريقيا الاستوائية والغربية (الفرنسيين) ، إفريقيا (الشرقية البريطانية) (أوغندا ، كينيا ، تنجانيقا) ، مصر (الجمهورية العربية المتحدة) ، ليبيا ، مدغشقر (جمهورية مالاغاسي حاليا) ، مراکش ، موزمبيق ، رينيون Réunion ، تونس ، اتحاد جنوب إفريقيا .

نسبة التجارة مع بلاد إفريقية
إلى مجموع التجارة مع جميع البلدان (%)

المجموع الكلى	الصادرات	الواردات	
٧٢٤	٧	٧٢٦	الجزائر
٤٢٧	٧	٢	أنجولا
٦٢١	٤٢٦	٧٢٧	الكنغو (البلجيكي)
٦٢٦	٧٢١	٦٢٧	الكرون
٣٢٦	٣٢٥	٣٢٧	مصر
٤٢٨	٤٢٥	٥٢١	إثيوبيا
٩٢٧	١١٢٣	٨٢٧	إفريقية الإستوائية (الفرنسية)
١٠٢٤	١٢٢٦	٨٢٧	إفريقية الغربية (الفرنسية)
٤٢٢	٢٢٥	٦٢١	غانة
٦	٨	٤٢٢	كينيا وأوغندة وتنجانيقا
٧	١٠٢٢	٥	مدغشقر
٧٢٦	١٢٢١	٤٢٨	مراكش
١٣٢١	١٣٢٧	١٢٢٧	موزمبيق
١	١٢٣	٠٢٨	نيجيريا
٢٦٢٩	١٨٢١	٢٦٢٤	إتحاد روديسيا ونياسالاند
٢٢٢	١٢١	٣	سيراليون
١٣٢٢	١١٢٢	١٥٢٣	السودان
٦	٦٢٨	٥٢٥	تونس
١٤٢٤	٢٢٢٦	٨٢٣	إتحاد جنوب إفريقية
٩٢٥	١٠٢٨	٨٢٥	المجموع الكلى

وبسبب الحرب العالمية الثانية وقيود النقد اتجهت التجارة إلى المناطق النقدية التي تنتمي إليها البلدان الإستعمارية صاحبة السيطرة ، أى أن تلك الظاهرة الوجودية من قبل زادت قوة ووضوحا بعد الحرب . وترتب على تلك العلاقة أن الدول الإستعمارية كانت تستفيد من العملات الأجنبية وبخاصة العملات الصعبة ، التي كانت تحصل عليها البلاد الإفريقية ثمناً لمبيعاتها . وكانت العلاقات التجارية مع الدول الإشتراكية في حكم العدم ولم تبدأ إلا في السنوات القلائل الأخيرة وما زالت في نطاق ضيق إلى حد بعيد ومع عدد ضئيل من البلاد الإفريقية . ففي حالة الجزائر ومراكش وتونس كان ٧٥٠٢٪ ، ٧٤٣٪ من الواردات والصادرات على التوالي مع منطقة الفرنك الفرنسي في عام ١٩٥٧ . وتجارة البلاد التابعة لبريطانيا أو الداخلة في نطاق الكومنولث^(١) معظمها مع منطقة الاسترليني بنسبة ٧٣٣٪ للواردات ، ٥٦٥ للصادرات في سنة ١٩٥٧ . وتنطبق الظاهرة ذاتها على بلاد الجماعة الفرنسية حيث كان ٧٢٪ من الواردات ، ٧٤٤٪ من الصادرات مع منطقة الفرنك الفرنسي . والجدول التالي يوضح حالة التجار مع الدول الإشتراكية . في شرق أوروبا (النسبة المئوية إلى مجموع التجارة الخارجية) : —

البلد الإفريقي	الواردات	الصادرات
١٩٥١	١٩٥٧	١٩٥١
مصر	٩٢٣	٢٠١
السودان	٣١	٣
إثيوبيا	١٢٤ (١٩٥٤)	٢١
		٢١

لمعنى هذا أن الدول الرأسمالية من استعمارية وغيرها تحتكر تجارة إفريقيا الخارجية . ولا ريب أن الصالح العام يقتضى التخلص من ربة هذا الإحتكار والعمل على تنويع اتجاهات التجارة بدعم العلاقات فيما بين الدول الإفريقية ذاتها وكذلك مع الدول الأخرى .

(ثانيا) نوع الصادرات

يغلب على البلدان الإفريقية تصدير المنتجات الزراعية والصناعية ولهذا فإن مستوى صادراتها يتوقف إلى حد كبير على مستوى الإنتاج الصناعى العالمى ، كما يتضح من البيان التالي :

(١) اتحاد إفريقيا الوسطى ، إفريقيا الشرقية البريطانية ، غانة ، نيجيريا ، ويضاف سيراليون وموريشس .

الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي والصادرات الإفريقية

(١٩٥٣ = ١٠٠)

السنة	الإنتاج الصناعي	قيمة الصادرات الإفريقية
	العالمى	فى أوروبا الغربية
١٩٥٠	٨٤	٧٨
١٩٥١	٩١	١٠١
١٩٥٢	٩٣	٩٩
١٩٥٣	١٠٠	١٠٩
١٩٥٤	١١١	١١٤
١٩٥٥	١١٦	١٢١
١٩٥٦	١٢٠	١٢٣
١٩٥٧	١١٧	١٢٠

ويمكن تقسيم إفريقية إلى فئات ثلاث :

(أ) بلاد تعتمد اعتماداً كلياً أو بصورة أساسية على تصدير سلعة واحدة ومن ذلك مصر (القطن ٧٢٫٩٪) ، إثيوبيا (البن ٦٧٫٥٪) ، غينيا (الفول السودانى ٩٣٪) ، غانة (الكافور ٥٦٪) ^(١) .

(ب) بلاد ذات صادرات شبه متنوعة ؛ ففي اتحاد إفريقية الوسطى بلغت الصادرات من النحاس والطباق ٢٧٫٣٪ ، ١٩٫٥٪ على التوالي . وفى ليبيريا كانت صادرات المطاط ٦٧٫٦٪ والحديد الخام ١٨٫٣٪ ^(٢) .

(ج) بلاد تعتمد على السلع المعدة للتصدير ، ومن ذلك الكونغو ورواندا أورندى وإفريقية الشرقية البريطانية . (النسب المئوية ^(٣)) :

(١) ، (٢) ، (٣) الأرقام خاصة بسنة ١٩٥٧ .

إفريقية الشرقية البريطانية		الكنغو ورواندا أورندى	
البن	١٢٠٩	البن	٣٥٠٤
القطن الخام	٥٠٥	القطن الخام	٢
زيت النخيل	٦٠٥	زيت النخيل	٢٠٩
النحاس	٣٢٠١	النحاس	٤٠٣
الكوبالت	٦٠٣	الكوبالت	٢١٠٩
القصدير	٦٠	القصدير	١٠٠٤
		الماس	٢٠٩
	٦٩٠٣		٨١٠٣

ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية البلد الوحيد الذى تشتمل صادراته على الصناعات الإستخراجية والتحويلية .

السنة	المنتجات الحيوانية والخضر	المعادن	الذهب	السلع المصنوعة
١٩٣٧ - ١٩٣٦	٢٠٠١	٧	٦٩٠٧	٣٠٢
١٩٥٣ - ١٩٥٢	٢٣٠١	٢٣٠٨	٣١٠٩	٢٠٠٩
١٩٥٧ - ١٩٥٦	٢٤٠٧	٢٤	٣٣٠٣	١٨

ولا ريب أن الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الرئيسية يجعل البلد تحت رحمة تقلبات الأسعار فى الأسواق العالمية . ولهذا بدأ اتجاه فى الدول الإفريقية نحو محاولة التغلب على هذه الظواهر التى تسيء الى الاقتصاد القومى ، ومن ذلك :

- ١ - العمل على تنويع الصادرات عن طريق تنويع الإنتاج
- ٢ - وضع سياسات للتسويق وتثبيت الأسعار . وكانت الوسيلة الهامة إنشاء « لجان التسويق » فيما يتعلق بالسلع المنتجة أساساً لأغراض التصدير . والهدف من

ذلك ضمان أسعار ثابتة ودخول مستقرة نوعاً للنتج ، وضمان الحصول على المقادير الكافية من السلعة ، وتكوين احتياطات لمعاونة المنتجين في حالة هبوط الأسعار العالمية ولاستثمار جانب منها في عمليات التنمية .

ثالثاً : الهيئات الاحتكارية الأجنبية

والظاهرة الرئيسية الثالثة التي تسترعى الاهتمام أن التجارة الخارجية في بلاد القارة (باستثناء مصر) تتحكم فيها الاحتكارات الأجنبية التي تتولى عمليات التصدير والاستيراد ، وهذا الأمر نتيجة منطقية للسيطرة الإمبريالية .

وعلى ضوء ماقدمناه يبدو أن على الدول الإفريقية المستقلة واجبات ومسؤوليات عدة نحو تحرير التجارة الخارجية وتعديل تركيبها واتجاهاتها . ويمكن أن يتحقق ذلك بوسائل متعددة منها :

١ — العمل على تنويع الإنتاج الزراعي والمعدني

٢ — وضع سياسة مرسومة للإشياء الصناعية لسد جانب من المطالب المحلية ومعالجة أو استهلاك جانب من السلع والمواد الأولية الأساسية .

٣ — تشجيع أبناء البلاد على الاشتغال بالتجارة الخارجية ، بإنشاء جمعيات تعاونية كبيرة الموارد ، وقيام هيئات حكومية أو مشتركة مع رأس المال الوطني باستيراد وتصدير السلع ذات الأهمية الأساسية للاستهلاك العام أو خطة التنمية .

٤ — تنمية العلاقات التجارية بين البلاد الإفريقية عن طريق الاتفاقات التجارية والدعاية للمنتجات الإفريقية وإقامة المعارض .

٥ — الاهتمام بالسوق الإشتراكية الذي يمثل كتلة تضم أكثر من ألف مليون نسمة ولها إمكانياتها الواسعة .

٦ — الخروج من المناطق النقدية التابعة للدول الاستعمارية السابقة والحالية .

(ثامنا) سيطرة رأس المال الأجنبي

إن أبرز ظاهرة يتميز بها الإقتصاد الإفريقي وأخطرها السيطرة الكاملة عليه من جانب رأس المال الإحتكاري الأجنبي ، وهذه نتيجة منطقية متولدة من طبيعة الإمبريالية التي تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الرأسمالي في العصر الحديث ، ومن حقيقة أهدافها الأساسية استغلال البلدان المتأخرة والمخافة حيث اللورد الطبيعية وافرة وما زالت بكرة وقوة العمل الوطنية رخيصة إلى حد بعيد وساعات العمل طويلة إلى حد الإرهاق .

هذه السيطرة تتخذ صوراً وأشكالا متعددة نجملها فيما يلي :
(أولا) احتكار استغلال الصناعة الإستخراجية كالذهب والماس والفحم والحديد في اتحاد جنوب إفريقية ، والنحاس في اتحاد إفريقية الوسطى والكنغو ، والحديد في شمالي إفريقية وموريتانيا وليبيريا ، والبوكسيت في غانة ، والبترو في ليبيا والجزائر ونيجيريا ، والصناعات التحويلية كافي اتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية وإفريقية الغربية والإستوائية (الفرنسية) ، والغلات النباتية المدة للتصدير كالمطاط في ليبيريا والكنغو والطباق في روديسيا الجنوبية ، والسكك الحديدية كافي الكونغو وسكة حديد بنجويلا في أنجولا ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، والتحكم في النظام المصرفي عن طريق المصارف الأجنبية أو فروعها وفي النظام المالي عن طريق ربط البلدان الإفريقية بالمناطق النقدية التابعة للدول الاستعمارية ، والتحكم في التجارة الخارجية كافي غانة والكنغو والجمهوريات المرتبطة بفرنسا ، وغير ذلك مما سوف تفصله في الصفحات القادمة من هذا الكتاب .

ثانيا) تملك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة للأقليات البيضاء للمستوطنة في عدد من البلدان الإفريقية مثل الجزائر واتحاد جنوب إفريقية وروديسيا الجنوبية وكينيا .

ثالثا) ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كبلت البلدان الإفريقية بالرغم من ثرواتها الهائلة التي تصدر إلى البلدان الصناعية ، بقروض كبيرة قدمت إليها بحجة تنفيذ بعض المشروعات الإنتاجية أو التصلة بالتنمية الإنتاجية ، ولعل الأرقام التالية تلقى بعض الضوء على هذه الحقيقة :

التاريخ	رصيد الدين العام	البلد
١٩٥٩/٦/٣٠	٩٥٨٧ مليون جنيه	اتحاد إفريقية الوسطى
١٩٥٨/٦/٣٠	» » ٤٣٣٠	كينيا
١٩٥٦/٦/٣٠	» » ١٣٩٣	أوغنده
١٩٥٩/٣/٣١	» » ٢٦٢٢	نيجيريا
١٩٥٨/١٢/٣١	» » ٦٦٨	سيراليوني
١٩٥٩/٦/٣٠	» » ٢٠	غانة
١٩٥٩/٣/٣١	» » ١١٥٠	اتحاد جنوب إفريقية

(منه ١٠١٧٨ » » دين خارجي)

١٩٥٨/١٢/٣١	١٦٦٦٩ مليون سكودو	إفريقية البرتغالية
١٩٥٧/١٢/٣١	٦٢ مليون فرنك	الكنغو

وهذه القروض المختلفة إما أنها لمؤسسات مالية أو حكومات أجنبية وإما داخلية تقدمها المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في المستعمرات . وهذه القروض كانت لتنفيذ الأعمال التي تتصل بنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الاقتصادية كإنشاء الخطوط الحديدية من مناطق التعدين أو المزارع إلى موانئ التصدير ، وتوفير القوة الكهربائية للمناجم والمصانع . وبلغت النظر في هذه القروض ارتفاع سعر الفائدة فضلا عن جسامته الأعباء الأخرى المتصلة بالقرض من عمولة وخدمات ومصروفات متنوعة .

ولقد ترتبت على تلك السيطرة الضيقة نتائج بالغة الخطورة نوجزها فيما يلي وإن كنا قد عرضنا لكثير منها في مواضع متفرقة من هذا الفصل :

١ — توجيه النشاط الاقتصادي الأساسي إلى إنتاج الحامات المعدنية والنباتية . فأصبحت البلاد الإفريقية تعتمد على سلعة واحدة أو طائفة محدودة من السلع تخضع لظروف الأسواق العالمية أو بعبارة أدق لمصالح الدول الصناعية المتقدمة .

٢ — إغفال قطاع الصناعات التحويلية حتى تظل إفريقية سواقا تعتمد على الدول الصناعية الاستعمارية في تزويدها بالسلع الاستهلاكية وبذلك تستمر حالة التبعية الاقتصادية .

٣ — استيلاء الدول المسيطرة على حصيلة البلاد الإفريقية من العملات الأجنبية .

٤ — توجيه التجارة الإفريقية إلى ما فيه خدمة الدول الاستعمارية خاصة والمعسكر الرأسمالى بوجه عام .

٥ — الحيلولة دون ظهور طبقة بورجوازية وطنية تستمد ثروتها وقوتها من التجارة والصناعة وغيرها من المجالات .

٦ — خفض أجور العمال الإفريقيين الأمر الذى يزيد من الأرباح التى تجنيها الاحتكارات .

٧ — إهمال الريف الإفريقى بالإبقاء على الوسائل التقليدية البدائية المتبعة فى الزراعة وبذلك ظلت جماهير الفلاحين وهى الأغلبية الساحقة من السكان فى حالة من الفقر الشديد وما يصحبه من التخلف الاجتماعى والثقافى والسياسى .

الفصل الثاني

التقدم في نيجيريا

تقع نيجيريا بأسرها بين الدارين ، ويزيد متوسط درجة الحرارة عن ٢٠° فهرنيت على مدار السنة وإن كان يصل إلى ١٠٠° في الشمال . والأمطار بالمناطق الساحلية أشد غزارة منها بالشمال . ويسقط معظم المطر بين شهري أبريل وسبتمبر في الشمال ، وبين مارس ونوفمبر في الجنوب ، ويتراوح متوسطه السنوي بين ٢٥ ، ١٥٠ بوصة وإن كنا نجد منطقة عند سفح جبل كيرون يتجاوز المتوسط فيها ٣٥٠ بوصة . وخلال فصل الجفاف تهب من الشمال الشرقي رياح شمالة بالغبار .

ويقسم نهر النيجر ورافده الكبير بنو Benue البلاد إلى ثلاثة أقسام ، ويمثل — بالإضافة إلى جزء من بحيرة تشاد في الشمال الشرقي — أهم الطرق المائية ، وإن كانت كمية الماء تختلف من فصل إلى آخر ، فضلا عن أن عدداً من الأنهار الكبيرة لا يجري الماء فيها بصفة مستمرة . ولهذا فعدم توافر الماء بالقدر الكافي من المشكلات التي تواجه التنمية الزراعية في مناطق عدة من البلاد وبخاصة أثناء فصل الجفاف .

توزيع السكان

وتوزيع السكان لا يتسم بالتساوي . فبعض المناطق ذات كثافة سكانية عالية بينما يقل السكان كثيراً في مساحات كبيرة ، ويزيد من حدة هذه الظاهرة أن التقدم الإقتصادي كان كبيراً في المناطق الشديدة الإزدحام . ففي الشمال يتركز السكان في كانو وكاتسينا وسوكوتو والمديريات الواقعة في الهضبة ، ويلاحظ أن التركيز في كانو وكاتسينا ساعدت عليه زراعة الفول السوداني والقطن ، وتصل كثافة السكان في المنطقة الزراعية المجاورة لمدينة كانو إلى ١٠٠٠ نسمة للكيل المربع ، وكانت هضبة جوس Jos في الماضي يكاد يستحيل النفاذ إليها ولكن نشاط صناعة تعدين القصدير اجتذب إليها أعداداً كبيرة من الناس . وفي نيجيريا الغربية يشتد ازدحام

السكان في مديرية إبيادان والجهة المجاورة لمدينة لاجوس مباشرة ، وكذلك في مديرتي أيو Oyo وأوندو Ondo بسبب زراعة الكاكاو . وفي الأجزاء الشرقية من مديرية بنين Benin يزداد عدد السكان بسبب الهجرة إليها من الجهات الآهلة بالسكان الواقعة شرقي نهر النيجر والتي تنتج جزءاً كبيراً من صادرات نيجيريا من نخيل الزيت . وتمثل المناطق القليلة السكان أكثر من نصف مساحة نيجيريا حيث يقل عدد السكان عن خمسين نسمة للميل المربع . وأكبرها « الحزام الأوسط » الذي يمتد إلى الشمال والجنوب من نهري النيجر وبنو . وترجع قلة السكان إلى أسباب تاريخية منها الحروب القبلية وتجارة الرقيق ، كما أن ذبابة تسي تسي تسبب انتشار مرض النوم كما تحول دون تربية الماشية . وتمتد المناطق القليلة السكان في اتجاه الشمال الشرقي إلى بورنو Bornu بسبب عدم توافر الماء للزراعة خلال فصل الجفاف ، كما يمر قل التقدم الاقتصادي البعد وصعوبة المواصلات . وكثرة المستنقعات في دلتا النيجر من العقبات الكبرى في وجه الإقامة ،

وتعاني المناطق المزدحمة من ذلك وبخاصة أن الأرض لا تكفي ، مما يعتبر من أسباب الفقر وهبوط مستوى المعيشة . وبسبب الضغط الشديد توجه أعداد كبيرة خلال فصل الجفاف للعمل في جهات بعيدة كمناطق الكاكاو بالإقليم الغربي أو في غانة . ولا شك أن من الضروري تطهير المنطقة الموبوءة بالحشرة واستغلال الأرض للإنتاج الزراعي حتى يخف الضغط في المناطق الشديدة الإزدحام .

ومن الظاهرات الواضحة في نيجيريا إطراد الهجرة إلى المدن حيث فرص العمل أوفر ومستوى المعيشة أعلى . إلا أن عدد الذين يقيمون في مدن يزيد عدد سكان الواحدة منها عن ٥٠٠٠ نسمة لا يتجاوز ١٤٪ من مجموع السكان في الإقليم الشرقي ، ٩٪ في الإقليم الشمالي ، بينما تصل النسبة إلى ٤٧٪ في الإقليم الغربي الذي يضم ست مدن يربو عدد سكان الواحدة منها على ١٠٠٠٠ نسمة ، ويبلغ عدد سكان إبيادان وحدها نصف مليون .

الزراعة

وتوفر الزراعة والثروة الحيوانية الغذاء اللازم للاستهلاك المحلي ، وتمثل محاصيل الحقل والأشجار حوالي ٨٥٪ من صادرات البلاد ، كما أن أربعة أخماس السكان

العاملين يشتغلون في الزراعة والرعى وجمع منتجات الغابات وصيد الأسماك ، وتقع مناطق الإنتاج الرئيسية في الجنوب والشمال ويفصل بينها « الحزام الأوسط » الذي يزرع فيه بعض الغذاء الفائض عن حاجة أهله . وأهم المحاصيل الغذائية الجذور التي تنمو في الجنوب^(١) ، والحبوب التي تزرع في إقليم الساڤانا السودانية بالشمال . والأخير هو المسكان الذي يمكن فيه تربية الماشية بسبب خلوه من ذبابة تسي تسي . ففي الجنوب أنواع اليام والكاسافا Cassava ، وفي الشمال الدخن وشعير غينيا ، بينما يتداخل النوعان في إقليم « الحزام الأوسط » .

وبالإضافة إلى ذلك يوجد في الجنوب محصولان رئيسيان وهما النخيل الذي يستخرج منه ومن حباته الزيت للاستهلاك المحلي والتصدير ويتركز الإنتاج في الإقليم الشرقي . والمحصول الثاني هو الكاكاو وينمو أساساً في الإقليم الغربي للتصدير . أما المحصولان النقيديان الرئيسيان بالشمال فهما الفول السوداني والقطن ، ويستخدمان لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير . وثمة محاصيل أخرى لها أهميتها في اقتصاد مناطق إنتاجها ، ومنها الذرة والأرز وقصب السكر والتوابل والطباق والمطاط والموز والفول والطماطم والخضر .

وعلى ضوء ما تقدم نلاحظ أن صادرات نيجيريا من المنتجات الزراعية تنصف بالتنوع كما يتضح من البيان التالي :

المقادير (بآلاف الأطنان)			المحاصيل
١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٤	(سنوات)
٨٨	١٧٧	٦٨	الكاكاو
٢٢١	٤٥١	٢٦٠	حبات النخيل
١٧١	١٨٥	٢٠٨	زيت النخيل
٥١٣	٤٢٨	٤٢٨	الفول السوداني
٣٤	٢٨	٢٦	القطن
٤٢	٤٠	٢١	المطاط
٨٦	٦٨	٨١	الموز
٧٤	٦٨	٨١	الجلود

(١) تعاني نيجيريا من نقص الغذاء لا من حيث كميته خشب ، بل وبسبب البروتينات وبخاصة في الجنوب ؛ ولذلك تشجع الحكومة صيد الأسماك ، كما تستورد البلاد منها مقادير كبيرة بلغت قيمتها ٨١ مليون جنيه في عام ١٩٥٧ .

وتتولى نصريف منتجات النخيل والكاكاو والبقول السوداني ، إلى جانب القطن وحبوب الصويا ، هيئات حكومية تقوم بتحديد الأثمان مقدما لكل موسم ، والغرض من ذلك تثبيت دخول المنتجين ، وحمايتهم من استغلال الوسطاء والتجار ، وتكوين رصيد لتعويضهم في حالة الأزمات أو انخفاض الأسعار العالمية .

ومحاصيل التصدير الرئيسية منتجات النخيل والكاكاو والبقول السوداني وتمثل حوالى ثلثى صادرات البلاد . ونصيب نيجيريا من الصادرات الإفريقية حوالى ٥٠٪ من حب النخيل ، ٣٠٪ من البقول السوداني ، ١٣٪ من الكاكاو . ويستغرق نضج شجرة الكاكاو بين خمس وست سنوات ، وتظل قادرة على الإنتاج عشرين عاما .

ولدعم مركز البلاد من هذه الناحية الهامة يتعين عليها - بين أمور أخرى - :

١ - وضع سياسة طويلة الأمد لزراعة أشجار جديدة من الكاكاو لتحل محل ما انتهى عمرها أو شارفت على النهاية ، على أن يراعى فى ذلك تطبيق الأساليب العلمية والأخذ بنظام المزارع الحديثة الكبيرة . وكذلك يجب بذل أقصى الجهود للقضاء على المرض الذى يصيب هذا النبات ، وعلى نطاق واسع كما حدث فى غانة .

٢ - يلاحظ أن معظم أشجار نخيل الزيت تنمو برىا ، ويجب العمل على زراعتها فى مزارع كبيرة بالطرق الحديثة .

٣ - تحسين أساليب استخراج الزيت لأن الوسائل الحالية البدائية يترتب عليها فقد جزء من المحصول ، كما لا يتصف الزيت بالدرجة الواجبة من النقاء .

٤ - قلة وسائل المواصلات وهذا خطر بالنسبة إلى السلع التى تعطب بسرعة ، وبذلك يتسنى نقل المحاصيل إلى أماكن الشحن فى الوقت المناسب . وكثيرا ماتتراكم التلال الضخمة من البقول السودانى إلى أن يتم نقلها وشحنها وبذلك تتعرض للحشرات والآفات والمؤثرات الجوية .

٥ - وضع مواصفات دقيقة ومراتب متدرجة لمحاصيل التصدير .

ومن محاصيل التصدير الأخرى القطن وأهم مراكز زراعته مديريات زاريا وكاتسينا وسوكوتو بالإقليم الشمالى ، وكذلك يزرع فى الإقليم الغربى حيث يستغرق

الإنتاج كله تقريباً للصناعة المحلية . ويوجد في البلاد أحد عشر محلجاً تديرها « الشركة البريطانية لزراعة القطن » (١) . وزاد إنتاج المطاط منذ الحرب العالمية الثانية ، والظروف المناخية صالحة جداً لزراعته في الإقليمين الغربي والشرقي ، ولكن يقوم بإنتاجه صغار الحائزين وبأساليب بدائية ، وبعض الأشجار موبوءة . إلا أنه أنشئت في السنوات الأخيرة مزارع حديثة على أيدي المصالح الخاصة بما فيها « شركة إفريقية المتحدة » . ويصدر الموز أساساً من الكرون الجنوبي (٢) ويمثل ٣٪ من مجموع صادرات البلاد .

وتتطلب التنمية الزراعية بوجه عام :

- ١ — زيادة إنتاج المواد الغذائية مع المحافظة على مستوى الإنتاج المعد للتصدير .
 - ٢ -- تنفيذ مشروعات الري مثل سد جببا Jebba .
 - ٣ — تعميم التجارب التي بدأت في الشمال من أجل إدخال نظام الزراعة المختلطة .
 - ٤ — تطهير المناطق الموبوءة بذبابة تسي تسي :
 - ٥ — تحسين المراعى وإنتاج العلف مما يلزم لتوفير ثروة حيوانية كبيرة .
 - ٦ — رفع للمستوى الفني للعمليات الزراعية .
- وتغطي الغابات ما يقرب من ثلث المساحة الكلية للبلاد ، غير أن $\frac{1}{8}$ مساحة الغابات أجمات السافانا التي تنحصر أهميتها الاقتصادية في كونها مواداً للوقود وعمل الفحم النباتي وأغراض البناء . والباقي ويشمل ١٢٠٠٠ - ١٥٠٠٠ ميل مربع في المنطقة المرتفعة المغطاة بالغابات في الجنوب ليس غنياً بالأخشاب ذات الأهمية التجارية إذ لا يتجاوز الصالح للتصدير ١٥ ٪ منها . وتعرض مناطق الغابات للتناقص بسبب قطع الأشجار للوقود ، وإزالة الغابات من أجل التوسع الزراعي . ولذلك يجب فرض رقابة شديدة وحازمة على قطع الغابات ، وغرس غابات جديدة ، واختيار أنواع من الأشجار ذات الأهمية الاقتصادية والتي يمكن الاستفادة منها في الأسواق العالمية .

(١) The British Cotton Growing Association

(٢) أدمج الإقليم إدارياً في نيجيريا بمقتضى إتفاق الوصاية الدولية (١٤ ديسمبر ١٩٤٦) .

وقد زادت قيمة الصادرات من الخشب حتى بلغت ٤ ملايين من الجنيهات في عام ١٩٥٧ أى ما يعادل ٣٪ من مجموع صادرات البلاد . وتتركز تجارة الخشب في منطقة بنين وأوندين في الإقليم الغربى . وبالرغم من أن الإقليم الشرقى أغنى منه إلا أن الاستغلال ما زال محدوداً بسبب صعوبة المواصلات . ونظراً للنشاط الحديث في تجارة الأخشاب أنشئ عدد كبير من المناشر الصغيرة فضلاً عن بعض المشروعات الكبيرة ومنها المصنع الذى أقامته عام ١٩٥٠ « شركة إفريقية المتحدة » في ساپيلي Sapele وتكافئ نحواً من مليونين ونصف مليون من الجنيهات .

الثروة المعدنية

ما زالت حقيقة الثروة المعدنية وإمكاناتها مجهولة بسبب تخلف عمليات التنقيب . وطبقاً لتقدير في عام ١٩٥٢ / ٥٣ لم يمثل التعدين أكثر من ١٠٥٪ من الدخل القومى . وبالرغم من هذا تحتكر نيجيريا الكولومبيت إذ يبلغ ٨٠٪ من الإنتاج العالمى ، كما تشغل المركز السادس فى الإنتاج العالمى من القصدير . ويوجد الكولومبيت والقصدير مرتبطين فى هضبة جوس بالإقليم الشمالى ، وحدثت كشوف جديدة كما توجد احتياطات ضخمة منه . ويصدر القصدير إلى إنجلترا خاماً بسبب عدم وجود مصانع لصهره فى نيجيريا . وطبقاً للاتفاق الدولى المعقود عام ١٩٥٦ أنقص الإنتاج فى سنة ١٩٥٨ إلى نصف ما كان عليه فى السنة السابقة ، ولم يبدأ الإنتاج إلا فى سنة ١٩٥٩ حين نفذ المخزون فى العالم ، وفى سنة ١٩٦٠ وصلت الصادرات إلى مستواها قبل التخفيض .

والجدول التالي يوضح التطور في إنتاج هذين المعدنين :

<u>الكولومبيت</u>		<u>القصدير</u>		<u>السنوات</u>
<u>القيمة بالآلاف جنيه</u>	<u>الكمية بالطن</u>	<u>القيمة بالآلاف جنيه</u>	<u>الكمية بالطن</u>	
٢٩٣	١٢٢٩٠	٢١١٠٠	١٤٢٠٩٠	١٩٤٧
٨٣٧	١٢٠٩٢	٨٩٧٠	١١٢٧٥٣	١٩٥١
١٢٣٠٧	١٢٢٢٨	٧٢٧٠٠	١٠٢٥٧٥	١٩٥٢
٣٢٦٩٨	١٢٨٥٥	٥٢٩٧٠	١٢٢١٣٦	١٩٥٣
٥٢١٤٢	٢٢٥٢٥	٥٢١٧٠	١٠٢٣٠٨	١٩٥٤
٥٢١٦٧	٢٢٠٤٧	٥٢٨٧٠	١١٢٣٩٩	١٩٥٥
١٢٧٦٢	٢٢٤٠٥	٧٢٢٠٠	١٢٢٢٦٤	١٩٥٦
٧١١	١٢١٤٥	٧	١٢٢٥٧٧	١٩٥٧
٤٥٧	٧٢٧	٣٢٩٣٧	٩٢٦٢٦	١٩٥٨

ويقدر الاحتياطي من الفحم بحوالى ١٤٢ مليون طناً . وتوجد أربعة مناجم على مقربة من إنيجو Enugo بالإقليم الشرقى وتولاها « شركة فم نيجيريا » التى تأسست سنة ١٩٥٠ . ووصل الإنتاج فى عام ١٩٥٨ إلى ٩٢٥٠٠٠ طن^(١) ويستخدم أغلبه فى الداخل من جانب السكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء . وكانت نيجيريا تصدر إلى غانة حوالى مائة ألف طن فى السنة ثم أخذت الكمية تتناقص أخيراً . وليس من المنتظر أن يحدث توسع فى إنتاج الفحم بسبب استمرار التحول إلى استخدام آلات الديزل ، وتقدم إنتاج البترول واستخدامه كوقود ؛ وكذلك التوسع فى توليد الكهرباء .

وتوجد الحقول البترولية الرئيسية بالإقليم الشرقى وصاحبة الامتياز شركة شل البريطانية للبترول وشركة تنمية البترول بنيجيريا . وتقوم هذه الشركة مع غيرها بالتنقيب عن البترول فى الإقليمين الشمالى والغربى . وقد أصدر البرلمان الاتحادى فى عام ١٩٥٩ قانوناً ينص على تقسيم الأرباح بين نيجيريا وشركات الإمتياز مناصفة . وقد ورد فى تقرير شركة البترول البريطانية^(٢) أن الإنتاج بلغ ٥١٢٠٠٠ طن من

(١) مقابل ٥٨٩٠٠٠ طن (١٩٤٨ — ٥٠) .

(٢) تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين .

الحام مقابل ٢٥٠.٠٠٠ سنة ١٩٥٨ وجاء في التقرير « وبازدياد الإنتاج إلى ٥٥١.٠٠٠ طن يمكن اعتبار نيجيريا بلداً منتجاً للبترول ». ويقدر أن في خلال عشر سنوات ستصل قيمة الإنتاج السنوى إلى ثلاثين مليون جنها . ومن المشروعات المقررة إنشاء معمل تكرير في بورت هاركورت .

الصناعة

ولكن الأمل في رفع حقيقى لمستوى المعيشة يتوقف على استغلال جميع الإمكانيات من أجل التصنيع . والظروف مواتية بسبب تنوع الغلات الزراعية وتمدها مثل القطن والحبوب الزيتية والمطاط والقطن والجلود ، ووجود ثروة معدنية يتعين التوسع في الكشف عنها واستغلالها ، وتوافر القوة المحركة حيث تنتج البلاد الفحم كما يتزايد الإنتاج من البترول . أضف إلى هذا كثرة السكان ، إذ نيجيريا سكانها الذين يبلغون ٣٦ مليوناً من الأنفس أكبر بلد إفريقى وتمثل سوقاً واسعاً كما يستدل من السلع الاستهلاكية التى تستوردها البلاد سنوياً . ومن الصناعات التى ينتظر لها النجاح المنسوجات القطنية ودباغة الجلود والأدوات الجلدية والأسماك المحفوظة وإطارات الكاوتشوك ومعالجة الفول السودانى واستخراج الزيت منه والأسمت واستخراج الملح والحديد والصلب .

وفي البلاد اليوم طائفة من الصناعات مثل استخراج الزيت من الفول السودانى وثمار النخيل وبذرة القطن، وعمل المنسوجات . إلا أن أغلب الصناعة الأخيرة كوخية والمصانع التى تدار بالقوة المحركة قليلة باستثناء مصنع الغزل والنسيج الذى افتتح بمدينة كادونا Kaduna فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ وقد تقرر فى سنة ١٩٥٩ توسيعه . وهناك مصنع للأسمت فى بلدة نكالاجو Nkalagu قرب مناجم الفحم فى إنيجو وطاقته ١٠٠.٠٠٠ طن فى السنة . وفى سنة ١٩٥٩ بدأ العمل فى مصنع آخر فى آيوكوتا Abeokuta بالإقليم الغربى لإنتاج ٢٠٠.٠٠٠ طن سنوياً ، ويراد إقامة مصنع ثالث فى الإقليم الشمالى . ومن الصناعات التى نشأت فى السنوات الأخيرة عمل السجائر وبخاصة الأنواع الرخيصة للاستهلاك الشعبى ، والصابون والزبد الصناعى والبيرة والمشروبات الروحية الخفيفة والأغذية المحفوظة والبلاستيك وتجميع الدراجات ، والسوق واسعة أمام الأخيرة بسبب شدة الإقبال على استعمالها وهى ظاهرة واضحة فى كثير من البلدان الإفريقية .

والتقدم الصناعى يتطلب اتخاذ إجراءات كثيرة نذكر منها :

(أولاً) توفير القوة المحركة الرخيصة وبخاصة فى المناطق التى تتوافر فيها مقومات الصناعة .

(ثانياً) معالجة النقص فى المواصلات إذ لا يزيد طول الخطوط الحديدية الحالية عن ١٧٨٠ ميلا وكلها بحاجة إلى التجديد الشامل وفى نهاية سنة ١٩٥٧ بلغ طول الطرق البرية ٣٦٤٠٠٠ ميل ، ولكن ٣٥٠٠٠ ميل فقط منها مغطى بالقار . وهذا كله فى بلد مساحته ٣٣٨١٧٠ من الأميال المربعة . والنقل البرى ليس مستمرا على مدار السنة من نهر النيجر ، فالبوأخر تسير فيه حتى أونتشا طول السنة ثم إلى جيبا Jebba خلال ثلاثة أو أربعة أشهر .

(ثالثاً) توفير الخبرة الفنية وهذا يتصل إلى حد كبير بمشروعات التوسيع فى التعليم وبخاصة فى التعليم الفنى والعالى . والواقع حدثت نهضة طيبة منذ عام ١٩٥٥ والأمل معقود على الطلاب الذين يتلقون العلم فى جامعات بريطانيا ومعاهدها الفنية إذ بلغ عددهم حوالى ٤٠٠٠ طالب فى السنة الدراسية ١٩٥٧/٥٨ . وفى وسع نيجيريا الإستعانة بالخبراء من الوكالات المتخصصة فى الأمم المتحدة والدول الإفريقية المستقلة والدول الأخرى المتقدمة من الناحية التكنولوجية طالما المعونة لا تخرج عن حدود وظيفتها الحقيقية .

(رابعاً) العمل على تدبير الأموال من عامة وخاصة . وسارت حكومة نيجيريا فى المستويين الاتحادى والإقليمى قدماً فى طريق تشجيع عملية التصنيع ، بتقديم المال إلى المشتغلين بالصناعة عن طريق « هيئة الإقراض » ، وإنشاء المناطق الصناعية industrial estates وإعطاء الأرض لإقامة المصانع عليها بإيجار منخفض ، والاهتمام بالبحوث بإنشاء « المعهد الإتحادى للأبحاث الصناعية » ، وتكوين « مجالس التنمية الإقليمية » . ورغبة فى تشجيع رأس المال الأجنبى أصدرت الحكومات الخمس بياناً فى يولييه من عام ١٩٥٨ ذكرت فيه أن نيجيريا تعتبر وحدة واحدة وتؤيد مبدأ المشاركة بين المشروعات الوطنية والأجنبية دون الإصرار على ضرورة اشتراك رأس المال الوطنى . وكذلك تقررت طائفة من الإعفاءات الجمركية خلال فترة الإنشاء . وعمدت الحكومة إلى المساهمة المباشرة عن طريق الأموال العامة .

التجارة الخارجية

يلاحظ على تجارة نيجيريا الخارجية الأمور الآتية :

(أولا) إطراد الزيادة فيها وإن كانت في الواردات أسرع منها في حالة الصادرات :

١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٢	
١٦٧٧٤	١٥٢٧٦٩	١١٤٠٦٩	١٠٨٢٩٠	الواردات
١٣٢٩٠٦	١٣٣١٦٩	١٤٥٩٣٢	١٢٠١٨٩	الصادرات المحلية
٤٨٠٤	٣٢٨٢	٢٩٨٣	٢٩٨١	عدد السفن التي دخلت الموانئ
٤٩٥٠	٤٦٤٦	٣٦٢٥	٣٢٥١	كمية البضائع (بالآلف طن)

(ثانياً) تتكون الصادرات من المواد الأولية ، وتبلغ نسبة منتجات النخيل والكافور والفول السوداني ٦٥٪ من الصادرات الكلية كما يتضح من الأرقام التالية (النسب المئوية) .

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
٢٤٩	٢٥٧	٢٦٧	٢٥	٢٤٨	منتجات النخيل
٢٠١	٢١١	١٨٢	٢٠٢	٢٦٨	الكافور
٢٠٣	١٦٣	٢١	١٧٩	٢٠٤	الفول السوداني
٥٩	٥١	٥٤	٧٣	٥	القطن
٥٧	٥٧	٤٨	٤٣	٢	المطاط
٣	٥٧	٥٥	٤٥	٣٥	التصدير الخام
٠٣	٠٧	١٣	٤	٣٥	الكولومبيت
١٩٨	١٩٧	١٧١	١٦٨	١٤	صادرات أخرى (أهمها الجلود والأخشاب واللوز)

ويلفت النظر إزدياد الصادرات (/) من القطن والمطاط ، بينما تناقصت في حالة التصدير والكولومبيت بسبب ظروف الأسواق العالمية .

ثالثاً : يلاحظ من البيان التالى الزيادة المطردة فى استيراد الأسمت والمشتقات البترولية مما يعكس التطور :

١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٨	
٥١٠٠٢	١٠٧٠٣	٤٩٠٩	الأسمت (بالآلف طن)
١٠٠٠٥	١٦٠٨	١٠٠٩	البترول (بملايين الجالونات)
وحدث خلال السنوات الخمس الأخيرة بعض التحول من استيراد سلع الاستهلاك إلى المعدات الرأسالية والمواد اللازمة للصناعة المحلية .			
رابعاً : أهم عملاء نيجيريا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الإتحادية وإيطاليا :			

الصادرات (بالآلف جنيه)		الواردات (بالآلف جنيه)		
١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٦	
٧٥٠٢٢٧	٨٥٠٣٤٣	٧٢٠٧٢١	٦٨٠٣٤٢	المملكة المتحدة
٢٢٧	—	٦٠٠٠٧	٧٠١٦٩	الهند وباكستان
١٠٢٦٩	١٠٤٩٦	٦٠١٦٥	٥٠٧٧١	دول الكومنولث الأخرى
٨٠٠٧٧	١٢٠٥٨٤	٩٠٧٣٦	٥٠٣٩٠	الولايات المتحدة
١٠٠٢٩	٧	١٩٠٤٣٤	٢٠٠٢٢٠	اليابان
١٨٠٣٥٧	١٣٠٣٥٧	١٠٠٣٨٩	٧٠٣٤١	الأراضي الواطئة وممتلكاتها
١١٠١٠٣	٥٠٧٨٤	١٣٠٣٧١	١٣٠٠٠٤	ألمانيا الإتحادية
٨٠٤٣٠	٦٠١٢٧	٣٠٩٥٢	٤٠٨٤٥	إيطاليا
٥٠٠	٧٠٥	٦٠١٢	٤٠٥١٨	الترويج

وما زالت انجلترا تشغل المحل الأول وإن هبط نصيبها من ٧١ ٪ سنة ١٩٥٣ إلى ٥٦ ٪ سنة ١٩٥٨ (١). وهى تستورد معظم الفول السودانى ومنتجات زيت النخيل والمطاط والخشب وكل القطن والقصدير والموز وأكثر من ثلث الكاكاو . وهبط نصيب الولايات المتحدة

(١) يبدو تطور التجارة مع المملكة المتحدة من البيان التالى (تجارة نيجيريا تشمل الكرو والجنوبى) عن القيمة بالجنهات :

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٣٨
٨٧,٣٥٤,٢٥٨	٧٩,٨٠٦,٩٦٠	٨٥,٢٣٠,٦٤٤	٩٠,٨٧٠,٩١٥	٦٢,٢٥٦,٦٢١
٧٢,٣٧٨,٦٣٣	٦٥,٨٩٨,٠٥٢	٥٨,١٨٨,٩٩٥	٦٢,٠٧٢,٨٠٤	٤٢,٢٤٦,٢٧١
(م ٥ — افرقية)				

من ١٥ ٪ سنة ١٩٥٠ إلى ٦ ٪ سنة ١٩٥٨ ، وأهم ما تشتريه الكاكاو والمطاط والجلود والكلومبيت . ومنذ سنة ١٩٥٦ أصبحت الأراضي الواطئة تشغل المركز الثاني ، وكذلك زادت تجارة كل من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا .

خامساً : بعد سنة ١٩٥٢ أصبح هناك عجز في ميزان نيجيريا التجاري كما يتضح من البيان التالي (بملايين الجنيهات) :

<u>السنة</u>	<u>الواردات</u>	<u>المحلية</u>	<u>إعادة الصادرات</u>	<u>الزيادة (+)</u> <u>أو النقص (-)</u>
١٩٤٨	٤١٢٩	٦١٢١	١٢٣	٢٠٢٥ +
١٩٥١	٨٤٢٥	١١٦٢٦	٣٢٤	٣٥٢٥ +
١٩٥٢	١١٣٢٣	١٢٥٢١	٤٢٤	١٦٢٢ +
١٩٥٣	١٠٨٢٣	١٢٠٢٩	٢٢٣	١٥٢٩ +
١٩٥٤	١١٤٢١	١٤٦٢٢	٣٢٣	٣٥٢٥ +
١٩٥٥	١٣٦٢١	١٢٩٢٨	٢٢٧	٣٢٦ -
١٩٥٦	١٥٢٢٧	١٣٢٢٣	٢٢٣	١٨٢١ -
١٩٥٧	١٥٢	١٢٤٢٢	٢٢٤	٢٤٢٢ -
١٩٥٨	١٦٧٢١	١٣٥٢٩	٢٢٨	٣١٢٤ -
١٩٥٩	١٧٩٢٦	١٦٢٢٦	٣	١٦ -

النظام المالي والمصرفي

يرتبط جنيه نيجيريا بالإسترليني . وفي سنة ١٩٥٦ صدر القانون الخاص بإنشاء بنك مركزي تملكه الحكومة الاتحادية . والتعاون قائم بينه وبين البنوك التجارية مثل بنك باركليز وبنك إفريقية الغربية . وهناك بنك إنجليزي فرنسي يعمل في البلاد منذ سنة ١٩٤٩ .

وأنشأت الأحزاب عدة بنوك وطنية ولكن أخفق أغلبها ولم يبق منها إلى الآن

إلا بنك نيجيريا الوطنى والأفريكان كوتتننتال بنك . وفى سنة ١٩٥٩ أنشئ بنك الشمال، كما يوجد مصرفان تعاونيان فى الإقليمين الشرقى والغربى .

مَشروعات التنمية

فى سنة ١٩٤٦ بدأ مشروع السنوات العشر وتكاليفه ٢٥ مليون جنيه وأدخلت عليه التعديلات عدة مرات . وفى سنة ١٩٥٥ بدأ مشروع جديد وأنشئ « مجلس اقتصادى قومى » لتنسيق عمليات التنمية بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية . وفى أوائل سنة ١٩٥٩ ألحقت به « لجنة التخطيط المشتركة » برئاسة محافظ البنك المركزى . وبلغ ما أُنفق على التنمية الرأسمالية ٧٠ مليون جنيه بين عامى ١٩٤٥، ١٩٥٦ . وفى الفترة بين ١٩٥٥ ونهاية مارس ١٩٦٠ كان الإتفاق الرأسمالى من جانب الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية كالاتى (علىين الجنيهات) .

١٩٥٥/٥٨ الإتفاق الفعلى تقديرات ١٩٥٩/٦٠ المجموع الكلى
(١٩٥٥ - ٦٠)

١٩٥٨/٥٩

٨٩	٣٨	٢٨	٢٣	حكومة الاتحاد
$٣٠ \frac{1}{4}$	$٨ \frac{2}{4}$	٦	١٥٠٥	الإقليم الشمالى
$٣٩ \frac{1}{4}$	١٥	٩٠٥	$١٤ \frac{2}{4}$	» الغربى
١٢	٤	٣	٥	» الشرقى
$٢ \frac{1}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{2}{4}$	الكرون الجنوبى

الفصل الثالث

غانة وشرق نهر الفولتا

تبلغ مساحة غانة ٩١٦٩٠ ميلا مربعا . والمنطقة الناحية للساحل وتشمل معظم مستعمرة ساحل الذهب الأصلية وتضم أكثر من نصف السكان يتراوح عرضها بين ٢٠ ، ٤٠ ميلا، وفيها المدن الرئيسية . ويتنوع الإنتاج هناك فيشتمل على المواد الغذائية . والمواالح واللوز وصيد الأسماك . أما هضبة أشانتي Ashanti حيث يصل متوسط المطر إلى ٥٠ بوصة في العام فتعتبر المنطقة المثالية لإنتاج الكاكو . والمطر في سهول نهر فولتا ورافده فولتا الأسود قليل القدر وغير منتظم ولا يسقط إلا في فصل قصير من السنة . ولهذا يترتب على قلة الزراعة واستحالة تربية الماشية بسبب ذبابة تسي تسي ، فقر هذا الأقليم من ناحية السكان حيث لا تتجاوز الكثافة عشرة أفراد للميل المربع ، فضلا عن وجود مساحات شاسعة مهجورة . ومما من شك أن للاقليم مستقبلا إقتصاديا سواء من ناحية الإنتاج الزراعي إذا ما نفذت مشروعات الري اللازمة ، أو تربية الماشية إذا ما تم تطهيره من الحشرة الممار إليها .

الزراعة النباتية والحيوانية

وأهم المحاصيل الغذائية في جنوبي غانة ووسطها الذرة والأرز والكاكافا والفول السوداني وأنواع الدرنات المعروفة باسم Yams . وفي الشمال يزرعون الفول السوداني والأرز والذرة وقمح غينيا والدخن واليام . ويلفت النظر أن الفلاحين في مناطق إنتاج المواد الغذائية أخذوا في السنوات الأخيرة يتوسعون في زراعة الطباق تنويعا للإنتاج من جهة وهي السياسة التي تختطها الحكومة الغانية ، ورغبة في زيادة دخولهم من جهة أخرى إذ أخذ الطلب يشتد على الطباق لصناعة السجائر المحلية .

أما محصول التصدير الأساسي فهو الكاكو الذي أدخل إلى البلاد لأول مرة في عام ١٨٧٩ ثم ما لبثت أهميته أن بدت فراحوا يتوسعون في زراعته بحيث أصبحت

غذاة اليوم أكبر منتج له في العالم، ويقدر ما تخرجه مزارعها التي تضم أكثر من ٥٠٠ مليون شجرة بثلاث الإنتاج العالمي وبما يتراوح كذلك بين ٤٥ ، ٥٠ ٪ من إنتاج القارة الإفريقية . وتبلغ المساحة المخصصة لهذا النبات ما بين أربعة وخمسة ملايين فدان . وتبدو الأهمية الفائقة للكافو بوصفه المادة الرئيسى للاقتصاد القومى والثروة الأهلية إذا ذكرنا أن ثلث السكان البالغين يشتغلون في زراعته (مقابل ضعف هذه النسبة في إنتاج اللواد الغذائية) ، وأن خمس السكان يتصلون اتصالاً مباشراً بعمليات زراعته وحصاده ونقله وتسويقه ، وأنه يمثل حوالى ثلث صادرات البلاد الكلية ، وأن الدولة تحصل منه على ثلث إيراداتها . فهو إذن بلا شك المصدر الرئيسى لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فأربعة أخماس المال اللازم لمشروع التنمية خلال الفترة (١٩٥١ — ١٩٥٧) جاء عن طريق الضريبة المفروضة على صادرات الكافو أو من القروض التي قدمتها « هيئة التسويق » .

وإلى هذه الأهمية لمحصول الكافو في حياة البلاد الاقتصادية والسياسية توضحها الفقرات التالية من مقال نشره روى لويس في مجلة « نيو ستيتسمان » بعددها الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعنوان « هل نستطيع إنقاذ الكافو ؟ » فقال : (١)

« إن ساحل الذهب عبارة عن الكافو ، ودرجة وعيه السياسى وتقدمه الاجتماعى تعتمد على تجارة مع البلدان الواقعة فيما وراء البحار قدرها ٣٠ جنيتها للفرد في ساحل الذهب مقابل ٩ جنيات في نيجيريا . ذلك الدخل ... الذى خلق طبقة محترفة إفريقية يأتى كله تقريباً من الكافو . ولكن الكافو أكثر من الأساس الذى يقوم عليه تقدم ساحل الذهب صوب الدولة القومية . إنه رمز لما يحققه الرجل الإفريقى ... إنه المحصول النقدى لمئات الألوف من الفلاحين المزارعين الأقوياء ، ويكاد أن يكون أصلح محصول يناسب تربة حزام الكافو ومناخه . ودماره حقيق أن يحطم دعائم البلد » .

والواقع « أن هبوطاً شديداً في الدخل الناجم من الكافو قين أن يعصف بالحكومة — أية حكومة » (٢) . ولهذا توجه حكومة غانة أكبر الاهتمام إلى هذا المحصول فقامت بحملات واسعة لإعدام الأشجار للريضة (٣) بحيث تمت إبادة ٤٥

Quoted by John Gunther in "Inside Africa," p. 811. (١)

(٢) شرحه، ص ٨١١ .

(٣) يقال إن المرض وفد من تونجولاند حوالى سنة ١٩٣٠ .

مليون شجرة فيما بين عامي ١٩٤٦، ١٩٥٦، وزرعت الحكومة أشجاراً جديدة ، وإن في مقدمة العوامل التي ساعدتها والتي ينتظر أن يكون لها تأثير طيب التوسع في استخدام المادة الجديدة المعروفة باسم Capsid لتطهير الأشجار عن طريق الرش . أضف إلى هذا أن خطورة الاعتماد على محصول واحد مما جعل الحكومة تبذل الجهد من أجل تنويع الإنتاج الزراعي ، فتشجع الفلاحين على زراعة الطباقي ، كما بدأت تعمل على زراعة اللطاط في الجنوب الغربي من البلاد . والإدراك السليم لهذه الخطورة يمكن بالمثل وراء الرغبة في إخراج مشروع نهر قولتا إلى نطاق التنفيذ ، مما سوف نعرض له بالتفصيل .

ويلاحظ أن التوسع في إنتاج الكاكاو كان محدوداً منذ عام ١٩٥٠ ، بل قل عن مستواه قبل الحرب العالمية الثانية . ويمرّ هذا الجمود إلى انتشار للرض بحيث قدر أن حوالي عشر الأشجار كان مصاباً في عام ١٩٥٥ ، كما أن الحكومة درجت على تقرير أسعار للمنتجين دون الأسعار العالمية مما ثبط من هممهم . وهنا نود أن نشير إلى أن مزارع الكاكاو يملكها الإفريقيون .

والجدول التالي يبين الإنتاج من المحاصيل النباتية الرئيسية في السنوات الأخيرة . (بآلاف الأطنان) :

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٠	
١٨٣	١٦٩	١٥٨	الذرة
—	٢٠٢	٢٧٨	الدخن
٣٠	٢٣	٢٣	الأرز
—	٤١	٤٠	الفول السوداني
—	٨٥٣	٥١٢	الكاسافا
—	٤٨١	٤٨٢	البطاطس واليام
—	٢١٠	٢٦٦	الكاكاو

وتبلغ مساحة الغابات المغلقة ٣١٧٦٠ ميلاً مربعاً (منها ٥٨٥١ ميلاً محجوزة) . ومساحة غابات السافانا ٦٠٢٨٣ ميلاً مربعاً (منها ٢٤٩٦ ميلاً مغلقة) . وفي سنة ١٩٥٨

صدرت غانة (بآلاف الأقدام المكعبة) ٢٧٧.٠٢٨ من كتل الحشب ، ٧٨١٩ من الحشب المنشور ، ١٥٩ من خشب الأبلجاج والقشرة .

وطبقاً لإحصاء عن عام ١٩٥٨ كان في غانة ٤٨٠.٠٠٠ من رؤوس الماشية ، ٥٠٠.٠٠٠ من الأغنام ، ٥٠٠.٠٠٠ من الماعز ، ٤٩٠.٠٠٠ من الخنازير . وخلال العشرين عاما الأخيرة زاد عدد الماشية حوالى أربع مرات بسبب الجهود التى بذلت للتغلب على الطاعون البقرى والسل البقرى . إلا أن المجال واسع جداً أمام تربية الماشية إذا ما تم القضاء على ذبابة تسي تسي . والواقع أن غانة فى أشد الحاجة إلى الإكثار من الماشية لأنها تشمر بنقص كبير فى اللحوم وتستورد مقادير من الخارج ، ولهذا فمن المهم الرئيسية فى أية خطة للتنمية ورفع مستوى المعيشة والتغلب على سوء التغذية العمل على الإكثار من إنتاج اللحوم .

إمكانيات التعدين

والثروة المعدنية من المصادر الأساسية بعد الكاكو ، وبلغت قيمة الصادرات من المعادن ٢٨٤ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٥٨ . وفى سنة ٥٨/١٩٥٧ بلغ عدد الذين يعملون فى صناعة التعدين ٣١٨٠٠ شخصاً .

وتعتبر غانة أعظم مصدر للمنجيز (فى العالم غير الاشتراكي) ، وتملك احتياطات ضخمة منه كما تضم أعظم منجم واحد بالعالم من حيث إنتاجه . وبلغ الإنتاج ٣٠٦ ألف طن (٥٨/١٩٥٧) ، وعدد المشتغلين باستخراجه ٤٦٣٣ شخصاً منهم أربعون من غير الإفريقيين . ويصدر الإنتاج إلى الخارج نظراً لعدم وجود طلب عليه فى الداخل . وتشغل غانة المركز الثالث فى إفريقية من ناحية إنتاج اللاس بعد الكنفو وإنحد جنوب إفريقية . وقد زادت صادرات اللاس (بالآلف قيراط) من ٩٤٤ سنة ١٩٥٠ إلى ٢٢٨١ سنة ١٩٥٨ . ومعظم الإنتاج يقوم به الإفريقيون أنفسهم وإن كان جزء تتولاه مؤسسات أجنبية .

وظل إنتاج الذهب ثابتاً منذ الحرب العالمية الثانية ، وفى سنة ١٩٥٦ شكت لجنة لبحث الموضوع فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن هناك منجمين إنتاجها

مضمون وأن الناجم الخمة الباقية لا يعتمد عليها في المستقبل . ولذلك عمدت الحكومة إلى محاولة الإبقاء على مستوى الإنتاج بتقديم الإعانات إلى الناجم الحسدية . وبلغ الإنتاج ٢٦٥٢٥ كيلوجراما في سنة ١٩٥٨ مقابل ٢١٤٢٤ كيلوجراما في عام ١٩٥٠ .

وفي عام ١٩٢١ أكتشف البوكسيت في جنوبي إقليم أشانتي ثم بعد ذلك في القسم الغربي من الأقاليم الشمالية ، وبلغت صادراته ٢١٠ ألف طن سنة ١٩٥٨ . ويقدر الاحتياطي بأكثر من ٢٠٠ مليون طن ، ويكفي لإنتاج ٢١٠٠٠٠ طن من الألمنيوم لمدة ١٨٥ عاما . وإذا نفذ مشروع نهر ثولتا فسوف تصبح غانة من الدول الرئيسية بالعالم في إنتاج الألمنيوم . وتحتكر استخراج البوكسيت الشركة البريطانية للألمنيوم وشركة إفريقية الغربية .

وهناك معادن أخرى مثل القصدير والحجر الجيري والجرانيت ، كما توجد أدلة على وجود البترول في غربي البلاد .

ومن العقبات في وجه التصنيع عدم وجود القوة المحركة ، فالبترول ما زال موضع التنقيب ولم يكتشف بعد ، وكمية الكهرباء غير كافية بالرغم من ازدياد الإنتاج من ١٧١ مليون كيلوات ساعة سنة ١٩٥٠ إلى ٢٥١ مليون (المتوسط السنوي ١٩٥٥ - ١٩٥٧) . وكانت غانة تستورد حوالي ١٠٠٠٠٠ طن من الفحم من نيجيريا ولكنها أخذت تتحول إلى استخدام آلات الديزل ، كما سوف يقل اعتمادها على الفحم بعد توليد الكهرباء من مشروع نهر الثولتا .

التجارة الخارجية

يلاحظ على تجارة غانة الخارجية الأمور الآتية :

(أولا) أول ما يلفت النظر الاعتماد بصفة أساسية على محصول الكاكاو ، وعلى مستوى أسعاره يتوقف رخاء البلاد أو اضطرابها . وحدث فائض أو عجز في الميزان التجاري وكثيراً ما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات . ويمثل الكاكاو في المتوسط حوالي ثلثي الصادرات الكلية كما يتضح من البيان الآتي :

السنة	٪	السنة	٪
١٩٣٨	٤٠.٣٢	١٩٥٢	٧٤.٣٧
١٩٥٠	٧١.٣٧	١٩٥٥	٦٨.٣٥
١٩٥٢	٧٦	١٩٥٦	٥٦.٣٥
١٩٥٣	٦٢.٣٨	١٩٥٧	٥٦

وتبدو الخطورة من ناحية تقلب الأسعار العالمية ، ففي سنة ١٩٥١/٥٢ كان سعر البيع ٢٤٥٠١ جنيه للطن ، فارتفع إلى ٣٥٨٧٧ جنيه (١٩٥٣/٥٤) ، ٣٥٥٠٠.٦ (١٩٥٤/٥٥) ثم هبط إلى ٢٢١٣٣ جنيه (١٩٥٥/٥٦) . وعمدت حكومة البلاد إلى تنويع الإنتاج للتصدير ولكن المحاولة انحصرت في الصناعات الاستخراجية ، كما أن الجهود المبذولة لتنمية صادرات منتجات نخيل الزيت لم تحقق نجاحا يذكر حتى الآن . والبيان التالي يوضح أهم الصادرات وقيمتها (بالآلاف جنيه) خلال الفترة (١٩٥٥ - ١٩٥٨) .

الصادرات الرئيسية	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الكافور	٦٥٠٥٥٨	٥١٠٠٦٢	٥٠٠٨٧٣	٦٢٠٣١٨
الذهب	٩٠٠٤٨	٧٠٤٨٨	٩٠٧٩٣	١٠٠٦٠١
المنجنيز	٥٠١٩٢	٧٠٠٤٣	٨٠٩٦٠	٨٠٦٣٥
الأخشاب من كتل وغيرها	٨٠١٢٦	٩٠٥١٤	١٠٠٢٢١	١١٠٢٨٧
الماس	٥٠٥٢٩	٧٠٨٢٠	٨٠٩٧٩	٨٠٦٦١
حبّات النخيل	٣٣٨	٥٢٥	٢٧٦	٣٣٥
البوكسيت	٢٠٤	٣٣١	٢٥١	٤٩٥

وكانت الأسواق الرئيسية لصادرات غانة (عام ١٩٥٨) المملكة المتحدة (٣٦.٣٢ ٪) والولايات المتحدة الأمريكية (١٩.٣٢ ٪) والأراضي الواطئة (٩.٣٧ ٪) وألمانيا الاتحادية (١٦.١٦ ٪) .

ويلاحظ بالنسبة إلى إنجلترا زيادة في قيمة صادراتها إلى غانة على الواردات منها كما يتضح من البيان التالي (بالآلاف جنيه) : —

<u>١٩٥٩</u>	<u>١٩٥٧</u>	<u>١٩٥٥</u>	
٥١٢٠٦	١٩٥٨١	٢٨٩٢٨	صادرات إلى المملكة المتحدة
٤١٧٣٨	٣٧٩١٧	٣٩١٣٨	واردات من المملكة المتحدة

(ثانيا) ضالة نصيب غانة في التجارة مع بلدان القارة الإفريقية إذ كان ٤٢٪ خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٧) من مجموع تجارتها الخارجية ، وكانت النسبة ٩١٪ في حالة الواردات ، ٢٥٪ في الصادرات . وترجع هذه الظاهرة إلى أن صادرات غانة الرئيسية من الكاكو وللمعادن توجه إلى البلدان الصناعية الكبرى ، والطلب عليها يكاد أن يكون معدوما في بلاد القارة الإفريقية بسبب تخلفها الصناعي .

(ثالثا) ومن للشكالات الكبيرة التي تواجه غانة سيطرة المصالح المالية البريطانية بصفة خاصة على التجارة الخارجية (والتعدين) . وقدرت جملة الاستثمارات بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه . ولقد تقدمت الغرفة التجارية التي تضم أكثر من خمسة آلاف من أبناء البلاد إلى الحكومة بمذكرة طالبت فيها بالعمل على نقل التجارة الخارجية إلى أيدي الوطنيين خلال عدد من السنوات . وعلى أثر ذلك تردد أن حكومة غانة تعزم تأميم التجارة الخارجية ، ولكن الرئيس نكروما نفى وجود اتجاه من هذا القبيل عند عودته من الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويبدو أن الحكومة لا تحبذ مبدأ تأميم التجارة الخارجية لأنه يلقى عليها أعباء مالية يمكن استغلالها في النواحي الإنتاجية خاصة وهي تعزم تنفيذ مشروع نهر القولتا . ويرى المراقبون الإقتصاديون أنها قد تشجع تكوين الهيئات والجمعيات التعاونية التي تتولى بالتدريج الاستحواذ على التجارة الخارجية بحيث يتم نقلها إلى أيدي الغانيين خلال فترة قد تطول أو تقصر تبعا لظروف البلاد .

(رابعا) في عام ١٩٥٨ كانت واردات غانة من السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والغذاء والشراب والطباق تمثل ٤٩٪ من مجموع الواردات ، مقابل ٢٤٪ من السلع الإنتاجية وفي مقدمتها الأسمنت والسيارات التجارية والآلات والمعدات الصناعية . وبلغت الواردات من الوقود وزيوت التشحيم والمشتقات البترولية ٦٦٪ من الواردات الكلية .

مشروع نهر فولتا

تاريخ المشروع

يعود التفكير في إقامة سد للتحكم في نهر فولتا إلى عام ١٩٢٤ . وفي العقد الثالث من القرن الحالى أعد دنكان روز ، من أهالى اتحاد جنوب إفريقية ، مشروعا لهذا الغرض ، قريب الشبه بالمشروع الحالى ، ولكن البحث أوقف بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية . فلما كانت سنة ١٩٢٥ كونت بعض المصالح الرأسمالية الخاصة « شركة إفريقية افريقية المحدودة للألنيوم » للعمل على السير بالمشروع . ولما مضى عامان حتى أبدت شركة الألنيوم ليمتد إهتمامها بالأمر وبأدرت إلى الحصول على امتياز لاستغلال معدن البوكسيت فى منطقة واسعة من ساحل الذهب ، ثم ما لبثت أن حصلت على حصة فى شركة إفريقية افريقية فى سنة ١٩٤٩ . وفى تلك السنة ذاتها عينت حكومة المستعمرة السير وايم هلكرو وشركاه لدراسة المشروع وأهميته بالنسبة إلى الاقتصاد القومى ، وتعاونت المملكة المتحدة فى الدراسة عن طريق لجنة مشتركة . وجاءت التقارير كلها فى صالح المشروع .

وفى سنة ١٩٥٣ شكلت لجنة تحضيرية برئاسة الأسترالى ج . ا . چاكسون تقاسم تكاليفها حكومتا ساحل الذهب والمملكة المتحدة ، وعهد إليها يبحث موارد البلاد من البوكسيت ، ونواحى المشروع الهندسية ، وتوفير المنصر البشرى اللازم للتنفيذ ، والأعباء المالية وتديرها ، وأثر للمشروع على الاقتصاد القومى . وعينت شركات الألنيوم ممثلا مقيما فى البلاد ليتعاون مع اللجنة ، كما وضعت معاملها تحت تصرف مهندسى الأخيرة من أجل التجارب والأبحاث . وفى الوقت نفسه شكلت حكومة ساحل الذهب لجنة قومية تمثل جميع الأحزاب ، من وزيرين وثلاثة أعضاء تختارهم الجمعية التشريعية ، كما طلبت إلى و . آرثر لويس الأستاذ بجامعة أكسفورد أن يشير عليها بالموقف الذى تتخذه إزاء المشروع . ونشر تقرير اللجنة فى عام ١٩٥٦ ، غير أنه كان واضحا ألا مناص من تأجيل البت فى الأمر إلى ما بعد حصول البلاد على استقلالها ، وفى ٦ مارس ١٩٥٧ أعلن استقلال ساحل الذهب واتخذت الدولة -

الجديدة لنفسها اسم «غانة» . ولكن المهبوط الشديد الذى طرأ على أسعار الألمنيوم فى سنة ١٩٥٧ قلل من الحماس لتنفيذ المشروع .

عناصر المشروع

الغرض الأساسى من المشروع استغلال معدن البوكسيت لإنتاج الألمنيوم الذى يشتد عليه الطلب فى الدول الصناعية للأغراض المدنية والحرية . ويقدر احتياطي غانة من البوكسيت بين ٢٢٥ ، ٢٢٩ مليوناً من الأطنان ، غير أن أغنى رواسبه واقعة فى آيا Aya (على مسافة ٣٥ ميلاً إلى الغرب من مدينة كوماسى) حيث ثبت وجود ١٤٢ مليون طن . ووقع اختيار اللجنة على هذه المنطقة بسبب وفرة الخام فيها ، وجودة نوعه إذ تبلغ نسبة أوكسيد الألمنيوم فى الخام ٥٠ — ٥٩ ٪ ، كما أن الخام يوجد على سطوح التلال مما يؤدي إلى وفر كبير فى نفقات التعدين . وإنتاج البوكسيت فى « آيا » يقتضى مد خط حديدى من كوماسى طوله ٤٠ ميلاً .

وتحويل البوكسيت إلى ألنيوم عملية تتم على مرحلتين ، إحداها استخلاص الألومينا من الخام باستخدام الصودا الكاوية ذات الدرجة العالية من التركيز ، والأخرى اختزال الألومينا بواسطة الكهرباء . هذه العملية تتم على مقربة من كبونج Kpong ، على مسافة ١٢ ميلاً من السد الذى يقام عند آجينا Ajena ، ٢٠٧ ميل من مناجم البوكسيت . وهذا الموقع يسهل الوصول إليه من الطريق المؤدى من ميناء تما Tema ، كما يمكن بلوغه بغير مشقة عن طريق خطوط حديدية جديدة . أما المصهر فيبدأ بطاقة إنتاجية قدرها ٨٠٠.٠٠٠ طن فى السنة ثم تصل إلى حدها الأقصى البالغ ٢١٠٠.٠٠٠ طن . ويتم إنتاج أولى سبائك الألمنيوم بعد ثمانى سنوات من البدء فى المشروع .

ولما كان رطل الألمنيوم يتطلب حوالى ١٠ كيلوات ساعة من الكهرباء ، لهذا فإن إنتاج الألمنيوم يجرى عادة بالقرب من مورد الكهرباء الرخيصة . ولتوفير الكهرباء رأت اللجنة إقامة سد على نهر قولتا بالقرب من آجينا وعلى مسافة ٧٠ ميلاً من الساحل . ويبلغ ارتفاع السد ٣١٠ قدم فوق قاع النهر فى أعماق أجزائه وبذلك يخلق خزاناً ضخماً يغطى مساحة قدرها ٣٥٠٠ ميل مربع ويمتد ٢٠٠ ميل خلف السد فى اتجاه المجرى الأعلى من النهر . وهذا السد يرفع مستوى الماء إلى ٢٧٦ قدماً فوق مستوى سطح البحر . وتقام محطة توليد الكهرباء على الناحية الشرقية

من السد بطاقة قدرها ٦٩٧ر٠٠٠ كيلوات إذا لم تتجاوز كمية المياه التي تؤخذ للرى نسبة معينة ، ٩٣٣ر٠٠٠ كيلوات إذا استغاث كل كمية الماء لتوليد الكهرباء .

ولما كان سعر الكهرباء عاملاً حاسماً فى نجاح المشروع فإن اللجنة درست هذه الناحية دراسة مستفيضة وانتهت إلى القول بأن سعر ١٩٩ و . من البنس للكيلوات ساعة يعتبر تنافسياً مع سعر أى كهرباء يجرى توليدها من المشروعات الضخمة المماثلة فى العالم . وسوف يستهلك المصهر ما بين ٨٣ ، ٩٠ فى المائة من القوة الكهربائية المولدة .

وشحن سبائك الألمنيوم يتطلب تسهيلات وافية ، وهنا تقرر إنشاء ميناء حديث عند تيمبا وبدأ العمل فيه فى أواخر عام ١٩٥٤ وانتهى فى عام ١٩٦٠ ، ويمكن توسيع الميناء الجديد فى المستقبل بحيث يفوق فى الطاقة ميناء تاكوراى . وكذلك بدأ فى عام ١٩٥٢ العمل فى مد خط حديدى طوله ١٨ ميلاً من آشيموتا Achimota (شمالى أكرا) وإنشاء طريق رئيسى من « تيمبا » .

تكاليف المشروع

قدر الكتاب الأبيض الصادر فى عام ١٩٥٢ التكاليف النهائية بمبلغ ٤٠٣ مليون دولار أمريكى . أما اللجنة التحضيرية فرفعت التقدير إلى ٦٥٠ مليوناً (طبقاً للأسعار السائدة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥) ، ولكنها أوصت فى الوقت نفسه بأن يراعى احتمال ارتفاع التكاليف فيما بعد ورأت أن تتراوح الزيادة المحتملة بين ٤٠ ، ٥٠ ٪ . ومعنى هذا أن زيادة التقدير بنسبة ٤٥ ٪ ترفع التكاليف النهائية إلى ٨٦٧ مليون دولاراً ، أى إلى أكثر من ضعف التقدير الوارد فى الكتاب الأبيض . والجدول التالى يبين التكاليف وتوزيعها وفقاً للتقديرات المختلفة (بـلايين الدولارات الأمريكية) : —

ملخص وتقسيم التكاليف المقدرة لمشروع نهر الفولتا

عندما يتم إنتاج ٢١٠ر٠٠٠ طن من الألمنيوم

التقدير تقدير اللجنة التحضيرية تقدير عام ١٩٥٥
في عام ١٩٥٢ في عام ١٩٥٥ زائد ٢٥ ٪

تمويل مشترك

مشروع توليد الكهرباء	١٥١٢٢	١٨٩٢٢	٢٧١٢٦
المصهر والناجم	١٧٩٢٢	٢٥٥٢٤	٣٦٩٢٦

تمويل من جانب حكومة غانة

السكك الحديدية	٥٠٢٧	٧٣٢٥	
البناء والمدن والطرق	١١٠٢٣	١١٠٢٣	
مصروفات أخرى	٤٢	٤٢	
المجموع الكلي	٧٢٢٨	٢٠٣	٢٢٥٢٨
	٤٠٣٢٢	٩٢٧٢٧	٨٦٧

الاعتراضات التي أبديت على المشروع

ولقد تعرض للمشروع لطائفة من الاعتراضات والتحفظات ولحمة من التشكيك في فوائده . وكانت الانتقادات من جانب المشتغلين بصناعة الألومنيوم قائمة على النواحي الآتية :

١ — ضخامة التكاليف خاصة وأسعار الألومنيوم العالمية تتجه إلى الانخفاض .

٢ — وجود بلاد أخرى بدأت تنتج الألومنيوم ، ففي الكمرون أقيم مصهر عند إيديا Edea قدرت طاقته في عام ١٩٥٩ بنحو ٥٤٠٠٠ طن في السنة وكذلك كانت شركة الألومنيوم المحدودة تدرس إمكانية إنشاء مشروع في غينيا يتكافئ ١٠٠ مليون دولار عن طريق تابعها الفرنسية « شركة بوكسيت الوسط » ، وتعاون مع المصالح الفرنسية من أجل التحكم في نهر Konkouré . أضغف إلى هذا أن التفكير في إنشاء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء عند إنجا Inga بالكنفو لم يكن ليخفى على شركات الألومنيوم .

٣ — القول بصعوبة الحصول على العدد الكافي من العاملين للعمل في المشروع، وفيما يلي بيان بالعدد المطلوب خلال مراحل التنفيذ .

(١) فترة الإنشاء

فنيون أجانب	إفريقيون			
	فنيون وعمال حاذقون	عمال شبه حاذقين	عمال غير حاذقين	المجموع الكلي
السنة الأولى	١٠٢٠	٥٢٥	١٧٢٠	٤٢٧٥
السنة السادسة	٢٦٥٠	٢٣٢٠	٨٣٠٥	١٥٢٩٥
السنة الثامنة	١٣٩٠	٥٧٥	٢٥٥٠	٤٥١٥

(ب) مرحلة التشغيل الكامل (جميع الموظفين والعمال)

لأعمال الإشراف حاذقون غير حاذقين المجموع الكلي وشبه حاذقين

المناجم	٤٠	٥٦٠	٢٢٠	٨٢٠
مشروع توليد الكهرباء	١٨	٦٧	٦٠	١٤٥
المصهر	٤٠٠	٧٦٧٠	١٤٣٠	٩٥٠٠
	٤٥٨	٨٢٩٧	١٧١٠	١٠٢٦٥

٤ — الخوف من إقدام غانة في المستقبل على تأميم المشروع ، ولكن يلاحظ أن الدستور ينص على منح التعويض العادل في حالة التأميم بوجه عام .

وفي الوقت نفسه أثار المشروع بعض الملاحظات في أوساط غانية ومن ذلك :
(أولا) أبدى البعض التشكك في حقيقة موارد البوكسيت ، ثم الخوف من نقادها حين يأتي الوقت الذي تقرر فيه غانة أن تتولى بنفسها صناعة الألمنيوم . ولكن الثابت أن الاحتياطي المؤكد من البوكسيت يكفي حوالى ١٨٥ عاما لإنتاج ٢١٠.٠٠٠ طن من الألمنيوم في السنة .

(ثانيا) فداحة العبء المالى الذى يقع على عاتق البلاد وصعوبة احتماله خاصة بسبب الهبوط في أسعار الكاكاو . ولكن يلاحظ أن أرصدة غانة في البلاد الأجنبية بلغت (نهاية ١٩٥٥) ٢٣٥ مليون دولاراً للحكومة ، ١٧٦ مليوناً لهيئة تسويق الكاكاو ، ٣٤ مليوناً لمؤسسات رسمية أخرى . كما أن غانة كانت قد خصصت ٩٣ مليون دولاراً لأعمال عامة تتصل بالمشروع ولكنها ضرورية للبلاد حتى إذا مارأت عدم تنفيذ المشروع .

(ثالثا) إن ضخامة تكاليف المشروع قد تؤدي إلى تعطيل المشروعات الإنتاجية الأخرى القصيرة الأمد ، ولكن هذا الأمر يمكن معالجته عن طريق خطة موحدة للتنمية الاقتصادية يراعى فيها اعتبارات الأولوية والأهمية .

(رابعا) غمر مساحة قدرها ٣٥٠٠ ميل مربع يقيم فيها حوالي ٦٢٥٠٠ شخص . ولقد اقترحت اللجنة التحضيرية تعويضهم وقدرت لذلك مبلغ ١١٠٢ مليون دولاراً . أضف إلى هذا أن عددا كبيرا منهم سوف يجد عملا مجزيا في صناعة صيد الأسماك ، كما تتوافر للباقيين الأرض خارج هذه المنطقة .

الزايبا التي تعود على غانة من المشروع

وبالرغم من الانتقادات والخاوف التي أعربت عنها بعض الأوساط الغانية فإن المشروع يعود على البلاد بمزايا لا يستهان بها ، نجملها فيما يلي :

(أولا) إن استغلال ١٢٠٠٠٠ طن من البوكسيت لإنتاج ٢١٠٠٠٠ طن من الألمنيوم سوف يضع غانة في الصف الأول من الدول المنتجة كما يتضح من الأرقام التالية .

إنتاج البوكسيت (١٩٣٨ — ١٩٥٦)

« بألوف الأطنان المترية »

سنة	١٩٣٨	١٩٤٣	١٩٤٩	١٩٥٥	١٩٥٦
العالم (١)	٣٧٠٠	١٢٦٠٠	٧٩٠٠	١٥٢٠٠	١٦٥٧٨
سورينام	٣٧٧	١٦٩٤	٢١٦٢	٣١٢٣	٣٤٨٣
غيانا البريطانية	٢٥٥	١٩٧٣	١٨٢٧	٢٢٧٤	٢٥٢١
جاميكا	—	—	—	٢٢٣٨	٣١٩١
الولايات المتحدة	٣١٦	٦٣٣٣	١١٦٧	١٨٤٧	١٧٧٦
فرنسا	٦٤٩	٩١٦	٧٦٧	١٤٩٣	١٤٦٦
اليونان	١٨٠	٢٥	٤٥	٥٠٠	٧٠٠
إفريقية الغربية (الفرنسية)	—	—	١٠	٤٩٣	٢٥١
إيطاليا	٣٦١	٢٨٦	١٠٥	٣٢٧	غير متوافر
ساحل الذهب (الصادرات)	—	١٠٧	١٤٧	١١٨	١٤٠

(١) باستثناء الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية .

إنتاج الألمنيوم في بلدان مختارة

٢٨٧٠	٢٦٥٠	١١٤٠	١٨٨٠	٥٤٠	المـالم ^(١)
١٥٢٣	١٤٢٠	٥٤٨	٨٣٥	١٣٠	الولايات المتحدة
٥٥٨	٥٣٠	٣٣٥	٤٥٠	٦٥	كندا
١٤٧	١٣٧	٢٩	٢٥٠ ^(١)	١٦٦ ^(١)	ألمانيا
١٢٩	١٢٩	٥٤	٤٧	٤٥	فرنسا
٦٥	٧٢	٣٥	٣٤	٣٩	النرويج
٢٨	٢٥	٣١	٥٧	٢٣	المملكة المتحدة

ومعنى الجدول الثانى أن تصبح غانة الدولة الثالثة في إنتاج الألمنيوم .

(ثانياً) أشرنا إلى اعتماد غانة على تصدير محصول الكاكو وخطورة هذه الظاهرة . ومن هنا تبدو الأهمية الكبرى للمشروع إذ يؤدي إلى توسيع قاعدة الاقتصاد القومى وتنويع الصادرات بشكل ظاهر ، فضلاً عن أن المشروع سوف يؤدي إلى خلق صناعات فرعية وحرف وخدمات متنوعة ، كما يزداد الدخل القومى ويرتفع — إلى جانب عوامل أخرى — مستوى المعيشة للشعب بوجه عام .

(ثالثاً) خلق نوع من توازن التنمية بين الأقاليم المختلفة ، ففي الوقت الحاضر نجد أن أوفر المناطق إنتاجاً منطقة الكاكو في أشانتي ومناطق التعدين التي تصل إليها السكك الحديدية الغربية وفروعها ، ولذلك تتجه معظم الحركة التجارية نحو الغرب . ولكن مشروع القولتا للتركز في الشرق ، فيما عدا تعدين البوكسيت ، سوف يترتب عليه نوع من التقدم أكثر استواء وانتظاماً في الجنوب ، كما سوف يعود بالفائدة على الشمال المتخلف عن طريق انخفاض تكاليف النقل على بحيرة قولتا^(٢) .

(رابعاً) تحسين النقل بسبب الطرق الحديدية والبرية الجديدة وكذلك النهرية بفضل البحيرة التي سوف تكون نتيجة إنشاء السد .

(١) بما في ذلك النمسا .

William A. Hance : African Economic Development, (٢) p. 77.

(خامساً) سيؤدي السد إلى تكوين بحيرة صناعية طولها ٢٠٠ ميل وسوف تستخدم مياهها في ري سهل أكرا وبعض سهول الثولنا الأبيض في الأقاليم الشمالية . وكذلك سوف يترتب على تحسين نظام الري وعمليات الصرف زراعة الأرز في ثلاث مناطق جديدة .

(سادساً) استغلال فائض القوة الكهربائية المولدة في الزراعة ، ومد عدد من المدن بالكهرباء ، وقيام مجموعة من الصناعات الأخرى كصناعة الحديد والصلب من المناجم الموجودة في تاركوا Tarkwa .

(سابعاً) زيادة موارد الحكومة المالية ، ويقدر أن حصيلة الضريبة على الصادر سوف تصل إلى مائة مليون دولار حين يعمل مصنع الألمنيوم بكامل طاقته ، كما تحصل الخزينة على حوالي ٢٨ مليون دولاراً من النقل بالسكك الحديدية والموانئ وبيع الفائض من الكهرباء وضريبة الأرباح على الشركات . ولا ريب أن هذا الدخل سوف يساعد في المستقبل على سد النفقات التي تتحملها البلاد في سبيل التنفيذ ، كما تسهم بقدر طيب في عملية التنمية الاقتصادية بوجه عام . ولا مرأ أن استغلال مناطق جديدة في الزراعة له أثره في زيادة الموارد المالية للبلاد .

(ثامناً) سوف يصبح في الإمكان صيد مقادير كبيرة من الأسماك تقدر بنحو ١٨٠٠٠ طن سنوياً من البحيرة الصناعية ، وهذه الكمية تعادل ما يصاد الآن من المناطق الساحلية . ومعنى هذا توفير أسباب المعيشة لفريق من السكان ، وتوفير غذاء صحي .

(تاسعاً) وأخيراً - وليس آخراً - فإن تنفيذ مشروع بمثل هذه الضخامة يضرب أروع الأمثلة على ما يمكن أن تحققه الدول الإفريقية بعد أن تستخلص استقلالها وحريتها إذ يصبح تشكيل مصائرهما في أيدي أبنائها . كما أن البدء في العمل والسير به قدماً مما يدعم مركز الحكومة في نظر الشعب .

السير في طريق التنفيذ

وبالرغم من الاعتراضات والانتقادات والتخرصات قررت غانة السير في طريق تنفيذ المشروع ، وبناء على طلبها قام خبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدراسة شاملة وأعدوا تقريرهم في يولييه من عام ١٩٦٠ . وتوجه المستر يوجين بلاك بنفسه إلى غانة وأقر المشروع ، وسافر وزير المالية لإجراء المباحثات مع بلاك . وبعد عودته

في ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ أذيع نبأ اعتزام البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تقديم قرض قدره ثلاثون مليون جنيه إلى حكومة غانة التي يتعين عليها تدبير مبلغ مماثل لأغراض المواصلات وبناء القرى لإسكان أهل المنطقة التي سوف يفرقها السد الجديد . وطبقا للاتفاق يقدم البنك الدولي ١٤ ر ٣ مليون جنيه ، والولايات المتحدة ١٠ ر ٧ (ومعظم المبلغ من صندوق قروض التنمية وبفائدة تتراوح بين ٢ ١/٢ ، ٤ ، ٥ / ١) ، وبريطانيا خمسة ملايين . وكانت فكرة المستر بلاك الإقلال بقدر الإمكان من استخدام أموال البنك نظراً لارتفاع سعر الفائدة ولذلك رأى تدبير جانب كبير من القرض عن طريق دول أخرى . ويبدو أن وراء ذلك الاتجاه هدفاً سياسياً وهو مساهمة الدول الغربية وبفوائد معتدلة حتى لا تضطر غانة إلى الإلتجاء إلى دول المعسكر الاشتراكي^(١) . أما تكاليف إنشاء مصهر الألمنيوم فسوف يتحملها كونسورتيوم فالكو الذي ترأسه شركة كايزر .

(١) ذكرت صحيفة الأوبزرفر البريطانية بمددها الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن الإتحاد السوفيتي سوف يقوم ببناء سد على نهر بني Bni (أحد روافد الشولتا الأسود) بتكاليف قدرها ١٩ ر ٤ مليون جنيه .

الفصل الرابع

ليبيريا ورأس المال الأمريكي

ولدت جمهورية ليبيريا المستقلة في السادس والعشرين من يولييه عام ١٨٤٧ - واتخذت دستورها على النمط الأمريكي^(١). ومساحة البلاد الكلية حوالي ٤٣.٠٠٠ ميل مربع ، ويقدر عدد السكان بحوالي مليوني نسمة . ويبلغ طول الساحل ٣٥٠ ميلا ، ويمتد من حدود سيراليوني إلى ساحل العاج . ولعل الظاهرة الرئيسية في هذه الجمهورية الإفريقية السيطرة الكاملة لرؤوس الأموال الأجنبية والأمريكية بصفة خاصة ، على المصادر الأساسية للثروة والحياة الاقتصادية للبلاد .

الشركات الأمريكية وزراعة المطاط

يرجع اهتمام الصالح المالية الأمريكية بإمكانات ليبيريا الاقتصادية إلى العقد الثاني من القرن الحالي ، فاشتداد حاجة الصناعة بالولايات المتحدة إلى المطاط نتيجة لمشروع ستيفنسون (١٩٢٢ - ٢٨) الذي كان يقضى بتنظيم صادرات المطاط من مناطق إنتاجه الخاصة للنفود البريطاني بقصد المحافظة على سعره في الأسواق العالمية ، دفع شركة فايرستون إلى محاولة إنتاجه في بلاد لا تخضع للإمبريالية البريطانية . وفي عام ١٩٢٦ حصلت على امتياز من حكومة ليبيريا باستئجار مساحة تصل إلى مليون فدان لإقامة مزارع المطاط^(٢) ، ومدته ٩٩ عاماً وكانت الشروط محجفة للغاية ، فالإيجار السنوي للفدان ٦ سنتات، وبعد أن يبدأ الإنتاج تؤدي الشركة ضريبة قدرها ١ ٪ على القيمة الإجمالية لجميع المنتج الذي تقوم بتصديره إلى الخارج . غير أن ضآلة حصة الخزانة أثارت الوطنيين الذين طالب بعضهم بإلغاء الإمتياز كلية

(١) السلطة التنفيذية في يد رئيس جمهورية ينتخب لمدة ٨ سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه لأي عدد من الفترات ، كل منها ٤ سنوات . والسلطة التشريعية في مجلسين وهما مجلس الشيوخ لمدة ٦ سنوات ، ومجلس نواب لمدة ٤ سنوات . وعدد أعضاء المجلسين ١٠ ، ٣٩ على التوالي .

(٢) جيء بشجرة المطاط من البرازيل .

«وإخراج الشركة من البلاد»، وأخيراً اتفق الطرفان في عام ١٩٥٠ على إلغاء تلك الضريبة وأن تؤدي الشركة ضريبة دخل بعد أقصى قدره ٢٥ ٪ .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قدمت الشركة عن طريق إحدى توابعها^(١) قرضاً قدره خمسة ملايين دولار يسد خلال أربعين سنة وبفائدة سنوية قدرها سبعة في المائة ليتسنى للحكومة سداد ديونها السابقة ، أى أن القرض لم يكن ذا غاية تتعلق بتنمية الإنتاج في البلاد^(٢) . ولم يصدر من القرض إلا نصفه وظلت شروطه على السكتان طيلة خمس سنوات . ويقول جون جنتر الأمريكي إن أعباء خدمة القرض ومرتبات المستشارين بلغت رقماً ثابتاً يقرب من ٢٧٠٠٠٠ دولار في السنة أى ما كان يعادل ٢٠ ٪ من إيرادات الحكومة في سنة ١٩٢٨ ، ٥٠ ٪ في سنة ١٩٣١^(٣) .

ووجهت إلى الشركة تهمة استخدام أسلوب الرق لتوفير المال اللازمين في مزارعها ، ولكن لجنة دولية برأتها من تلك التهمة وإن ذكرت في الوقت نفسه أن الشركة كانت تحصل على ١٠ ٪ من عملها عن طريق المصادر الرسمية ومعنى هذا أنها تحصل عليهم بطريق السخرة .

ومن عوامل السخط على الشركة أنها لا تعين الإفريقيين في المرا كز الإدارية والمناصب الرئيسية التي تقصرها على الأمريكيين ، وأن الأجور التي تدفع إلى العمال الإفريقيين منخفضة للغاية ، فقد كان أجر العامل غير الحاذق ٤٨ سنتاً في اليوم^(٤) .

ولشركة فايرستون شركة تابعة هي (U. S. Trading Company) ، تتولى استيراد السلع الأمريكية ، كما تقوم بتعبئة شراب الكوكا كولا الذي انتشر في البلاد إلى درجة أنه ما من قرية تخلو منه كما لاحظ جون جنتر أثناء زيارته للبلاد .

سادت عملية غرس الأشجار بسرعة من عام ١٩٢٧ إلى ١٩٣٢ ثم توففت بسبب

(١) Finance Coproration of America

(٢) أعلن الرئيس تبهان Tubman في عام ١٩٥١ أنه تم سداد القرض .

(٣) Inside Africa, p. 849.

(٤) شرحه ، ص ٨٥٠ .

هبوط ثمن المطاط ، ولمكنها استؤثقت بعد عام ١٩٣٤ ، وفي سنة ١٩٤٤ بلغت المساحة المزروعة ٧٢٥٠٠ فدان منها ٥٤ ٪ تنتج . وزادت الأهمية بمدان اجتاحت اليابان البلاد الآسيوية المشجة للمطاط ولم يبق أمام الحلفاء غير سيلان وليبيريا وزاد الإنتاج إلى ثلاثة أمثاله بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ . وفي سنة ١٩٥٠ بدأ تنفيذ برنامج جديد لغرس الأشجار ، وفي سنة ١٩٥٢ تقرر تنفيذ برنامج آخر لمدة ٢٥ - ٣٠ سنة لإعادة زراعة الأرض بنبور جديدة ذات غلة أوفر .

وتبدو أهمية فايرستون إذا ذكرنا أن أكثر من ٣٩ ٪ من دخل الحكومة كان من هذه الشركة التي تنتج ٩٠ ٪ من المطاط بالبلاد . وكان المطاط يمثل ٨١٫٩ ٪ من قيمة صادرات ليبيريا سنة ١٩٣٩ ، وارتفعت النسبة إلى ٩٦٫٨ ٪ سنة ١٩٥٠ ، وهو الآن عبارة عن نسبة تتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الصادرات الكلية .

وعقدت شركة جودريتش اتفاقا مع حكومة ليبيريا لإنشاء مزرعة للمطاط ، وبدأ العمل سنة ١٩٥٥ في زوى Zui التي تبعد حوالي عشرين ميلا عن تلال بومي في الإقليم الغربي ، وفي نهاية العام تم غرس الأشجار في ٤٠٠ فدان . وقام مشروع الشركة على زراعة ١٠٠٠٠ فدان عند حلول سنة ١٩٦٠ ، غير أن العقبة التي تواجهها الشركة عدم توافر الأيدي العاملة .

اعتكاف الثروة المعدنية

تعتبر ليبيريا في مقدمة الدول الإفريقية المنتجة لحام الحديد إن لم تشغل المركز الأول ، فقد بلغ ما صدرته عام ١٩٥٨ أكثر من مليون طن بينما لم يتجاوز إنتاج اتحاد جنوب إفريقية ١٠٠٠٠٠ ر٩١١ طن ، وبالرغم من ضخامة الإحتياطي في البلد الأخير إلا أن أغلبية الخام من نوع رديء بخلاف الحال في ليبيريا حيث تصل نسبة الحديد بالخام إلى ٦٧٫٨ ٪ في المناجم الموجودة في تلال بومي . ويقدر الإحتياطي من الخام بأكثر من ٦٠٠ مليون طن ، ولو تم تنفيذ مشروعات الاستغلال فمن المنتظر أن يصل الإنتاج إلى ١٥ مليونا من الأطنان قبل أن ينتهي العقد الحالي .

١ - في يناير سنة ١٩٤٦ وقع اتفاق بين المستر لانسديل ك . كريستي .

وحكومة ليبيريا حصل بمقتضاه الطرف الأول على امتياز باستغلال مناجم الحديد في مساحة قدرها ٢٥٠٠٠ فدان بمنطقة تلال بومي Bomi Hills لمدة ثمانين عاماً . ويقدر احتياطي مناجم تلال بومي بثلاثمائة مليون طن منها خمسون مليوناً من درجة نقاوة عالية . ولم يلبث المستر كريستي أن أسس « شركة ليبيريا للتعدين Liberia Mining Company » بالاشتراك مع المستر وليم هـ . مولر (من الأراضي الواطئة) وشركة ليبيريا . واقيمت الشركة صعباً في الحصول على رأس المال اللازم، إلى أن اشتركت معها إحدى شركات الصلب Republic Steel Corporation، كما حصلت على قرض قدره أربعة ملايين دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي^(١) . وفي سنة ١٩٥١ صدرت أول شحنة من الخام وقدرها ١٨٦٠٠٠ طن ، وارتفعت الصادرات إلى ٢٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٥٦ ، وما زالت الصادرات في حدود المليونين . وفي سنة ١٩٥٧ بدأ العمل في المصنع الذي أنشأته الشركة لتركيز الخام المنخفض الدرجة للحصول على نسبة ٦٦ ٪ من الحديد .

وكان الاتفاق ينص على أن تدفع الشركة إتاوة قدرها خمسة سنتات عن كل طن يصدر من الخام ، وإتاوة إضافية تصبح نافذة المفعول إذا زاد سعر الحديد الغفل بالولايات المتحدة على متوسط السعر خلال السنوات العشر السابقة بنسبة معينة . ولكن الاتفاق عدل فيما بعد وأصبحت الشركة تلزم بأداء ٢٥ ٪ من أرباحها لمدة خمس سنوات ، ٣٥ ٪ خلال السنوات العشر التالية ، ٥٠ ٪ فيما بعد ذلك . ويقدر أن الحكومة تحصل الآن على ٥٠ مليون دولار سنوياً ، كما يبلغ عدد أبناء البلاد الذين في خدمة الشركة ٢٥٠٠ شخص . ولقد مدّ خط حديدى طوله ٤٣ ميلاً من تلال بومي إلى العاصمة مونروڤيا .

وتمارس الشركة ألواناً أخرى من النشاط ، فإلى جانب السكة الحديدية وتسهيلات الشحن بالميناء ، أنشأت مصنعاً لإعداد الخشب اللازم لها . وفي سنة ١٩٥٥ تعاقدت مع الحكومة على أن تقوم بقطع الأخشاب من منطقة غابة جولا .

٢ — وتوجد منطقة حديد أخرى على تل نيمبا Nimba Hill على طول حدود غينيا ويقدر الاحتياطي بمائتي مليون طن من الخام الجيد . وصاحبة الإمتياز

(١) كانت مدة القرض عشر سنوات ولكنه سدد بعد ٢٢ شهراً .

«شركة لامكو» Liberian—American—Swedeish Minerals Company ورأس مالها مناصفة بين حكومة ليبيريا من جهة وبعض المصالح الأمريكية والسويدية من جهة أخرى . وتعزم الشركة أن يبدأ إنتاجها في موعد لا يتجاوز سنة ١٩٦٣ ، وأن يصل في النهاية إلى عشرة ملايين طن سنوياً . وتعزم «لامكو» كذلك استغلال منجم آخر في تلال باتسا Bassa Hills ، ثم منجماً آخر بعد ذلك في بوتو Putu في المقاطعة الشرقية ويضم إحتياطياً ثابتاً قدره ثلاثون مليون طناً . ويجري الآن إنشاء خط حديدى طوله ١٧٠ من نيمبا إلى باسا .

٣ — ويجرى البحث الآن في موضعين آخرين أحدهما قرب نهر مانو وحدود سيراليون شمالى تلال بومى ويقال إن إحتياطيه حوالى مائة مليون طن . وصاحبة الإمتياز «شركة الحديد الحام الأهلية» National Iron Ore Company ورأس مالها موزع بالنسبة للتوية الآتية : ٥٠ لحكومة ليبيريا ، ١٥ لشركة لامكو ، ٣٥ لبعض أصحاب رؤوس الأموال .

أما الآخر ففى فى تلال بونج Bong Hills بالمديرية الوسطى ، وصاحبة الإمتياز Liberian German Mining Company التى سيوزع رأس مالها بين الحكومة (٥٠ ٪) ، مصالح الصلب الألمانية (٤٥ ٪) ، وبعض أصحاب رؤوس الأموال الليبيريين (٥ ٪) . وقد حصلت الأخيرة على الإمتياز سنة ١٩٥٩ .

شركة ليبيريا

أنشأها فى عام ١٩٢٧ الستر إدورد ر. ستيتنيوس Edward R. Stettinius (الأصغر) بعد أن خرج من وزارة الخارجية ، برأسمال قدره مليون دولار للقيام بعمليات التنمية الشاملة ، ولذلك منحت حق استغلال كثير من المعادن التى قد تكتشف ، فضلاً عن مساحات واسعة لإنشاء المزارع . إلا أن المشروع كان من الضخامة والشمول بالدرجة التى جعلته غير عملى . ولذلك تحول الإمتياز الأول إلى إمتياز لمدة ١٢ عاماً وخفض عدد المعادن التى يحق للشركة استغلالها . والواقع أن نشاطها الأساسى الحالى ينحصر فى إنشاء مزرعة مساحتها ٢٥٠٠٠ فدان للسكاكاو والبن والمطاط . وبدأ العمل فيها عام ١٩٥٠ ولا تزيد المساحة للزراعة الآن عن ٣٠٠٠ فدان . فضلاً عن هذا فلشركة حصة قدرها ٧ ٪ فى شركة ليبيريا للتعدين .

وكذلك تمارس أنواعاً أخرى من النشاط ، فتشارك في الشركة التي تتولى إدارة
البناء ، وتشرف بالنيابة عن الحكومة على الإدارات الخاصة بالإضاءة والكهرباء
والياه والمجارى ، كما تقوم بدور الوكيل لعدد من الشركات الأمريكية .

رأس المال الأمريكي والمصرفية في ليبيريا

لما صنف « بنك إفريقية الغربية » البريطانى أعماله في العقد الثالث راحت شركة
فايرستون عن طريق إحدى توابعها (United States Trading Company)
تزاول الأعمال المصرفية ، ثم أنشأت « بنك موروثيا » سنة ١٩٣٨ . وفي سنة
١٩٤٦ عقد اتفاق يقضى بأن تستولى شركة ليبيريا عليه ، ولكن الاتفاق لم ينفذ
بسبب موت المستر ستيتينوس . وفي سبتمبر سنة ١٩٥٥ بيع البنك إلى « فيرست
ناشينال سيقى بنك أوف نيويورك » ، وتودع حكومة ليبيريا أموالها فيه ، ويعد
البلاد بالعملة الأمريكية وهي المتداولة في البلاد .

شركات الملاحة وعلم ليبيريا

عمد كثير من شركات الملاحة الأمريكية والأجنبية إلى التسجيل في ليبيريا ،
بحيث بلغت حمولة السفن التي ترفع علم هذا البلد الإفريقى ٤ ملايين طن سنة ١٩٥٥ ،
وارتفع الرقم الى ١١ مليوناً سنة ١٩٥٩^(١) ويشمل عدداً كبيراً من ناقلات البترول .
والسبب في هذه الظاهرة التسهيلات التي تمنحها حكومة ليبيريا :

١ — رسم التسجيل (١٢٠ دولار) ، ورسم الحمولة (١٠ ر . دولار للطن
الصافي) منخفضان إلى حد كبير .

٢ — تعهد الحكومة بعدم زيادة تلك الأعباء لمدة عشرين عاماً منذ
بدء التسجيل .

ماذا استفادت ليبيريا ؟

إن ما قدمناه يلقي ضوءاً كافياً على مدى سيطرة الاحتكارات الرأسمالية على
هذا البلد الإفريقى . ولنا أن نتساءل عن مدى الخير الذى عاد على شعبه من وراء

(١) الحمولة الإجمالية .

تلك السيطرة .: يحدثنا جون جنتر عن سوء الحال في ليبيريا ، فيضرب الأمثلة الآتية : (١)

(أ) ليس في البلاد سوى عشرة أميال من الطرق المرصوفة . ومجموع طول الطرق ، بما فيها الطرق القذرة ، لا يتجاوز ٨٠٠ ميل .

(ب) لم يشتغل بممارسة مهنة الطب إلا إثنان من أبناء البلاد .

(ج) بلغت نسبة وفيات الأطفال ٧٥٪ في كثير من الجهات ولم تكن في البلاد خدمة طبية عامة حتى سنة ١٩٣١ ، والبلاد متمتعة بالاستقلال منذ عام ١٨٤٧ .

(د) في سنة ١٩٤٦ لم تتجاوز اعتمادات التعليم في الميزانية العامة ١٨٠٠٠ جنيه .

(هـ) يعاني معظم أبناء ليبيريا الفقر المدقع ، فمتوسط دخل الفرد في مناطق الغابات شلن وتسعة بنسات في اليوم .

(و) كانت الميزانية -حوالي ١٦٧٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٤ ، ٥٤٠٠٠٠ سنة ١٩٤٥ ، ولما قفز الرقم إلى ٣١٠٣١٢٦ جنيه سنة ١٩٥٣ كان ذلك حدثا بالغ الأهمية في تاريخ البلاد .

ولاشك أن الحالة قد تحسنت منذ عام ١٩٥٣ فزادت إيرادات الحكومة ومصرفاتها بشكل ملحوظ كما يتضح من الأرقام التالية (بالدولارات الأمريكية) :

١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨-١٩٥٧ ^(٢)	١٩٥٦
الإيرادات ١٤٠٨٥٠٠٠٠	٢٠٠١٣١٠١٩٩	١٩٠٢٩٩٩٧٧	١٧٠٨٠٢٠٢٦٦
المصروفات ١٤٠٨٥٩٣٢٠	١٨٠٥٢١٠٩٣٩	٢٨٠١٨٣٢٨٦	١٨٠٨٣٢٩٤٠

وبالرغم من ذلك فالطرق الحكومية والخاصة في مزارع المطاط لا يزيد طولها على ١٠٠٠ ميل ، ولا يوجد سوى الخط الحديدي من تلال بومي إلى مونروفا ، أما الخط الآخر فما زال في دور الإنشاء . وفي ناحية التعليم لم يزد عدد المدارس الحكومية عن ٤٣٦ مدرسة في عام ١٩٥٨ (ومعظمها من مدارس المرحلة الأولية) .

(١) مصدر سابق ، ص ٨٢٨ — ٨٢٩ .

(٢) من أول أكتوبر ١٩٥٧ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨ .

التجارة الخارجية

البيان التالي يوضح حالة التجارة الخارجية خلال السنوات (١٩٥٨ - ١٩٥٤)
« بالآلف دولار » :

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
٢٧٧٧٩٦	٣٨٢٣٥٥	٢٦٧٧٩٩	٢٥٩٩٦٤	٢٢٧٧٢٣	الواردات
٤٠٢٧٧	٢٠٣٦٢	٢٤٢٥٢٧	٢٢٨٣٩	٢٦٢٧٨	الصادرات

ويلاحظ أن قيمة الصادرات ظلت دائماً تربو على الواردات وهي ظاهرة قائمة منذ عام ١٩٥٠ . وأهم الصادرات المطاط وخام الحديد وبلغت قيمة الصادر منها (بالدولارات) ٢٦١ مليوناً ، ٨ ملايين على التوالي سنة ١٩٥٨ . وتستورد البلاد معظم حاجتها من الولايات المتحدة فبلغت القيمة ٢٨٩٢ مليوناً من الدولارات سنة ١٩٥٨ ، وتليها من هذه الناحية ألمانيا الغربية .

المساعدات والقروض الأجنبية

وقعت ليبيريا والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً^(١) حول المعونة الفنية التي تقدمها الأخيرة وفق برنامج النقطة الرابعة ، ويتكلف ٣٠ مليون دولاراً .

غير أن حكومة ليبيريا حصلت على عدة قروض أجنبية لأغراض مختلفة كما يبدو

من البيان التالي :

مقدار القرض	مصدر القرض	القرض منه
(بملايين الدولارات)		
٢٠	بنك التصدير والإستيراد الأمريكي	الطرق
١٥	شركة إيطالية	»
٧٢٥	بنك التصدير والإستيراد	تجهيز الكهرباء
٣	حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	المواصلات التليفونية واللاسلكية
٦	» ألمانيا الاتحادية	»

وبلغ رصيد قروض حكومة ليبيريا ١٧٧٩٧٣٥٠ دولاراً في نهاية عام ١٩٥٨ .

إمكانيات التنمية الاقتصادية

إن إمكانيات تقدم ليبيريا الإقتصادي وافر وفي الوسع استغلالها إذا ما وضع برنامج شامل واضح الأهداف يراعى فيه أولاً وقبل كل شيء صالح الشعب الإفريقي :

(أولاً) تغطى الغابات نحواً من ثلث مساحة البلاد، وهى غابات لما يبدأ استغلالها بعد . ويقدر أن فى الوسع الحصول منها سنوياً على بليونى قدم من ألواح الخشب قيمتها حوالى مائة مليون دولار .

(ثانياً) صلاحية التربة والأحوال للناخية لمحاصيل الأشجار وفى مقدمتها نخيل الزيت والبن والكافور واللوز والمطاط . وقد زاد الإنتاج من البن وبلغت صادراته مليون باوند سنة ١٩٥٨ ، ومنحت إحدى الشركات الألمانية إمتيازاً لزراعة اللوز . وكذلك تصلح البلاد لزراعة الأرز (وإن كان الإنتاج الحالى يقصر عن مطالب الإستهلاك) ، وقصب السكر . والمجال واسع أمام زراعة المطاط ، ففي سنة ١٩٥٧ مثلاً لم تكن الأشجار للغروسة فى منطقة مساحتها ٠٠ ر . ٤ فدان قد وصلت بعد إلى مرحلة الإثمار . كما ينتظر أن تقوم شركات الإمتياز بغرس الأشجار فى مساحات جديدة .

(ثالثاً) لم يتم الكشف عن إمكانيات الثروة المعدنية ، والواقع أن داخلية البلاد مازالت مجهولة إلى حد كبير .

إلا أن التقدم الإقتصادي يتطلب مقدمات لابد من توافرها ، ومن ذلك :

١ — القيام بعمليات المسح الجيولوجى والجوى لمعرفة مواقع الخامات المعدنية ثم تحديد مقاديرها .

٢ — تخفيف المستنقعات الكبيرة المنتشرة فى البلاد بسبب شدة غزارة المطر الذى يتراوح متوسطه بين ١٦٠ ، ١٨٠ بوصة فى السنة ، وكذلك وضع نظام جديد للصرف .

٣ — توسيع شبكة المواصلات حتى يتسنى الوصول إلى المناطق الداخلية وبخاصة مناطق الغابات .

٤ — وضع سياسة لتصنيع بعض اللواد الأولية بدلا من تصديرها إلى الخارج .

الفصل الخامس

الرأس الأبيض في اتحاد جنوب إفريقيا

في ٢٠ سبتمبر من عام ١٩٠٩ وافق برلمان المملكة المتحدة على قانون تنضم بمقتضاه أقاليم الرأس وترنسفال ونااتال وأورنج في اتحاد تشريعي باسم « اتحاد جنوب إفريقية » ، وتم ذلك اعتباراً من ٣١ مايو عام ١٩١٠ ، وبذلك انتهى الصراع بين الإنجليز والبوير . وفي ٤ أكتوبر من عام ١٩٦٠ أجرى استفتاء أسفر عن موافقة العناصر الأوربية ، بأغلبية ضئيلة ، على إعلان النظام الجمهوري ، واعتباراً من ٣١ مايو ١٩٦١ يصبح « اتحاد جنوب إفريقية » جمهورية ، وفي مارس سنة ١٩٦١ قرر الانسحاب من الكومنولث .

وترتب على هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى انتزاع إفريقية الجنوبية الغربية التي عهد بإدارتها إلى الاتحاد في ١٧ ديسمبر ١٩٢٠ وفقاً لنظام الإنتداب . وتقع في جنوب إفريقية كذلك أقاليم باسوتولاند وسوازيلاند وبشوانالاند الخاضعة للحماية البريطانية .

الأمهال الجغرافية

يتكون جنوب إفريقية من قسمين رئيسيين :

١ — الهضبة كلها تقريباً تعلو أكثر من ٣٨٠٠ قدم فوق سطح البحر . والحافة الجنوبية الشرقية أعلى أجزائها ويبلغ إرتفاعها ما يقرب من ٦٠٠٠ قدم . وتنحدر الهضبة من الشرق إلى الغرب ولهذا تناسب الأنهار في الاتجاه نفسه . ويتصرف معظم الهضبة في نهر أورنج ورافده الثقال .

٢ — الأراضي الواقعة بين حافة الهضبة للارتفاع والبحر . والهضبة لا تهبط مباشرة نحو سهل ساحلي وإنما بطريقة متدرجة ، وغالباً ما يكون السهل الساحلي ضيقاً بل وأحياناً ينعدم .

ويتعرض الجنوب الغربى للرياح الغربية المطيرة فى الشتاء ولهذا يسود المنطقة مناخ البحر المتوسط . أما بقية جنوب إفريقيا فيقع داخل نطاق الرياح التجارية الجنوبية الشرقية مما يترتب عليه سقوط المطر فى فصل الصيف ، وأغزره فى الشرق وعلى حافة الهضبة ، كما يقل باطراد كلما اتجهنا صوب الغرب .

وعلى ضوء ظاهرات التضاريس والمناخ ينقسم جنوب إفريقيا إلى الأقاليم المناخية التالية :

(أ) إقليم البحر المتوسط فى الجنوب الغربى .

(ب) الكارو Karoos .

(ج) الساحل الجنوبى الشرقى والمرتفعات ، أو الإقليم شبه المدارى .

(د) أراضى الحشائش بالهضبة العالية (الجزء الشرقى) أو القلدة العليا .

(هـ) منطقة الأعشاب القصيرة بالقسم الغربى من الهضبة .

(و) الصحراء الواقعة على الساحل الغربى .

ويشمل إقليم البحر المتوسط الأراضى الساحلية حول مدينة الرأس ، حيث يزرع القمح والشعير ، فضلا عن الفواكه مثل المنب والخوخ والبرتقال ولهذا قامت صناعات غذائية كعمل النبيذ والربات وتعبئة الفواكه . ولمدينة الرأس ثغر طبيعى يمتاز بحميه خليج Table Bay ، كما توجد ميناء إلبزابث فى أقصى الشرق من هذا الإقليم ، ويغزر فيها المطر خلال الصيف .

وبين تلك الأراضى الساحلية والهضبة تقع منطقتا الكارو الصغير والكارو الكبير ، حيث يقل المطر وينمو العشب ولذلك كانت تربية الأغنام الحرفة الرئيسية ، إلا أن العشب كثيراً ما يكون قليلاً بحيث يتطلب غذاء الرأس الواحدة مساحة تتراوح بين أربعة فدادين وعشرة أفدنة .

ويتلقى الساحل الجنوبى الشرقى أمطاره الصيفية أساساً من الرياح التجارية ، وفى هذا الإقليم يتركز السكان الإفريقيون وغداؤهم الرئيسى الذرة والسرغون ، أما النبات الطبيعى فغابات المناطق شبه المدارية أو المعتدلة الدافئة . وفى الأجزاء الأكثر حرارة يزرع قصب السكر والطباق ؛ إلا أن جميع المحاصيل الأخرى لازمة لغذاء

الإفريقيين. وأكبر المراكز بالإقليم ميناء إيست لندن وميناء دربان ، وتقيم حولهما أعداد كبيرة من الأوربيين .

وبين السهل الساحلى بالجنوب الشرقى وحافة الهضبة المرتفعة إقليم تسوده التلال ويشمل الشطر الأكبر من ناتال ، وتغطى الغابات مساحات شاسعة ، والمطر كاف ، ويعيش عدد كبير من الإفريقيين وغذاؤهم الذرة ، كما تربي الماشية والأغنام بوفرة . ويستخدم نوع جيد من الفحم على مقربة من نيوكاسل وتصدر مقادير كبيرة منه عن طريق ميناء دربان .

وإقليم القلد العليا يشتمل على النصف الشرقى من هضبة جنوب إفريقية بما فى ذلك القسم الشرقى من مقاطعة الرأس وكل أورنج وممظم ترنسفال . ويقل المطر من الشرق إلى الغرب ، كما تتناقص الأعشاب تدريجياً حتى تنقلب المنطقة صحراء . وأهم حرفة يزاولها السكان تربية الأغنام من أجل أصوافها ، ويصدر الصوف إلى إنجلترا . وأهم نبات غذائى الذرة فى الأجزاء الأشد رطوبة حيث تربي الماشية . وثمرات أجزاء من الإقليم غنية بالثروة المعدنية، فيستخرج حوالى نصف الإنتاج العالمى من الذهب من منطقة وثفوترزاند Witwatersand على مقربة من مدينة جوهانسبرج . كما توجد بالقرب من الأخيرة مناجم ضخمة للفحم ويصدر بعضه عن طريق ميناء لورنزو مركيزو الواقع فى إفريقية الشرقية البرتغالية . وتقع مناجم كمبرلى الكبرى للماس عند الحدود الغربية للقلد حيث تبدأ المنطقة تتحول إلى صحراء . ويوجد الماس أيضاً بالقرب من بريتوريا .

وفى شمالى ترنسفال تبدأ القلد فى الانحدار التدريجى شمالاً صوب نهر لمبوبو ، وحول بريتوريا يزرعون الذرة والفاكهة والقطن والطباق بمقادير كبيرة . وأهم مدن ترنسفال جوهانسبرج وبريتوريا وهما مركز المناطق المشتغلة بالتعدين والزراعة . أما بلومفنتين Blomfontein فهى المدينة الرئيسية فى دولة أورنج الحرة . ويلاحظ أن المنفذ الرئيسى للترنسفال لورنزو مركيزو . ولناتال ميناء دربان . أما أورنج فتعتمد على موانئ إيست لندن ودربان وبورت إليزابث ومدينة الرأس .

والأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية قليلة السكان ، ولا تشتمل على النصف

الغربي من هضبة جنوب إفريقية فحسب وإنما تمتد كذلك إلى الساحل الغربي .
وحيث تتوافر الحشائش القصيرة يمكن تربية الأغنام ، وتوجد عدة بحيرات ملحة
تعرض للجفاف خلال جزء كبير من السنة . والميناء الرئيسى على الساحل الغربى
ولفس باى Walvis Bay ، والمدينة الرئيسية وندهوك Windhoek ، ويستخرج
الماس من المناطق الساحلية .

ولما كانت أنهار جنوب إفريقية غير صالحة للملاحة لهذا تطلب التطور الإقتصادى
للبلاد الاهتمام بمد السكك الحديدية وإنشاء الطرق الجيدة . وبدأ تاريخ الخطوط
الحديدية فى عام ١٨٥٩ حين أخذوا يمدون خطاً طوله ٥٩ ميلاً بين مدينة الرأس
وولنجتن . ولكن التوسع الحقيقى جاء فى أعقاب كشف مناجم الماس ثم الذهب ؛
وعند تكوين الاتحاد فى عام ١٩١٠ كان طول الخطوط الحديدية ٩٥٧٤ ميلاً منها
٦٩٧٢ تملكها الدولة . وفى سنة ١٨٩٧ أكمل إلى بولاوايو (بروديسيا) الخط
الذى يتصل عند فرايبورج Vryburg بالخطوط الحديدية التابعة لحكومة الاتحاد ،
وبذلك ارتبط الأخير بروديسيا ثم بعد ذلك بالكنفو ونياسالاند . ويبلغ طول الخطوط
الحديدية التى تديرها حكومة اتحاد جنوب إفريقية ١٣٤٣٥ ميلاً (بما فى ذلك
ما طوله ١٤٦٣ ميلاً فى إفريقية الجنوبية الغربية) . أما الطرق البرية فبلغ طولها
٢٨٠٥٥ ميلاً فى ٣١ مارس ١٩٥٨ .

وقدر رأس المال المستثمر حتى ٣١ مارس ١٩٥٨ فى السكك الحديدية والموانى
والبواخر بأكثر من ٥٣٨٠٥ مليوناً من الجنيهات ، موزعة كالتالى :

٥٠٠ ر ١٢ ر ٩٧٩	السكك الحديدية
٣٣ ر ٨٩٥ ر ٢٥٥	الموانى
٢٧٦ ر ٤٥٧	البواخر
٤٤ ر ١٥ ر ١٤٣	المواصلات الجوية
<u>٥٣٨ ر ٥٩٩ ر ٨٣٤</u>	المجموع الكلى

المسألة

طبقاً لآخر إحصاء عام أجرى في ٨ مايو سنة ١٩٥١، كان عدد سكان اتحاد جنوب إفريقية من جميع الأجناس ١٢٢٦٧١٤٥٢ نسمة^(١)، وطبقاً لتقدير في نهاية يونيو ١٩٥٩ ارتفع العدد إلى ١٤٢٦٧٣٠٠٠^(٢) موزعون على النحو التالي :

الأجناس	العدد	النسبة إلى المجموع السكلى (٪)
إفريقيون	٩٠٧٥١٠٠٠	٦٦٠٤
أوروبيون	٣٠٦٧٠٠٠	٢٠٠٨
ملونون	١٤٠٥٠٠٠	١٠
أسيويون	٤٥٠٠٠٠	٣٠٨

ولم يخل الاتحاد من الظاهرة المألوفة من حيث تدفق أهل الريف على المناطق المدنية، فطبقاً لإحصاء عام ١٩٥١ أشار إليه كان الأوروبيون موزعين بين الحضر والريف بنسبة (٪) ٧٨٠٣٨ ، ٢١٠٦٢ مقابل ٦٤٠٩٨ ، ٣٥٠٢ في عام ١٨٩١ . والجدول التالي يلقي ضوءاً على ذلك الاتجاه :

سنة	النسبة المئوية	الإحصاء
	سكان الحضر	سكان الريف
١٨٩١	٣٥٠٢	٦٤٠٩٨
١٩١١	٥١٠٧٠	٤٨٠٣٠
١٩٢١	٥٥٠٧٨	٤٤٠٢٢
١٩٣١	٦١٠١٥	٣٨٠٧٥
١٩٣٦	٦٧٠٩٤	٣٢٠٠٦
١٩٤٦	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
١٩٥١	٧٨٠٣٨	٢١٠٦٢

(١) كانت الكثافة السكانية للسكلى المربع كالتالى (١٩٥١) :

الإقليم :	الرأس	ناتال	ترنسفال	دولة أورانج الحرة
الأوروبيون	٣٠٣٦	٨٠١٧	١٠٠٩١	٤٠٥٧
غير الأوروبيين	١٢٠٥٤	٦٣٠٧٦	٣٢٠٦٧	١٥٠٨٢

(٢) تقديرات مكتب الإحصاء .

وحسب تقرير وزارة شؤون الوطنيين عام ١٩٥٧ قدر عدد الإفريقيين القيمين في المعازل القبلية بحوالي ٣٦٥١٠٠٠. ويشغل في مزارع البيض ٢١٢٠٠٠ من الإفريقيين نصفهم تقريباً من النساء. أما القيمون بالمناطق المدنية فعددهم ٢٦٢٢٠٠٠ أى حوالي ٢٧٪ من مجموع الإفريقيين في الاتحاد، وهم موزعون على الحرف والأعمال المختلفة على النحو التالي: ٨٥٠٠٠ تقريباً في صناعة التعدين، ٣٦٠٠٠ في الصناعات التحويلية، ٣٩٠٠٠ من الحدم، ١١٠٠٠ في النقل والمواصلات، ٢٠٠٠ في الخدمات العامة، والباقيون يزاولون أعمالاً متنوعة أخرى.

وتبلغ نسبة الملونين إلى مجموع السكان عشرة في المائة، وحسب التعريف الرسمي يتكونون من الملونين في إقليم الرأس والملاويين والبوشمان والهوتنتوت وجميع الأشخاص الذين من جنس مختلط. والمقصود بالجنس المختلط ذلك الذي يجرى في عروقه دم أوربي؛ ولما كان عدد البوشمان والهوتنتوت ضئيلاً لا يذكر فإن المقصود عادة بالملونين أولئك الذين من أصول مختلفة. ومن هذا العنصر يقيم ٢٤٣٠٠٠ أى ٨٨٪ في إقليم الرأس، ١٠٢٠٠٠ في ترنسفال والبقون في ناتال وأورنج.

ويتدفق كل عام عدد كبير من الإفريقيين في البلاد المجاورة على اتحاد جنوب إفريقية للعمل ثم يعودون إلى ديارهم، ويقدر عدد الوافدين والراجلين سنوياً بما يقرب من ٢٧٨٠٠٠، ٢٥٥٠٠٠ على التوالي. وطبقاً للتقديرات بلغ عدد الإفريقيين بالاتحاد من غير أهله ٧٦٧٣٧٠ شخصاً في ٣٠ يولية سنة ١٩٥٧، أما البلاد التي ينتمون إليها فيوضحها البيان التالي (١):

<u>البلد</u>	<u>النسب المئوية</u>
جاسوتولاند	٣٧
إفريقية الشرقية البرتغالية	٢٦
ناسالاند	١١
روديسيا الجنوبية والشمالية	٩
بشوانا لاند	٨
سوازيلاند	٦
أنجولا والمناطق البرتغالية الأخرى	١٠١
إفريقية الجنوبية الغربية	٠.٩
بلدان أخرى	١

الأرض والزراعة والإنتاج

أشرنا إلى عدد الإفريقيين الذين يقبضون في المعتقل ، والأخيرة عبارة عن المناطق التي قرر البرلمان أن للإفريقيين وحدهم حق تملك الأرض فيها ، وهي في الأصل المناطق التي كانت تشغلها القبائل الإفريقية وتناقصت مساحتها تدريجياً نتيجة عمليات الاستيلاء عليها من جانب الإفريقيين . وإزاء عجز المعتقل عن استيعاب أهلها تقرر في عام ١٩٣٦ شراء أراض بمقد أقصى قدره ٧٠٥ مليون مورجن ، ولكن لم يتم شراء سوى ٧٥٠.٠٠٠ مورجن بحث أصبحت المعتقل ١٢٩.١٪ من مساحة الاتحاد الكلية . ولو تم شراء المساحة المقررة لما تعدت نسبة الأراضي الإفريقية ١٣.٧٪ أي زيادة قدرها ٨.٠٪ فقط .

والفقر يسود المعتقل بسبب الأساليب البدائية المستعملة في الزراعة وقلة المياه والإسراف في تربية الماشية مما أدى إلى تدمير التربة . والواقع أن المعتقل مساحات يحجم عليها النقر ولا يستطيع أن تشبع حاجة سكانها الحاليين . إنها في الحقيقة مناطق ريفية منحلة أهم صادراتها قوة العمل التي توجه إلى المناجم والمصانع والمزارع حتى

يقسنى الحصول على القدر الكافى من المال الذى يمكنها من أداء الضرائب وإعالة الأسرات فى المازل» (١) .

أما فى حالة الإفريقيين الذين يشتغلون فى مزارع البيض ، فإن هناك نظامين فى هذا الصدد (٢) :

- ١ — الأجر النقدى مضافاً إليه مبلغ يؤدى عيناً . ومتوسط الأجر بنوعيه لأسرة من ٦ درر ١٠٧ جنيه فى السنة .
- ٢ — يتعاقد الإفريقى على العمل لدى المالك الأوروبى مقابل السماح له ولأسرته بالعيش فى مزرعته .

ونسبة مساحة الأرض المخصصة للأوروبيين ٨٧ر١ فى المائة ، إلا أن نسبة كبيرة ملك لقلّة من كبار الإقطاعيين كما يتضح من البيان التالى عن توزيع الأرض طبقاً لآخر إحصاء بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٦ :

عدد المزارع	مساحة المزرعة بالمورجن (٣)
٣٤٢٠٢	لغاية ١٠٠ مورجن
٣٢٢٥٠٢	١٠١ — ٥٠٠
١٧٢٨٦٥	٥٠١ — ١٠٠٠
٧٢٧٣٠	١٠٠١ — ١٥٠٠
٢٢٢٢٩	١٥٠١ — ٢٠٠٠
٤٢٤٥٧	٢٠٠١ — ٣٠٠٠
٢٢٢٢٤	٣٠٠١ — ٤٠٠٠
١٢٤٥٩	٤٠٠١ — ٥٠٠٠
١٢٨٨٩	٥٠٠١ — ٧٥٠٠
٩٢٧	٧٥٠١ — ١٠٠٠٠
٥٩٤	١٠٠٠١ — ١٥٠٠٠٠
٣٦٢	أكثر من ١٥٠٠٠
٢٨	غير مقسمة

(١) Marquard (Leo) : The Peoples and Policies of South Africa, p. 33.

(٢) دكتور راشد البراوى : مشكلات القارة الإفريقية ، ص ٩٣ .

(٣) المورجن = ٢١٦٥ فدان .

وفي سنة ١٩٥٦ بلغت مساحة المزارع التي يملكها البيض ١٠٢٧٧ مليون مورجن
(= ٢١٧٧٧ مليون فدان) . أما الإنتاج من المحاصيل الرئيسية خلال السنوات
المتدة من أول سبتمبر حتى ٣١ أغسطس فكان كالتالي (بالآلف رطل) :

السنوات	القمح	الشعير	القرطم	الحنطة الهندية	البطاطس	السرغون
١٩٥٥ - ٥٦	١,٧٥٣,٨٠٠	٤٣,٥١٤	٨٩,١٢٣	٧,٢٧٣,٤٠٠	٨٩٥,٠٠٠	٣٧٨,٥٤٢
١٩٥٦ - ٥٧	١,٧٠٨,٨٨١	٣١,١٢٤	٩٤,٣٠٥	٨,٤٦٠,٠٠٠	٧٦٥,٤٨٠	٥١٥,٤٠٠
١٩٥٧ - ٥٨	١,٦١٧,٨٩٥	٢٩,٩٢٥	٨٧,١٧٦	٨,٤٦١,٢٠٠	٥٧١,٨٤٥	٥٣١,٢٠٠

وفي السنة الزراعية (١٩٥٦ - ٥٧) أنتج الإفريقيون ٦٣٣٨ مليون رطلا
من الحنطة الهندية في مزارع يشغلها البيض ، ٣٥٣ مليوناً في المازل .

ومن المحاصيل الهامة التي يزرعها الأوريون الطباق من نوعي القرچيني والتركي
وأعظم مراكز إنتاجه إقليم ناتال . وقد بلغ الإنتاج ٤٣٤ مليون رطلا في السنة
١٩٥٥/٥٦ ، ٦٦٧ مليوناً في السنة ١٩٥٨/٥٦ ، وبلغ الاستهلاك المحلي في السنة
الأخيرة ٤٧ مليون رطلا .

والنطاق الرئيسية لزراعة قصب السكر وإنتاج السكر هي الجهات الساحلية في
ناتال وزولولاند . ويلاحظ من البيان التالي عن السنوات الأربع الأخيرة إطاراد
الزيادة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يستخدم جزء كبير من المحصول للاستهلاك
المحلي (الأرقام بالطن) :

السنة	الإنتاج	للسوق المحلية	للتصدير
١٩٥٥ - ٥٦	٩٣٨,٩٨٠	٦٥٤,٢٣١	٢٦٥,٩٩٦
١٩٥٦ - ٥٧	٨٤٨,٦٤٠	٦٧٢,٥٢٦	١٨٣,٦٨١
١٩٥٧ - ٥٨	٩٥٩,٨٧٢	٧٢٦,٩٩٧	٢٠٧,٢٤٠

١٩٥٨ - ٥٩ (تقدير) ١,١٨٥,٠٠٠

ومن المحاصيل الهامة والتي يزرعها الأوريون اللواخ والبطاطس والبقول
السوداني . وفي عام ١٩٥٧ بلغ الإنتاج من تلك المحاصيل الثلاثة (بالأطنان)
٣٤٢,٠٠٠ ، ٣٤٩,٠٠٠ ، ١٢٨,٠٠٠ على التوالي . وتجري محاولات لزراعة

القطن إلا أنها مازالت محدودة النطاق إلى درجة بعيدة بحيث لم يتجاوز الإنتاج ٧٠٠ طن سنة ١٩٥٧ .

والثروة الحيوانية ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات البلاد ، وبخاصة الماشية والأغنام والخنزير . وقد رعد رؤوس الماشية في سنة ١٩٥٦ بنحو ١١٨٨ مليوناً ، وبمعنى الأوريون بتربيتها من أجل اللحم والجلود ، أما الإفريقيون وبخاصة في المعازل فإن الماشية عندهم من مظاهر المركز الاجتماعي ولذلك لا يستفيدون منها بالقدر الواجب عن طريق ذبحها ومن هنا يتكاثر عددها بصورة تفوق موارد الغذاء اللازمة لها ؛ كما أن المعازل تتعرض لفترات من الجفاف فيقل العشب وتهلك الماشية .

إلا أن أهم عناصر الثروة الحيوانية الأغنام وتركز تربيتها في أيدي الأوربيين وهم يتوسعون في تربيتها وتحسين سلالاتها وتوفير الرعاية الطبية لها بقصد الحصول على محصول جيد من الصوف الذي يستخدم للصناعة المحلية كما يصدر إلى الأسواق الخارجية وبخاصة إنجلترا التي تليها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا والولايات المتحدة وبلجيكا واليابان . وتعاادل الأغنام من نوع اللينو حوالي ٨٠٪ من مجموع الأغنام في الاتحاد . وقد بلغ الإنتاج من الصوف ١٤٢ ألفاً من الأطنان سنة ١٩٥٨ مقابل ١٠١ ألف سنة ١٩٥٠ أي زيادة قدرها ٤٠ في المائة خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٨) ، كما بلغ عدد الأغنام في السنة الأخيرة ٣٨ مليون رأساً . والجدول التالي يبين عدد الأغنام وتوزيعها حسب النوع والملكية في أعوام (١٩٥٤ / ١٩٥٦) :

أغنام من ذوات الصوف

السنة	الأوريون (بالمليون)	الإفريقيون في مزارع الأوربيين	الإفريقيون بالمعازل	المجموع الكلي (بالمليون)
١٩٥٤	٢٤٢٤	٢١٧٢١٨٢	٢٢٢٤٣٢٣٥٦	٣٢٢٩
١٩٥٥	٢٩٢٧	١٨٥٢٠٦٢	٣٢٠٦٤٢٧١٦	٣٢٢٩
١٩٥٦	٣٠٢١	٢٢٩٢٧١٦	٣٢١١١٢٦٤٠	٣٣٢٥

أغنام لا تربي لأصوافها

السنة	الأوريون	الإفريقيون في مزارع الأوربيين	الإفريقيون بالمعازل	المجموع الكلي
١٩٥٤	٣٢٥٨	١٦١٢٠٤٠	٥٣٦٢٩٥١	٤٢٢٧٩١٥٩
١٩٥٥	٣٢٤٢	١٥٨٢٤٦٩	٥٣٠٢٥١٢	٤٢١١٣٢١٠٠
١٩٥٦	٣٢٢٦	١٤٠٢٠٠٠	٥٧٢٢٩٠٠	٣٢٩٧٨٢٠٠٠

ويعتبر إتحاد جنوب إفريقية فقيراً من ناحية الغابات ، بل إن المساحة المغطاة بها تناقصت من ٣٧٧ مليون هكتار (١٩٤٥ / ٤٨) إلى مليون واحد تقريباً (١٩٥٥ / ٥٦) أى بنسبة ضخمة تعادل ٧٣ في المائة . وتنقسم الغابات إلى الأنواع الآتية :

١ — الغابات التي تتخلل مناطق الأعشاب القصيرة على طول الساحل الشرقي وتوجد هنا أشجار نخيل ومنجروف .

٢ — غابات السامانا وتتوافر في مساحات كبيرة بمناطق عدة .

٣ — غابات تستغل من أجل أخشابها لأغراض البناء والصناعة ، ونجدها على السفوح الجبلية المواجهة للبحر .

ويعتبر الاتحاد من أكبر مصدري كتل الخشب بسبب تقدم هذه الصناعة . وبعد أن كان يستورد خشب اللب منذ سنوات قلائل أصبح ينتجه ويصدره كذلك .

وتمثل صناعة صيد الأسماك عنصراً هاماً من عناصر الإقتصاد القومي . وتأتي معظم الكميات من مناطق المياه الباردة بالمحيط الأطلسي على طول الساحل الغربي لكل من اتحاد جنوب إفريقية وإفريقية الجنوبية الغربية . وقامت على الصيد صناعات عدة مثل استخراج زيت السمك ونوع من الكسب يستخدم غذاء للماشية والخنازير والدجاج ويبلغ الإنتاج من هذه المادة حوالي مائة ألف طن في السنة . وقدرت كمية الأسماك التي جرى صيدها في عام ١٩٥٨ بحوالي ٧٠٠.٠٠٠ طن . ومن العقبات التي ما تزال تحول دون التوسع في صيد الأسماك أن المناطق الواقعة وراء السواحل المشار إليها صحراوية ولا يتوافر فيها الماء العذب .

الإنتاج من المعادن

يقدر أن الإنتاج من المعادن في اتحاد جنوب إفريقية بلغت قيمته منذ بدأ تسجيل الإحصائيات حتى عام ١٩٥٢ حوالي ٣٧٢٨ مليوناً من الجنيهات الإسترلينية ، ومن ذلك المبلغ الهائل كانت قيمة الذهب ٣٢٧٩ مليوناً ، والماس ٣١٤٦ مليوناً . والواقع أن المعادن ، من نفيسة وصناعية ، من العناصر الرئيسية في اقتصاد الاتحاد كما تشهد بذلك الحقائق التالية :

(أولاً) في ٣١ مارس ١٩٥٩ بلغ عدد العاملين في التعدين والمهاجر (من الذكور والإناث من مختلف الأجناس) ٥٩٠٣٨٩ شخصاً ، وهذا العدد يربو على عشر مجموع الأفراد الذين يزاولون مختلف ألوان النشاط الاقتصادي في البلاد .

(ثانياً) تمثل صادرات المعادن أكثر من نصف مجموع الصادرات السككية في البلاد كما يتضح من البيان التالي (وإن بلغت النسبة قبل الحرب العالمية الثانية رقماً أعلى بكثير) :

النسبة المئوية لمجموعات الصادرات				
في اتحاد جنوب إفريقية				
السنة	المنتجات النباتية والحيوانية	الذهب	المعادن الأخرى	السلع المصنوعة
١٩٣٦ - ٣٧	٢٠٠١	٦٩٠٧	٧	٣٠٢
١٩٥٢ - ٥٣	٢٣٠٤	٣١٠٩	٣٣٠٨	٢٠٠٩
١٩٥٣ - ٥٤	٢٦٠٨	٢٣٠٢	٢٠٠٤	١٩٠٥
١٩٥٤ - ٥٥	٢٥٠٢	٣٥٠١	٢٠٠٣	١٩٠٤
١٩٥٥ - ٥٦	٢٢٠٨	٣٥٠٤	٢٢٠٦	١٩
١٩٥٦ - ٥٧	٢٤٠٧	٣٣٠٤	٢٤	١٨

وإذا كانت قد هبطت من ٧٦٠٧٪ (١٩٣٦/١٣٧) إلى ما دون ذلك في السنوات التالية للحرب ، إلا أنها بارزة الأثر فقد كانت في سنة ١٩٥٦/٥٧ تعادل ٥٧٪ مقابل ٢٤٠٧ ، ١٨٪ من المنتجات النباتية والحيوانية والسلع المصنوعة على التوالي^(١).

(ثالثاً) كان الإنتاج المعدني في سنة ١٩٥٦ يمثل ١٣٠٤٪ من القيمة الإجمالية للمنتج القومي :

(رابعاً) وصناعة التعدين مورد مالي لا يستهان به للخزانة ، فقد حصلت الحكومة في السنة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٥٧ على ٢٨٠٧ مليون جنيه أي ما يقرب من عشر الإيرادات السككية (على صورة رسوم إصدار الرخص وضريبة الدخل وأرباح الأسهم التي تملكها الخ) .

(١) في عام ١٩٥٨ كانت قيمة الإنتاج من المعادن ٣٥٦ مليوناً من الجنيهات .

ويشغل إتحاد جنوب إفريقية مركزاً ممتازاً بالنسبة إلى بقية بلدان القارة في الثروة المعدنية ، إذ يكاد يحتكر إنتاج الماغنيزيت ، والثانديوم (بإفريقية الجنوبية الغربية) والذهب ، والفحم ، والأنتيمون antimony . وكذلك يعتبر الأول في إنتاج الكروميت ، والثاني في الحديد (بعد ليبيريا) والثالث في الماس (بعد الكونغو وغانة) . ولا تقف الأهمية عند حد الإنتاج وإنما تتعداه إلى ضخامة الإحتياجات من بعض المعادن مما سنشير إليه فيما بعد . والجدول التالي يبين الإنتاج من المعادن الرئيسية (بالآلاف طن ما لم يذكر خلاف ذلك) في عام ١٩٥٨ : —

المعدن	اتحاد جنوب إفريقية	الإنتاج الإفريقي
الأنتيمون	٧٢٣٦	٨٥٧٣
الكروميت	٢٧٩	٥٨٣
الحديد	١٤١٦	٦٤٦٧
الماغنيزيت (١٩٥٧)	٧٣	٧٣
المنجنيز	٢٥٣	١٠٨٧
الأسبستوس	١٥٩	٢٩٧
الثانديوم	٤٨٤	٤٨٤
الفحم	٣٧٠٨٥	٤٢٢٢٤
الذهب (بالكيلو جرام)	٤٥٩١٧٧	٦٠٦١٦٨٠
الماس (بالآلاف قيراط)	٢٧٠٢	٢٦٣٢٩

المعادن النفيسة

زاد إنتاج الذهب من ٣٦٢٢٧٨٢ كيلو جراماً في عام ١٩٥٠ إلى ٥٤٩١٧٧ كيلو جراماً في عام ١٩٥٨ أي بنسبة ٥٠ في المائة (١) . وترجع الزيادة إلى أسباب عدة منها :

١ — ظلت صناعة الذهب حتى سنة ١٩٤٨ متركزة في منطقة ونشوتريزاند Witwatersrand بالترنسفال ، ولكن ما لبثوا أن اكتشفوا مناجم جديدة غنية في جنوبي الإقليم وغريه .

(١) يعادل ٥٨ ٪ من الإنتاج العالمي .

٢ - كشف مناجم هامة في دولة أورانج الحرة ، ثم استغلالها بفضل رأس المال الأجنبي وبمضنه على صورة القرض .

٣ - زاد عدد المناجم المنتجة لمعدن اليورانيوم وهو انتاج فرعى لصناعة تعدين الذهب وهذا بدوره أدى إلى زيادة الإنتاج من الذهب .

ويقدر أن قيمة الاحتياطي من الذهب في الاتحاد ٦٦٣٦ مليون جنيه (بالأسعار السائدة) ، وهذا الاحتياطي يكفي لفترة تتراوح بين ٣٠ ، ٣٥ عاماً ، ويمكن أن تزيد عن ذلك إذا أمكن الحفر إلى عمق يصل إلى ١٣٠٠٠ قدم .

وزاد الإنتاج من الماس بنسبة ٥٠٪ (١٩٥٠ - ١٩٥٨) ، وبلغ مقدار المصدر ٢٠٣٨٣٥٤١ قيراطاً سنة ١٩٥٨ قيمتها ٨٠١١ مليون جنيه وتقدمت صناعة قطع الماس وصقله حيث توجد بالبلاد الآن ٥٨ منشأة لهذا الغرض . وزاد إنتاج الفضة من ٣٥ إلى ٥٦ طناً فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ أى بنسبة ٦٠٪ .

المعادن الأخرى

وتضاعف الإنتاج من الحديد خلال الفترة ذاتها ، وتقدر الاحتياطيات بأكثر من ٢٠٠٠ مليون طن وإن كانت نسبة المعدن في الخام قليلة من الشطر الأكبر من هذا المقدار الضخم . ونظراً لوجود الفحم والنجيز والكروم على مقربة بعضها من بعض فإن هذا الأمر يعتبر من العوامل التي أدت إلى قيام صناعة الحديد والصلب واطراد تقدمها في السنوات الأخيرة . ومن المعادن الهامة الأخرى الأسبستوس والمالجنيزيت والكروميت .

وبدأ إنتاج اليورانيوم في أواخر عام ١٩٥٢ ، والدولة صاحبة الحق في انتاج هذا المعدن ومعالجته والتصرف فيه فضلاً عن انتاج الطاقة الذرية . إلا أنه بمقتضى واتفاق بين وزارة المناجم وصناعة استخراج الذهب اضطلعت الأخيرة بإنتاج اليورانيوم . تم تمويل عملية إقامة مصانع انتاج اليورانيوم عن طريق المصادر البريطانية والأمريكية ، ويجرى سداد القروض من ثمن بيع المعدن إلى الولايات المتحدة وبريطانيا . وقدرت قيمة صادرات المواد المنتجة للطاقة الذرية من ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٤ إلى ٥٣٠٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٥٨ .

ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أعظم منتج في القارة للفحم ، ويقدر الاحتياطي بحوالي

٧٥ بليوناً من الأطنان منها ٧٠ بليوناً في الترنسفال وحدها ، وهذا المقدار يكفي احتياجات البلاد عدة مئات من السنين حتى مع ازدياد الإنتاج عن المعدل الحالي . ويعتبر إنتاج الفحم في الاتحاد رخيصاً إلى حد بعيد بالقياس إلى البلاد الأخرى فيبلغ بالنسبة إلى الطن ١٠ شلنات ١١ بنساً مقابل ٥٥ شلناً وثلاثة بنسات في إنجلترا ، ٤٣ شلناً في الولايات المتحدة ، بل إنه أقل منه بكثير في الهند حيث يبلغ ٢١ شلناً ، ١٠ بنسات .

وفيما بين ١٩٣٨ ، ١٩٤٨ / ١٩٥٠ (المتوسط السنوي) زادت صادرات البلاد من الفحم ثلاث مرات ، إلا أنها أخذت تتناقص بعد سنة ١٩٥٠ بشدة من ٢٩٤٦٠٠٠ طن (١٩٤٨ - ٥٠) إلى ٦٤٣٠٠٠ طن (١٩٥٥ - ٥٧) ، ويملل هذا النقص بازدياد الطلب المحلي ، وضعف وسائل النقل ، وارتفاع أجرة النقل من المناجم إلى موانئ التصدير وهي مسافة تبلغ حوالي ٤٠٠ ميل .

الصناعة

يعتبر اتحاد جنوب إفريقية أكبر بلد صناعي في القارة الإفريقية . فطبقاً للإحصاء الشامل (١٦٥٣ / ٥٤) بلغت قيمة الإنتاج الصناعي الصافية ٢٦٨٠٨ مليون جنيه مقابل ٨٢٠٠ في مصر (١٩٥٤) ، ٢٦٠١ في روديسيا الجنوبية (١٩٥٣) . ومن نواحي التقدم الواضحة صناعة سلع مثل الآلات والمعدات والأدوات الهندسية وغيرها مما يقترن عادة بارتفاع مرحلة التطور الصناعي . ويرجع تقدم الصناعة في الاتحاد إلى أسباب عدة نذكر منها :

١ - وفرة الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية التي تصلح أساساً لقيام عدد من الصناعات ، ومن ذلك الفواكه وبخاصة الكروم والماشية والصوف والأسماك والحديد والمنجنيز والكروم والأسبستوس ومواد البناء .

٢ - توافر القوة المحركة مثل الفحم (وقد سبق الحديث عنه) والكهرباء . ويعتبر اتحاد جنوب إفريقية أكبر منتج للكهرباء في إفريقية حيث بلغ الإنتاج منها في عام ١٩٥٧ حوالي ثلثيه بالقارة كلها .

٣ - استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبخاصة بعد الحرب الأخيرة ،
سواء على صورة استثمارات مباشرة أو قروض للشركات والمؤسسات الصناعية .

٤ - ترتب على ظروف الحرب العالمية تمذر الاستيراد واضطرت البلاد إلى
إنتاج كثير من السلع المصنوعة لمحاولة سد مطالب الاستهلاك المحلي .

٥ - اضطلاع الدولة بدور طيب في دفع عجلة التصنيع ، ولقد قدر أنه فيما بين
عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ كان ثلث الاستثمارات في الصناعة من الأموال العامة . ومن
أكبر المشروعات التي تملكها الدولة في هذا القطاع الهام من الاقتصاد القومي
مصانع الحديد الغفل والصلب وسبائك الفوسفات والمبيدات الحشرية واستخراج
البتروك من الفحم .

وثمة مظاهر عدة تقيم الدليل على سرعة التطور الصناعي وبخاصة بعد الحرب
الأخيرة بحيث أصبحت الصناعة من عناصر الاقتصاد القومي الأساسية :

(أولا) ازدياد عدد المنشآت الصناعية والعاملين في الصناعة وارتفاع قيمة
الإنتاج الصناعي كما يستدل على ذلك من البيان التالي :

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين فيها	قيمة الإنتاج (بملايين الجنيهات)	الإجمالية	الصافية
١٩٣٦ - ٣٧	٨٧١٣	٢٦٩	١٤٥٣٣	٦٥٣٣	
١٩٤٧ - ٤٨	١١٧٣٤	٥٠٦	٥٠٨٣٥	٢٢١٣٨	
١٩٥١ - ٥٢	١٣٣٠٥	٦٥٢	٩٦٦٣٥	٣٨٣٣٦	
١٩٥٢ - ٥٣	١٣٧٠٠	٦٧٥	١٠٢٧٣٩	٤٢٤٣٣	
١٩٥٣ - ٥٤	١٤٢٥٣	٧٠٤	١٠٨٤٣٨	٤٦٨٣٨	

ولو اعتبرنا الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية ١٠٠ في عام ١٩٥٣ فإن
الرقم زاد من ٦١ سنة ١٩٤٨ إلى ١١٨ سنة ١٩٥٧ أي بنسبة ٩٣٪ . وإذا بدت هذه
النسبة أقل منها في حالة بلاد مثل مصر والكفوف خلال الفترة ذاتها فيجب أن نأخذ

في الاعتبار أن الصناعة في الاتحاد كانت أقدم عهداً وأوسع نطاقاً وأرسخ قدماً في السنوات السابقة على الفترة المشار إليها .

(ثانياً) خروج المنتجات الصناعية من نطاق الاستهلاك المحلي إلى الأسواق الخارجية الأمر الذي يتيح مجالا أوفر للتقدم الصناعي . فبعد أن كانت الصادرات من السلع المصنوعة لا تتجاوز ٣٢٢٪ من الصادرات الكلية قبيل الحرب العالمية الثانية أصبحت تمثل ١٨٪ منها في سنة ١٩٥٦ / ٥٧ ، وهي زيادة كبيرة .

صادرات اتحاد جنوب إفريقية

من السلع المصنوعة

السنة	القيمة بملايين الجنيهات	النسبة إلى مجموع الصادرات (/)
٣٧/١٩٣٦	٣٢٨	٣٢٢
٥٣/١٩٥٢	٩٢٢٤	٢٠٣٩
٥٤/١٩٥٣	٨٩٠١	١٩٢٥
٥٥/١٩٥٤	٩٢٢١	١٩٢٤
٥٦/١٩٥٥	١٠١٣٧	١٩
٥٧/١٩٥٦	١٠٧٢٥	١٨

(ثالثاً) التوسع في إنتاج القوة الكهربائية فقد زاد من ٩٢٥٩ مليون كيلوات ساعة سنة ١٩٤٨ إلى ١٨٩٤٧ مليوناً في عام ١٩٥٧ أى بنسبة ١٠٥٪ .

(رابعاً) قيام عدد من الصناعات مثل عمل الآلات ، والمعدات والأدوات الهندسية ، واستغلال المخلفات لإنتاج طائفة من المواد الكيماوية وغيرها ، وهذه جميعاً مما يقترن في العادة بارتفاع درجة التطور الصناعي ، كما هو الشأن في البلدان الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

(خامساً) التوسع في إنتاج عدد من المعادن التي تستخدم للأغراض الصناعية مثل القصدير والتنجستن والكروم والماجنيزيت والحديد والنحاس والكروميث .

الإنتاج من المعادن الصناعية الرئيسية (بالآلاف طن)

١٩٥٨	١٩٥٦	١٩٥٤	١٩٥٢	١٩٥٠	
٧٢٢٦	١٤١٠٧	٨٦٣٩	٧٢١٢	٨٣١١	الألومنيوم
٢٧٩	٢٧٨	٢٨٥	٢٦١	٢٢٥	الكروميت
٤٩	٤٦	٤١	٣٤	٣٣	النحاس
١٤١٦	١٣١٠	١١٨٦	١٠٨٦	٧١٧	الحديد
٧٣	٣٠	٢٤	٢٤	٩٢	الماجنيزيت
١٠٩	١٢٤	٩٩	١٢١	٧٩	الأسبستوس

أهم الصناعات :

ويمكن تقسيم الصناعات في الاتحاد إلى الأقسام الرئيسية الآتية :

(أولاً) الصناعات الغذائية وتشمل السكر من القصب والنيذ والبيرة والفواكه المحفوظة والأسماك المحفوظة . وقد زاد الإنتاج من السكر والنيذ والبيرة بنسبة ١٠٠٪ في السنوات العشر الأخيرة .

(ثانياً) مواد البناء نظراً لتوافر الخامات اللازمة لها وبسبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى رأس هذه المجموعة الأسمنت وقد زاد إنتاجه من ٨٧٨ ألف طناً سنة ١٩٣٨ إلى ١٣٠٨٠٠٠ طن سنة ١٩٤٨ ثم إلى أكثر من مليون ونصف مليون طن سنة ١٩٥٧ ، فكانت الزيادة فيما بين عامي ١٩٣٨ ، ١٩٥٧ تجاوزت ٢٠٠٪ .

(ثالثاً) وكان الاتحاد الدولة الإفريقية الوحيدة ذات الأهمية التي تنتج الحديد والصلب الخام . ويرجع تاريخ هذه الصناعة إلى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين حين أنشأ البرلمان في ٥ يونيو سنة ١٩٢٨ الشركة الصناعية للحديد والصلب بجنوب إفريقيا The South African Iron and Steel Industrial Corporation Limited (ويرمز لها باسم إيسكور Iscor) وبدأ الإنتاج في عام ١٩٣٤ . وتملك الهيئة مصنعين منفصلين ومتكاملين تماماً أحدهما إلى الغرب من بريتوريا والآخر شمالي Vanderbijl Park . ومن أسباب نشاط هذه الصناعة وفرة خام الحديد ، كما أنه يوجد قريباً من مناجم الفحم والكروم والمنجنيز . ويبلغ

الاتاج الآن من الحديد الغفل والكتل الحديدية ضعفه في سنة ١٩٢٨ وثلاثة أمثاله في الصلب . وأنتجت إسكور سنة ١٩٥٨ ما مقداره ١٧٦٢٧٠٠٠ طن من كتل الصلب . ولا شك أن تقدم صناعة الحديد والصلب من الأسس التي قامت عليها صناعة الآلات والمعدات والأدوات الهندسية مما يتميز به الاتاج ، وهناك يعملون على الاستفادة من المخلفات ققامت صناعات النشادر والبنزول والنفتالين والقار وزيت الإضاءة وغيرها .

(رابعاً) المواد الكيماوية كالعقاقير الطبية والأسمدة ، وكانت هذه الصناعة تمثل ما بين ٧ ، ٨٪ من القيمة الإجمالية للاتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٥٠ — ١٩٥٤)

(خامساً) وفي سنة ١٩٣٥ بدأت صناعة الإطارات وبذلك كان الاتحاد أسبق الدول الإفريقية في هذا المجال ، إلا أنه يلاحظ أن البلاد تستورد من الخارج حاجتها من المطاط الخام .

ومن الصناعات ذات الأهمية أيضاً عمل السجائر والأثاث ونشر الخشب ،

التجارة الخارجية

يلاحظ على التجارة الخارجية لاتحاد جنوب إفريقية :

١ — الزيادة المطردة في حجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ، وهذا راجع إلى نشاط عمليات الإنشاء المختلفة . إلا أن الليزان التجاري ظل يعاني المعجز بسبب زيادة قيمة الواردات على الصادرات كما يتضح من البيان التالي (بالآلف جنيه) :

الصادرات	الواردات	السنة
٢٩٠٠٨٦	١٧٤٨٥	١٩٣٠ — ٣٩ (التوسط السنوي)
٨١٦٨٥	١٨٤٩٥١	١٩٤٠ — ٤٩ (» »)
٢٨٠٠٦٦١	٤١٣٠٢٠	١٩٥٠ — ٥٤ (» »)
٣٣١٥٨٦	٤٨١٠١٥	١٩٥٦
٣٧٠٠٦٨	٤٩٢٩٢٧	١٩٥٧
٣٩٠٠٤٩١	٥٥٦٦٤٥	١٩٥٨

٢ — لعل اتحاد جنوب إفريقيا البلد الإفريقي الوحيد الذى تشتمل صادراته على الصناعات الاستخراجية والتحويلية وذلك أنه نظراً لازدياد أهمية قطاع الصناعة أصبحت السلع المصنوعة تمثل نصيباً يزداد باطراد في تجارة البلاد . وبعد أن كان الذهب عنصراً كبير الأهمية في الصادرات أخذت هذه الأهمية تتناقص حتى قبل الحرب العالمية الأخيرة فهبطت نسبته من الصادرات الكلية من ٦٩.٧٪ (١٩٣٦/٣٧) إلى ٣٣.٣٪ (١٩٥٦/٥٧) .

وبازدياد أهمية الصادرات من السلع المصنوعة بعد الحرب العالمية الثانية حدث تعديل في التجارة مع الأسواق المختلفة فتناقصت الصادرات إلى أوروبا الغربية بينما زادت إلى البلدان المجاورة مثل اتحاد روديسيا ونياسالاند ، كما يتضح من البيان التالى عن صادرات الاتحاد (فيما عدا الذهب) إلى الأسواق الرئيسية (النسب المئوية) :

السنة	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	بلاد أخرى في جنوب القارة	بقية العالم
١٩٢٦	٧٩.٦	٢.٨	٥.٢	١٢.٤
١٩٣٨	٧.٧	٢.٧	٩.١	١١.٢
١٩٤٧	٥٠.٦	٦.٤	١٨.٨	٢٤.٢

٣ — مازالت المملكة المتحدة تشغل المحل الأول إذ يستورد منها الاتحاد ثلث حاجته من السلع . وفي الوقت نفسه أخذت تزايد الصادرات إلى دول التعاون الاقتصادي الأوربي ودول الكتلة الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفيتي بسبب توسعه في شراء الصوف من الاتحاد .

٤ — بخلاف أغلب البلدان الإفريقية الأخرى فإن تجارة الاتحاد مع بلاد القارة تمثل نسبة طيبة من تجارته الخارجية إذ بلغت خلال الفترة (١٥٠ - ٥٧) ١٤.٤٪ من مجموع التجارة مع بلاد العالم ، وترتفع النسبة في حالة الصادرات إلى ٢٢.٦٪

٥ — يلاحظ على الواردات تناقص الأهمية النسبية للمنسوجات والملابس ، وازديادها في حالة المعادن والمصنوعات . وكانت الزيادة في الفئة الأخيرة بارزة بعد عام ١٩٥٦ ، وأصبحت تمثل ٥٤ في المائة من الواردات مقابل ٣٣ في سنة ١٩٥٠ . وكذلك حدثت زيادة في واردات البلاد من العقاقير والمواد الكيماوية والأسمدة . أما الواردات من الغذاء والمشروبات والطباق فنسبة ضئيلة وتتناقص بالمراد .

واردات اتحاد جنوب إفريقية (١٩٥٠ — ١٩٥٧)

« النسبة المئوية لفئاتها الرئيسية »

١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٠	
٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٨	٠.٠٩	١.٠٧	١.٠٤	منتجات زراعية وحيوانية ورعوية
٤.٠١	٥.٠٤	٥.٠٤	٥.٠٨	٦.٠٨	٦.٠٩	غذاء ومشروبات وطباق
١٧.٠٦	١٧.٠٢	١٨.٠٥	٢٢.٠٢	١٩.٠٩	٢٢.٠١	ألياف وغزل ومنسوجات وملابس
٤٥.٠٢	٤٣.٠٨	٣٧.٠٥	٣٣.٠٥	٣٤.٠٩	٣٢.٠٦	معادن ومصنوعات معدنية
٣.٠٤	٣.٠٤	٣.٠٤	٣.٠٦	٤	٣.٠٩	معادن وأدوات من الفخار والزجاج
١٠.٠١	١٠.٠٢	٩.٠٨	٩.٠٩	٩.٠٣	١٠.٠٩	زيوت معدنية ونباتية ، شحوم وبويات
٤	٤.٠١	٤.٠٣	٣.٠٧	٢.٠٩	٣.٠١	عقاقير ومواد كيماوية وأسمدة
١٤.٠٦	١٤.٠٧	٢٠.٠٢	٢٠.٠٤	٢٠.٠٣	١٩	واردات أخرى

٦ — واعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٤٩ لم يعد مصرحاً باستيراد أية سلع إلا بعد الحصول على ترخيص من « إدارة الواردات والصادرات » ، وقد عمدت الحكومة بعد ذلك ، وحسب الظروف ، إلى تخفيف القيود المفروضة على الإستيراد ، وصارت هناك « قائمة » بالسلع التي يجوز استيرادها بدون ترخيص ؛ وتتضمن هذه القائمة معظم أنواع المنسوجات والشاي والبن وبعض الأنواع من الأدوات الكتابية والكتب ، وكذلك ألغيت القيود على الحشب ومنتجات الصلب المشغول . وقيود الإستيراد المشار إليها لا تنطبق على بضائع الترانسيت عبر أراضي الإتحاد ، وكذلك البضائع المستوردة من اتحاد روديسيا ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وبشوانالاند وسوازيلاند ، بشرط أن تكون من إنتاج أو صناعة البلدان المشار إليها .

جدول يبين اتجاه التجارة الخارجية

(بالآلف جنيه)

١٩٥٨		١٩٥٧		
صادرات	واردات	صادرات	واردات	
الكومنولث (المجموع الكلى) ^(١)				
٢٠٢٢٤٠٣	٢٥٢٢٨٩٧	٢٢١٢٨٥٤	٢٤٨٢٤٠٤	
٢٢٢	٢٢٢٩١	١٠١	٣٢٧١٨	عدن
٣٢٦٠٠	٣٢٤٨٣	٣٢٤٧٨	٣٢٠٨٨	أستراليا
٣٢٦٢٣	١٨٢١٥٠	٢٢٣٨٤	١٦٢٩٠٩	كندا
٤٠٦	٧٢٠٢٣	٣١٨	٦٢٤١٥	سيلان
١٢٥٢٩	١٢٠١٢	٢٢١٨٧	٢٢٢٥١	غانة
١٢٥٥٨	٢٢٠٢٣	٢٢١٨٣	٢٢٩٦٦	هونج كونج
٢٣	٦٦٣	٣٧٠	٧٤١	الهند
٣٢٢٥٦	١٢١٠٤	٣٢١٥٣	١٢٢٣٥	كينيا
٢٢٢٧٣	٤٢٩٧٧	٢٢٥٨٩	٦٢٧٠٠	الملايو
١٢١٢٤	-	١٢١٨٢	-	موريشس
١٢١٥٣	٧٥٠	١٢١٨٨	٢٩٨	نيوزيلند
١٢٧	٥٢٥٠	١٣٤	٥٢٩٠٨	باكستان
٥٦٢٨٠٧	١٢٢٤١٥	٦٧٢٤١٧	١٣٢٦٢١	اتحاد روديسيا ونيسالاند
٩٧٣	١٢٦٠٢	١٢١٢٦	١٢٣٤٢	تنجانيقا
٦٩٢	١٢٥٣	٥٢٩	١٢١٦٥	أوغنده
١٢٢٢٤٢٤	١٨٧٢٥٣٥	١٣١٢٠٤٣	١٢٩٢٧٨٦	للمملكة المتحدة

(١) تشمل هنا البلاد غير المستقلة كالمستعمرات والمحميات .

١٨٠٠١٠٦	٢٠٣٥٤٩	٢١٥٩٤٤	٣٠٢٠٠٢	البلدان الأجنبية (المجموع الكلى)
٤١	٤٧٥٣	٣٠	٢٨١٤	شبه الجزيرة العربية
٥٠٢	٣٢٠٠	٢١٢	٢٩١٥	النمسا
٨	٣٤٧٥	٤	٧٥٧٨	البحرين
٢٧٢٨	٩٥٩٧	٤٩١٠٧	٩٦٤٥	الكندو
١٣٣٤١	١٢١٢٧	١٨٩٠٨	١٢٢٠٣	بلجيكا
١٦٥	٢١٤٠	٣١٨	٢١٦٤	البرازيل
٣٢	١٥١٥	٧٦	١٩٢٣	تشيكوسلوفاكيا
٥١٠	١٨٨٧	٦٥٩	١٢٠٠	الدنمارك
٥٠٣	٢٤١	٥٤٧	٢٢٧٠	فنلندا
١١١٦١	١٠٠٦٣	١٥٢٨٣	١٠٠٢٨	فرنسا
١٤١٨١	٥٨٧١٢	٢٠٢٧٨	٤٢٣١٥	ألمانيا
٦٧	٧٦٢	٢٩٨	١٠٧٥	إندونيسيا
٢٢٥	٢٢٦١٥	٩١	١٩٧٣٧	إيران
١٥٠٠	٣٧	١٠٠٢	٢٢٧	إسرائيل
١٢٨٠٦	١١٦٢٧	١٧٢٨٧	١٠٦٩٧	إيطاليا
٤٨٧٣	١٤١١٥	٩١١٩	١٧٦٩٠	اليابان
٧٩٥٠	١١٢٨١	١١٤٨٧	١١٠٤٠	الأراضي الواطنة
٩٢٧	٢٠٥	٩٢٥	٢٢٢٩	النرويج
١٥٢٦	٩٩٣	١٢٥٠	١٠٠٤	البرتغال
٦٨٠٢	٢٤٢	٦٤٧٦	٢٧١٢	إفريقية الشرقية البرتغالية
٩٢٣	٣٠٧	٩٢٣	٤٤٩	أسبانيا
٢٠١٦	١٠٢٥٠	٢٠٥٧	١٠٢٤١	السويد
٦٦٠	٧٢٤٠	١٣٠٧	٥٩٩٠	سويسرا
١٢٧٦	٨٢٩	٧٢٢	١١٧٧	الجمهورية العربية المتحدة
٢٨١٥٦	٤٧٢١٧	٣٠٣٦٨	١٠٧٥٦٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٨٠٦	١٠٥	٧٠٩٨	١٩٢	الاتحاد السوفيتي
٢٨٢٥٠٦	٥٥٦٦٤٥	٤٣٧٧٦٨ ^(٢)	٥٥٠٥٧٣ ^(١)	جميع البلدان (المجموع الكلى)

(١) الواردات تشمل مخازن الحكومة
(٢) الصادرات تتضمن السلع التي يعاد تصديرها، ولكن يستبعد منها العملة الذهبية.

إفريقية الجنوبية الغربية

يحد إقليم إفريقية الجنوبية الغربية من الشمال بآنجلولا ، ومن الشرق بمحمية بشوانالاند ، ويقع إلى الجنوب والشرق منه اتحاد جنوب إفريقية ، أما من ناحية الغرب فإنه يطل على المحيط الأطلسي بشاطئه يمتد ألف ميل تقريبا . وتبلغ المساحة الكلية (بما في ذلك كبريشي زيفل Caprivi Zipfel) ٣١٧٨٨٧ ميلا مربعا ، أما ولثس باي Walvis Bay وهو جزء لا يتجزأ من مقاطعة رأس الرجاء الصالح ، فمساحته ٣٧٤ ميلا مربعا . ويقدر عدد السكان بما يقرب من ٦٠٠٠٠ من الأوربيين ، وحوالي ٤٢٠٠٠٠ من الإفريقيين واللونين . ويتكون الإفريقيون من جماعات عدة مثل البوشمن والهوتنتوت والهيريرو والبرجداميرو والأوقامبو Ovamboes ، والآخرين المصدر الرئيسي للقوة العاملة في البلاد . وطبقا لقانون الإدارة الوطنية لعام ١٩٢٢ كانت مساحة المازل المخصصة للإفريقيين ٢٠٥ مليون هكتاراً ، مقابل ١٣٥٠٠٠ هكتاراً للونين .

ويمكن الوصول إلى إفريقية الجنوبية الغربية إما بحراً عن طريق ميناء ولثس باي ، أو بالسكة الحديدية البالغ طولها ١٣٨٣ ميلا من مدينة الرأس ، أو بواسطة الجو من مدينة الرأس وجوهانسبرج وكبرلي وبلومفنتين وكلها من مدن اتحاد جنوب إفريقية .

ويتكون الإقليم من هضبة كبيرة (هي جزء من هضبة إفريقية الجنوبية) متوسط ارتفاعها ٣٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وتهبط تدريجيا من حوالي ٢٥٠٠ قدم في الجنوب إلى حوالي ٤٠٠٠ قدم في الشمال . والأنهار الدائمة الجريان هي أورنيج في الجنوب ، وأوكاتنجو وكونين Kunene في الشمال ، وزمبزي وتشوب وكواندو في كبريشي زيفل ، وأهم نهر يقع كلية في الإقليم نهر فيش Fish River . وهو يجري بوجه عام من الشمال إلى الجنوب ، ويبلغ طوله من المصب حتى التقائه بنهر أورنيج أكثر من ٤٠٠ ميل . وبالرغم من أنه غير دائم الجريان فإنه يجلب مقادير ضخمة من مياه الفيضان خلال الفصول الممطرة . وفي الغرب تصرف الأنهار في اتجاه المحيط الأطلسي ونادراً ما تصل إلى البحر ، باستثناء نهر أورنيج وكونين . أما في الشرق فإن معظم الأنهار تنتهي في رمال صحراء كلهاري .

. والأمطار قليلة وتسقط أساساً بين شهري أكتوبر وأبريل وتندرأ ما تسقط
في فصل الشتاء : ويتراوح المتوسط السنوي بين ٢٢ بوصة في الشمال ، ١٢ بوصة في
الوسط ، ٦ بوصات في الجنوب . أما بالمناطق الساحلية فلا يزيد المتوسط عن بوصة
واحدة ويندر فيها النبات أو يكاد ينعدم وتعرف باسم صحراء ناميب Namib Desert
وتعرض البلاد أحياناً لفترات من الجفاف الشديد .

والزراعة قليلة بسبب قلة الأمطار ، وقد تقرر في عام ١٩٥٨ تنفيذ مشروع
للري ويقضى بإنشاء سد على نهر فيش (على بعد ١٣٠ ميلاً من منبعه) لتوفير الماء
الذي يكفي لزراعة ٢٥٠٠ هكتار . كما تستخدم مياه الآبار الإرتوازية للري على
نطاق صغير في بعض الجهات .

أما مصادر الإنتاج والثروة فأهمها :

١ — تربية الماشية والأغنام ، ويبلغ عدد رؤوس الماشية ٢٢٤٨٨٣٨
والأغنام ٧٩٢٠٦٤٠٠ في عام ١٩٥٨ . وقد أدخل الألمان تربية أغنام كارا كول
وهي نوع يصلح للمناطق الجافة . وتصدر إفريقية الجنوبية الغربية أعداداً ضخمة من
الماشية والأغنام لأغراض الذبح ، كما تصدر الجلود واللحوم المحفوظة والصوف .
وقامت صناعة كبيرة لعمل الزيت والجبن ، وأنتجت البلاد في عام ١٩٥٨ كمية قدرها
٨٦٠ مليون رطل من الزيت صدر منها ١٠٤٩٢٨٠ رطل ، وكذلك ٣٥٠٠٨٢٣
رطلاً من الجبن صدر منها ٧٧٦٤٧ رطلاً .

وتغلب تربية الماشية في المناطق الوسطى والشرقية والشمالية ، أما الأغنام فتكاد
تتحصّر في المناطق الجنوبية والغربية .

٢ — ويعتبر صيد الأسماك من عناصر الاقتصاد القومي الهامة وأقيمت مصانع
عدة لحفظه وإعداده للتصدير .

٣ — وتمثل الثروة المعدنية عنصراً تزايد أهميته باطراد . فهناك النحاس والبريل
والماس والفلسبار والجرافيت والحديد والفوسفات والملح الصخري والمنجنيز والقصدير .
وتقع أهم منطقة لاستخراج النحاس عند تسومب Tsumeb ويوجد الخام مختلطاً
بمعدن الرصاص والزنك والقصدير . وبدأ الإنتاج في هذا المنجم عام ١٩٠٨ وظل
مستمرافياً عدا فترة كل من الحربين العالميتين وفترة الأزمة العالمية الكبرى
(١٩٣٢ - ١٩٣٦) . واكتشف الماس لأول مرة في عام ١٩٠٨ وأغنى مناطق

استخراجه في الجنوب على مسافة ستين ميلا من مصب هر أورنيج . وقد بلغ الإنتاج حوالي ٩٠٠ ألف قيراط في سنة ١٩٥٨ . وبالبلاد رواسب ضخمة من خام الحديد ولكن لم يبدأ إنتاجه بعد . وفي عام ١٩٥٨ تم إنتاج أكثر من مائة ألف طن من النجيز . وفي تلك السنة بلغت قيمة الصادرات من المادن ٢٣٣٩٨١٠٠٠ جنيه ، ولكن يلاحظ أن حكومة الاتحاد تستولي على جميع حصيلة الإقليم من العملات الأجنبية التي يحصل عليها مقابل المادن التي يصدرها .

ونمة عقبات مازالت تقف في وجه التنمية الاقتصادية نذكر منها :

(أولا) عدم توفر المياه اللازمة للزراعة الأمر الذي يتطلب المبادرة إلى تنفيذ عدد من مشروعات الري وبذلك يتسنى استغلال مساحات كبيرة للإنتاج الزراعي . والسبب الذي يحتم ذلك أن معظم الأنهار لا تجري فيها المياه بصفة دائمة ولكن مياه الفيضان يمكن اختزانها والاستفادة منها في فترات الجفاف .

(ثانيا) قلة الأيدي العاملة بشكل ملحوظ وهذا مما تشكو منه الشركات القائمة بالتعدين . ويجب ألا تقلل من خطورة الأثر الناجم من سياسة التفرقة العنصرية .

(ثالثا) بالرغم من أن المناخ صحي بوجه عام إلا أن الملاريا منتشرة في معظم أنحاء الإقليم وبخاصة إلى الشمال من وندهوك (العاصمة) وفي منطقة جوبابيس Gobabis وعلى طول شواطئ نهر نوسوب Nosob . ونظرا للجفاف الشديد والغبار تنتشر أمراض العيون والأنف وهذه الظواهرات تشير إلى ضرورة الاهتمام بالناحية الصحية لأن انحطاطها له أثره السيء على قوة العمل .

(رابعا) وبالرغم من الامكانيات الواسعة أمام صناعة صيد الأسماك إلا أن المنطقة المجاورة للساحل صحراء ويقل فيها الماء العذب

(خامسا) مازالت الثروة المعدنية بحاجة إلى المزيد من أعمال البحث والتنقيب وهذا يتطلب كذلك تحسين طرق المواصلات ومد نطاقها إلى المناطق الداخلية من البلاد .

الخطر الذى يهدد اقتصاد

اتحاد جنوب إفريقيا

طبقاً للأرقام التى نشرها مكتب الإحصاء لبيان الحالة السكانية فى ٣٠ يونيه من عام ١٩٥٦ كان توزيع السكان فى اتحاد جنوب إفريقيا على النحو الآتى

النسبة المئوية	العدد	
١٠٠	١٤٠٦٧٣٠٠٠	المجموع الكلى
٦٦٫٤	٩٠٧٥١٠٠٠	الإفريقيون
٢٠٫٨	٣٠٠٦٧٠٠٠	الأوروبيون
١٠	١٤٠٥٠٠٠	الملونون
٢٫٨	٤٠٥٠٠٠	الآسيويون

ومن هذا نرى أن العنصر الأوروبى لا يمثل سوى خمس السكان . وبالرغم من ضآلة هذه النسبة فإن السياسة التى يتتبعها الاتحاد ، والتى اتسمت بقدر بالغ من ضيق الأفق وضعف البصر السياسى وبخاصة منذ اعتلاء الحزب الوطنى الحىم فى عام ١٩٤٨ ، والقائمة على أن تكون القوة السياسية والاقتصادية والتفوق الاجتماعى احتكاراً كاملاً للأقلية الأوربية ، وعلى حصر الإفريقيين فى مازل لا تتجاوز مساحتها ١٢٫٩ فى المائة من مساحة الاتحاد الكلى ، ومعاملة الذين يعملون فى الصناعات والتعدين على أنهم أجانب ولا حق لهم فى الإقامة الدائمة ، وحرمان الجميع من الحقوق السياسية والحريات الديمقراطية وللزايا الاقتصادية - نقول إن هذه السياسة تمثل الخطر الداهم الذى يهدد هذا البلد الذى يريد أن يعيش فى القرن العشرين بمقابلة عصور الرق القديمة ، وهو رقيق يفرضه مهاجرون على أبناء البلاد الأصليين . لقد تحدثنا عن التقدم الاقتصادى الذى تحقق بخطى واسعة فى اتحاد جنوب إفريقيا وعن الإمكانيات للتوافرة أمامه فى المستقبل ، ولكن هذا التقدم يتعرض للخطر الذى هو قمين أن يحد منه إن لم يعصف به وبالأقلية البيضاء إذا ظلت جماعة الأفريكازز سادرة فى عنادها الذى جلب عليها النقد للرير ، بل السخط ، من جانب الرأى العام العالمى . وهذا الخطر يمكن أن يتحقق بطرق متنوعة :

أولاً : يبلغ عدد الإفريقيين الذين يقيمون بالمناطق المدنية ويعملون في التعدين والصناعة والنقل واللواصلات والخدمات العامة وغيرها ٢,٦٢٢,٠٠٠ (طبقاً للإحصاء الذي سلفت الإشارة إليه) وهذا الرقم يعادل حوالى ٢٧ في المائة من مجموع الإفريقيين في الاتحاد كله . ومن المستحيل أن يستكين هؤلاء إلى الوضع الشاذ المفروض عليهم ولا بد لهم من تغييره إن لم يكن بالوسائل السلمية فبطرق أخرى منها العنف والثورات والاضراب وهذه كلها أسلحة بالغة الخطورة على الحياة الاقتصادية ، وقد عبر الكاتب الأمريكى جون جنتر عن ذلك بقوله « إن إضراباً عاماً ناجحاً يمكن أن يجعل جوهنا نسبرج تخر على قدميها في مدى أسبوع »^(١) . إن اقتصاد هذا البلد إنما يتركز على الأيدي العاملة الإفريقية فإذا حرم منه بصورة مادية محسوسة تعرض للانهدام .

ثانياً : والتقدم الاقتصادى الذى تحدثنا عنه إنما تم إلى حد كبير بفعل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، إلا أن حالة التوتر التى تشوب العلاقات العنصرية بين الأقلية الأوربية والأغلبية الساحقة من الإفريقيين والملونين والآسيويين تجعل رأس المال الأجنبى يقف موقف الحذر الشديد ، بل إن المشروعات الموجودة تتردد فى وضع البرامج الجديدة لأعمال التوسع والانشاء وتنفيذها . هذا القلق الذى يشعر به رجال الأعمال عبر عنه المستر هـ . ف . أوبنهايم رئيس مجلس إدارة شركة جنوب إفريقية الانجليزية الأمريكية بقوله فى التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين عن سنة ١٩٥٩ المالية :^(٢) « إن أى شخص مفكر من أهل جنوب إفريقية لا يمكن أن ينظر إلى المستقبل دون أن تساوره المخاوف والهواجس » . ولما أشار إلى المشروعات التى كانت موضع البحث قال إن « شركاءنا فيما وراء البحار غير راغبين فى السير بها حتى ينجلي الموقف السياسى فى الاتحاد » .

ومن الأمور التى تدل على مبلغ الخطر الذى يتعرض له النشاط الإقتصادى الهبوط الذى طرأ على أسعار الأوراق المالية بعد حوادث شاربويل الدامية فى مارس سنة ١٩٦٠ ، وفى هذا المعنى كتبت مجلة الايكونوميست البريطانية بعددها الصادر فى ٣١ من ذلك الشهر تقول « منذ خطاب مكيلان هبطت القيمة السوقية للأسهم

(١) Inside Africa, P. 525 .

(٢) مشكلات القارة الإفريقية ، مصدر سابق ، ص ١١٤ — ١١٥ .

المقيدة في بورصة جوهانسبرج للأوراق المالية بما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه « وفي الأسبوع الماضي هبطت القيمة السوقية للشركات المقيدة بالبورصة بحوالى ١٢٥ مليوناً ، وقد زاد هبوطها منذ ذلك الحين » . وهذه الظاهرة سوف تتكرر كلما ازداد التوتر والاضطراب .

(ثالثاً) وكان من أثر الحوادث الدامية المشار إليها أن بادر مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا (يونيو ١٩٦٠) إلى اتخاذ طائفة من الاجراءات منها عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة الاتحاد ، كما دعا جميع دول إفريقيا إلى إغلاق جميع موانئها في وجه السفن التي ترفع علم جنوب إفريقيا ومقاطعة جميع بضائع ذلك البلد ، وحرمان طائراته من حقوق التحليق فوق أراضي الدول المشتركة في المؤتمر أو الهبوط فيها » . وتمشيا مع تلك القرارات قررت حكومة غانة مقاطعة بضائع الاتحاد وإغلاق موانئها ومطاراته في وجهه اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ وفعلت حكومة اتحاد الملايو الشيء ذاته .

وتتسع الدعوة في إفريقيا إلى مقاطعة الاتحاد اقتصاديا بل إن نيوريرى رئيس وزراء تنجانيقا طالب بمنع عمال البلدان الإفريقية من التوجه إلى العمل في الاتحاد .

ويلاحظ أن أعداداً كبيرة من أهل تنجانيقا وموزمبيق ونياسالاند وباسوتولاند تعمل في اتحاد جنوب إفريقيا ، ووقف هذا المورد من قوة العمل يسدد ضربة عنيفة إلى اقتصادياته .

(رابعاً) وأخيراً خرج الاتحاد من الكومنولث (مارس ١٩٦١) وسوف يصبح جمهورية مستقلة اعتباراً من ٣١ مايو . ومعنى هذا الانسحاب الذى قرره فيرفورت حرمان الاتحاد من الماملة التفضيلية مع بلاد هذا التنظيم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ينبغي ألا ننسى أن الانسحاب أساء إلى شعور أهل جنوب إفريقيا من الاصل الانجليزى وهؤلاء بالرغم من كونهم أقلية يسيطرون على اقتصاديات البلاد إذ لا يعدو نصيب الأفريقا ١٠ فى المائة من الأموال المستثمرة فى الاتحاد .

الفصل السادس الاتحاد المهرد بالإلهيار

(أولا) مظاهر التقدم الإقتصادى

ظهر إتحاد إفريقية الوسطى إلى عالم الوجود فى الثالث من شهر سبتمبر عام ١٩٥٣ بالرغم من المعارضة العنيفة من جانب الإفريقيين ، لأن الجمع بين أقاليم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند فى تنظيم واحد أدنى إلى تحقيق أهداف الرأسمالية الأجنبية التى تحتكر الحياة الإقتصادية ، ومصالح الأقلية الأوربية . والظاهرة البارزة فى هذا الإتحاد ، دون الإشارة إلى أسبابها أو من يستفيدون منها ، إتساع نطاق التطور الإقتصادى وإشتداد حدته وبصفة خاصة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية مما أكسب هذا البلد مركزاً طيباً فى الاقتصاد الإفريقى .

من ناحية الزراعة ينتج الإتحاد ما يربو على نصف الطباق فى القارة الإفريقية كما يشغل إقليم نياسالاند المحل الأول فى إنتاج الشاى ، وهذا كله بالإضافة إلى التقدم الملموس فى زراعة محاصيل أخرى فى مقدمتها قصب السكر واللوايح . غير أن هذه الحقائق ، على أهميتها ودلائها ، تتضاءل أمام ما ينتظر لقطاع الزراعة من توسع وإزدهار مما سوف نعرض له فى مريض قادم .

فإذا إنتقلنا إلى الثروة المعدنية ألقينا أنه بغض النظر عن الأبحاث للماضية والحالية وما تنبئ به من إمكانيات وافرة ، يعتبر الإتحاد الدولة الثانية بالعالم الرأسمالى فى إنتاج النحاس والكوبالت وقد اطردت الزيادة بصورة واضحة منذ الحرب الأخيرة ، فزاد إنتاج النحاس من ٢٨١٠٠٠ إلى ٣٨١٠٠٠ طن وإنتاج الكوبالت من ٦٥٥٠٠٠ إلى ١٠٦٧٢٠٠٠ طن وذلك فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ . أضف إلى هذا إزدياد أهمية عدد من المعادن الأخرى ذات القيمة من ناحيتى الإنشاء الصناعى والتصدير ، مثل النجنيز والمالجنيزيت والحديد والنيكل والأسبستوس وخامات الليثيوم .

وما من شك أن وفرة عناصر القوة المحركة من دعائم التقدم الإقتصادى والإجتماعى ، وهنا نلاحظ أن إتحاد إفريقية الوسطى يعتبر البلد الإفريقى الثانى ،

بعد إتحاد جنوب إفريقية ، في الطاقة الكهربائية التي بلغ إنتاجها ٢٥٠٣ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٥٨ وسوف يزداد كثيراً بعد استغلال مشروع سد كاريا . إلى طاقته الكاملة ، وتنفيذ المشروعات الأخرى لتوليد الكهرباء . وزاد المستخرج من الفحم من ١٢٨٠٠٠ رطل في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون طن في سنة ١٩٥٨ ، وإذا بدا الرقم الأخير كبيراً فإن الذي ما زال يحد من التوسع عجز السكك الحديدية عن إحتمال حركة النقل .

ولا يقف الأمر عند حد الزراعة والتعدين ، بل إن من سمات التطور المشار إليه التقدم الكبير في الصناعات التحويلية في روديسيا الجنوبية ، لوجود الكثير من مقوماتها ممثلة في المواد الأولية والوقود ورأس المال والعمل والخبرة الفنية . وآية ذلك أنه حتى الحرب العالمية الثانية ظل إقتصادها قائماً على الزراعة والتعدين وكانت أهم للنتجات الطباقي والذهب . ففي عام ١٩٣٨ بلغ الدخل الصافي ٢١ مليون جنيه من الزراعة الأوربية ، ٥ ملايين من التعدين . إلا أنه بسبب الحرب وخلال الفترة التالية لإنتهاؤها زادت هجرة البيض إلى الإقليم وتدفقت رؤوس الأموال ونشطت الصناعات بشكل ملحوظ فإذا بالدخل الصافي يصبح في عام ١٩٥٣ على النحو الآتي :

القيمة بالجنيه	المصدر
١٨٠٩٢٨٠٠٠	الزراعة الأوربية
١٣٠٦٦٨٠٠٠	التعدين
٣١٠٧٠٠٠٠٠	الصناعات التحويلية والنقل

وفي سنة ١٩٥٦/٥٧ بلغت القيمة الصافية للإنتاج الصناعي ٣٥٠٨ مليون جنها فارتفعت إلى ٤٣ مليوناً في السنة التالية (١٩٥٧/٥٨) . وثمة دليل آخر يشهد بالتقدم . فإذا اعتبرنا الرقم القياسي للإنتاج الصناعي يساوي مائة في عام ١٩٥٣ فالتا نجد أنه زاد من ٦٠ سنة ١٩٤٨ إلى ١٥٧ سنة ١٩٤٧ . والواقع أن معدل الزيادة لعدة سنوات كان حوالي عشرة في المائة سنوياً .

هذا التوسع الاقتصادي الذي قدمنا صورة موجزة له يفتر إلى عناصر الثبات والاستقرار ، بل إنه ليتعرض إلى مخاطر كثيرة نكتفي بالإشارة إلى أهمها :

(أولاً) تعتبر الثروة للمدينة وبخاصة النحاس من أعمدة الإقتصاد القومي . الأساسية ، ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين نشاطها والفوائد الناجمة منها وبين .

حالة الطلب عليها وأسعارها في الأسواق العالمية . ومثال ذلك أن سعر النطن من النحاس هبط من ٤٣٦ جنيتها في مارس سنة ١٩٥٦ إلى ١٨٥ جنيتها في أواخر عام ١٩٥٧ . وليس من العسير أن ندرك مدى الآثار الخطيرة التي تترتب على هبوط مماثل بالنسبة إلى الإيرادات العامة وميزان المدفوعات وتنفيذ مشروعات التنمية ، إذا ذكرنا أن هذه الثروة وحدها تزود الخزنة بما يتجاوز نصف إيراداتها ، وعن طريقها تحصل البلاد على ٧٠ في المائة تقريباً من العملات الأجنبية . ولهذا يتضح أنه من الضروري توسيع القاعدة التي يقوم عليها الإقتصاد القومى بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الزراعة والتعدين في مختلف الأقاليم التي يتكون منها الإتحاد حتى لا تنظر صادراته محصورة في نطاق ضيق من المنتجات الأولية أساساً .

(ثانياً) وبالرغم من التقدم الصناعى نلاحظ أنه يستند إلى حد غير قليل إلى صنوف المعاونة أو الإعانة غير المباشرة من جانب الدولة ، ولهذا فلا بد من تطوير جديد بحيث يتسنى للصناعات القائمة حالياً والمستقبلية أن تقف على أقدامها بفضل قواها الكامنة الذاتية بعد أن تجتاز فترة الإنشاء الأولية التي ينبغي ألا تتجاوز حداً معيناً مناسباً ،

(ثالثاً) وإذا بدت الزيادة في قطاعات الإقتصاد القومى كبيرة فيجب ألا نفعل أثر الزيادة المطرودة السريعة في عدد السكان ، بحيث يقدر أن عدد الأفريقيين سوف يتضاعف خلال ربع قرن ، ومن المحقق أن ترتفع نسبة الزيادة نتيجة ما ينتظر من ارتفاع مستواهم الصحى فتقل الوفيات وبخاصة في صفوف الأطفال . هذه الظاهرة تتطلب معدلاً من النمو الإقتصادى أكبر قدراً وأسرع خطى ، وذلك باستغلال الثروات الكامنة . هذا الاستغلال الذى تمليه الضرورة يقتضى تدير رؤوس أموال ضخمة .

(رابعاً) إلا أن أكبر خطر يهدد هذا النشاط الإقتصادى بل وكيان الإتحاد الحالى نفسه ، السياسة العنصرية التي يتتبعها المستوطنون الأوروبيون والتي تحول دون وجود روح التعاون في المجتمع . فإلى أن يدرك هؤلاء ضرورة السير وفقاً للمبادئ الديمقراطية الحققة ، وإلى أن يؤمنوا بصورة عملية أن الأفريقيين يجب أن يكونوا سادة بلادهم ، فلن يسود الوئام أو السلام أو التعاون ، وكلها تمثل الأساس الصحيح الذى يقوم عليه صرح التقدم الإقتصادى الذى يسير بالبلاد قدماً في طريق استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية والبشرية .

(ثانيا) الأرض والشعب

يقع اتحاد روديسيا ونياسالاند بأجمعه جنوبي خط الإستواء ، ويحده من ناحية الجنوب إتحاد جنوب إفريقيا ، ومن الغرب بشوانالاند وأنجولا ، ومن الشمال الغربي والشمال جمهورية الكنفو ، ومن الشمال تنجانيقا ، ومن الشرق موزمبيق . وتبلغ المساحة الكلية ٤٨٦٧٢٢ ميلا مربعا موزعة بين الأقاليم الثلاثة على النحو الآتي :

المساحة بالميل المربع	الإقليم
١٥٠٣٢٣	روديسيا الجنوبية
٢٩٠٣٢٣	روديسيا الشمالية
٤٦٠٦١ ^(١)	نياسالاند
٤٨٦٧٢٢	

ويقع معظم الروديستين في هضبة إفريقية الوسطى . ويتراوح متوسط الارتفاع في روديسيا الشمالية بين ٣٠٠٠ ، ٥٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وان تخللت التلال الهضبة في مواضع كثيرة . وفي جبال موشنجا Muchinga قم يصل ارتفاعها إلى حوالي ثمانية آلاف قدم . وتقع هذه الجبال إلى الغرب من منخفض لوانجوا Luangwa الذي يعتقد أنه يرجع إلى العصور الجيولوجية السميكة وتراكمت فيه طبقات رسوية بخلاف ما نلقاه في الجانب الأكبر من الهضبة .

ويخترق روديسيا الجنوبية ، من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي ، حزام من أرض مستوية بوجه عام يتجاوز ارتفاعها أكثر من ٤٠٠٠ قدم . وفي هذه المنطقة التي تعادل نحو خمس مساحة الإقليم ، يتركز معظم المستوطنين البيض ، ويشهد ازدهار الإفريقيين ، ولهذا تعتبر عصب هذا الإقليم الاقتصادي . ومن هذه المنطقة المرتفعة تهبط الأرض نحو وادي نهر زمبيزي في الشمال الغربي ونهرى لمبوبو وسابي في

(١) بما في ذلك المسطحات المائية وتبلغ ٩٢٨٠ ميلا مربعا .

الجنوبي الشرقي . وحوض زمبيري عميق وضيق نوعا وجوانبه شديدة الانحدار ، وكان الجفاف وذباية تسمى تسمى من الظروف التي حالت في الماضي دون تقدمه ، أما المروج المنخفضة في الجنوب الشرقي فأكثر اتساعا ولكنها متخلفة إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية وإن كان من المنتظر أن تتغير الحال بسبب الخط الحديدي الجديد الذي يخترق هذه المنطقة في طريقه إلى ميناء لورنزو مركيزو .

أما نياسالاند فشقة من الأرض طولها ٥٢ ميلا ويتراوح عرضها بين ٥٠ ميلا ، ١١٠ ميل ، ومعظمها هضاب ومرتفعات تتراوح بين ٣٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وهذا فضلا عن جزء من الوادي الشقي الكبير الذي تقع في شماله بحيرة نياسا وفي جنوبه نهر شاير وتوجد بحيرة نياسا على ارتفاع ١٥٠٠ قدم فوق سطح البحر ، بينما يتراوح ارتفاع وادي شاير الأدنى بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ قدم . ويسقط معظم المطر في اتحاد إفريقية الوسطى خلال الفصل الممتد بين شهري نوفمبر ومارس ، ويتفاوت متوسطه السنوي بين ٢٥ ، ٣٠ بوصة ، وإن كانت هناك مناطق قاحلة نوعا في الأجزاء المنخفضة بينما يغزر المطر في الجهات العالية . وبالرغم من وعود الاتحاد بين المدارين فإن ارتفاع الكثير من أجزائه مما يجعل المناخ فيها صالحا لاقامة الأوربيين . ونلاحظ كذلك أنه يعتبر قليل السكان إذ لا تتجاوز الكثافة ١ نسمة للكيل المربع . والظروف الطبيعية تسمح بزيادة عدد السكان بسبب اعتدل الجو مما أشرنا إليه ، وإمكانية تنويع المحاصيل الزراعية ، ووجود مساحات واسعة صالحة للاستغلال الزراعي ، ووفرة الموارد المعدنية وإمكانات التنمية الصناعية .

وفي ٣١ ديسمبر من عام ١٩٥٠ بلغ عدد سكان الاتحاد ٧٨٠٠٠٠٠ نسمة وهم موزعون كالآتي :

الإقليم	أوريون	إفريقيون	أجناس أخرى	المجموع
روديسيا الجنوبية	١١١٠٠٠٠	٢٠٥٩٠٠٠	١٤٨٦٠٠	٢٨٨٢٠٠٠٠
روديسيا الشمالية	٧١٠٠٠٠	٢٠٢٥٠٠٠	٨٨٤٠٠	٢٨٣٣٠٠٠٠
نياسالاند	٨٠٠٠٠	٢٠٧٢٠٠٠	١١٨٥٠٠	٢٨٧٤٠٠٠٠
	٢٦١٠٠٠٠	٧٠٥٦٠٠٠	٣٥٨٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠

وتعتبر نياسالاند أشد الأقاليم الثلاثة ازدهاما بالسكان إذ تبلغ الكثافة حوالي سبعين نسمة للكيل المربع . ونظرا لاهمال التنمية رراعية وعدم محاولة استغلال الثروة المعدنية ، أصبح الاقليم مورداً احتياطيا لتوفير الأيدي العاملة في خارجه . ويقضى النظام المتبع بأن يحصل الافريقيون الذين يرغبون في العمل خارج الاقليم على بطاقات تحقيق الشخصية . وكانت متوسط البطاقات الصادرة ٣٣٨٥٢ خلال الفترة (١٩٤٦ — ١٩٥٠) فأصبح ٥٥٥١٥ في الفترة (١٩٥١ — ١٩٥٥) ثم ارتفع إلى ٧٢٣٠٤ في سنة ١٩٥٦ ، ٧٦٣٢٦ في سنة ١٩٥٧ . وفي السنة الأخيرة بلغ عدد أبناء البلاد ممن يشتغلون في خارجها ١٤٠٠٠٠ من الذكور منهم ١٠٠٠٠٠ في روديسيا الجنوبية ، ٥٣٠٠٠ في روديسيا الشمالية ، ٢٠٠٠٠ في اتحاد جنوب افريقية والعنصر الاوربي يمثل نسبة ضئيلة لا تذكر من أهل نياسالاند نظراً لأن عدم التنقيب عن مصادر الثروة المعدنية لم يجتذب الأوربيين .

وتقدر نسبة الأجاء من الإفريقيين (١٩٥٦) بحوالي ١٥ في المائة ، منهم ٦٠١٠٠٠ في روديسيا الجنوبية ، ٢٥٨٣٠٠ في روديسيا الشمالية ، ١٦٣٠٠٠ في نياسالاند . وأهم المناطق التي تجتذبهم مراكز التعدين في الروديسيتين ، والمدن ، والمزارع الأوربية في مناطق المروج العالية .

وبالرغم من الحديث عن « المشاركة العنصرية (١) » بقصد خلق « مجتمع متعدد الأجناس » فالواقع الذي لا مراء فيه أن الإفريقيين ، أي أهل البلاد ، يعاملون على أنهم « مواطنون من الدرجة الثانية » . فالجمعية الاتحادية المكونة من ٥٩ عضواً (إثر الانتخابات التي أجريت في ١٢ نوفمبر ١٩٥٨) تضم ١٢ عضواً إفريقيا فقط ، وبذلك يكون جهاز الدولة في يد الأقلية البيضاء . وفي ميدان التعليم تزيد المبالغ المخصصة لأبناء الأوربيين عنها بالنسبة إلى الأطفال الإفريقيين كما يتضح من البيان التالي :

(١) راجع ما كتبناه عن اتحاد إفريقية الوسطى في كتابنا « مفكلات القارة الإفريقية » ، الفصل الثالث عشر ، ص ٣٢٠ — ٣٧٢ .

الاتفاق على التعليم في الاتحاد
(بالألف جنيه)

السنوات	الأوروبيون	الإفريقيون
١٩٥٠	١٠٦٤١	١٠١٤٣
١٩٥١	١٠٦٢٥	١٠٣٣٨
١٩٥٢	٢٠٢٨٥	١٠٤٩٨
٥٧/١٩٥٦	٢٠٦٦٤	٣٠٨٩٤
٥٨/١٩٥٧	٥٠٣٣٠	٤٠٥٥٧

ويتكلف تعليم الإفريقي ٠.٨٧ من الجنيه مقابل ٢.٦١ جنيه للأوروبي .
وتزداد حدة التمييز في ميدان الأعباء المالية الواقعة على الطرفين . ففما يتعلق بالضرائب
المباشرة يؤدي جميع الإفريقيين ضريبة الأرض وبلغت حصيلتها ١.٩ مليون جنيه عام
١٩٥٧ بينما تفرض على الأوروبيين ضريبة دخل تصاعدية بلغت حصيلتها في العام نفسه
٦.٨٥٠.٠٠٠ جنيه . ولكن الصورة يجب تصحيحها على ضوء دخل كل من
الطرفين حسب آخر ميزانية :

الأوروبيون	الإفريقيون
الدخول الشخصية ١٨٥٠٦	الدخول النقدية ٦١
ضريبة الدخل ٧٠٩	الضريبة ١٠٩
متوسط الدخل السنوي ٦٦٠	متوسط الدخل السنوي ١٢٠٠ (بالجنيه)

أما الضرائب المباشرة فيدفعها الطرفان . إلا أنه في عام ١٩٥٥ رفعت الرسوم
الجمركية على السجائر الرخيصة التي يدخلها الإفريقيون ، وفي ميزانية السنة المالية
(٥٧ / ١٩٥٦) زيدت الرسوم على الجوارب الرخيصة المستوردة . وتطبق السياسة
العنصرية بعنف في روديسيا الجنوبية ، حيث خصصت للمازل الإفريقيين ، وأقيمت
المساكن للعمال الإفريقيين خارج المدن والجهات الصناعية وأغلق في وجوههم باب
الارتقاء إلى الحرف الحاذقة ؛ ومنحت لهم أجور منخفضة فهي ٣٠ شلن في الشهر
للمعدنين ، ١٢.٥ شلن للعامل الزراعي ، والشهر ٣٠ يوم عمل واليوم ما بين ١٠ ،
١٥ ساعة . أما العامل الأوروبي فأجره ٢٠ شلن في اليوم ذي الثماني ساعات .

ويمثل الأوريون حوالي ٣٥ في المائة من مجموع السكان ، وإن كانت الزيادة في عددهم أكبر وأسرع منها في عدد الإفريقيين ، فكانوا ٢٦٠٠٠ نسمة في سنة ١٩١١ وزادوا إلى ٦٥٦٠٠ في سنة ١٩٣١ ، ١٧٩٠٤٠ في سنة ١٩٥١ ، ٢٩١٠٠٠ في ختام عام ١٩٥٨ . ويلاحظ أنهم يتركزون في روديسيا الجنوبية التي تضم حوالي ٧٢٥ في المائة من مجموع الأوريين بالاتحاد كله مقابل ٢٤٧٪ في روديسيا الشمالية ، ٢٨٪ في نياسالاند . ويرجع التركيز في روديسيا الجنوبية إلى صلاحية المرتفعات للإقامة ، وأسبعية التطور الإقتصادي باستخراج الذهب وزراعة الطباق ، وتوافر للقومات اللازمة للصناعة ، كما أن شبكة الخطوط الحديدية أكثر تقدما منها في روديسيا الشمالية .

أما عن روديسيا الشمالية فقد كان الاعتقاد السائد أنها لا تصلح لاستيطان الأوريين ولذلك لم يتجاوز عددهم ٢٣٥٠ شخص في عام ١٩١٢ ، إلا أنه في عام ١٩٢٥ وقع حادث على جانب كبير من الأهمية باكتشاف النحاس بجوار ندولا على مقربة من حدود كانانجا بالسكنغو ، فتدقت رؤوس الأموال وتقاطر البيض سراعا للاستفادة من الإمكانيات الجديدة .

والزيادة السريعة في عدد الأوريين ترجع إلى الهجرة أكثر منها إلى التكاثر الطبيعي ، وكانت السياسة تعمل على تشجيع الهجرة من جانب الأوريين ببلاد الكومنولث وبخاصة المملكة المتحدة . خلال الفترة (١٩٣٨ — ٥٢) كان ما يقرب من ٩٢ في المائة من المهاجرين الأوريين ممن يحملون الجنسية البريطانية ، ونصف هذا العدد من الجزر البريطانية وحوالي ٤٠ في المائة من اتحاد جنوب إفريقية . وطبقا لإحصاء في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ كان الأوريون المولدون في الاتحاد يملكون ٣٠٢٪ من مجموع البيض مقابل ٢١٨٧٪ ممن نشأوا في اتحاد جنوب إفريقية .

وكانت الهجرة مطردة بعد الحرب العالمية الثانية كما يتضح من البيان الآتي :

مهاجرون من :	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الجزر البريطانية	٦٠٤٠٧	٩٠٦٤٠	١٠٠٣٤٧	٨٠٦١٢
البلاد الأوربية	١٠١٩٩	١٠٩٥١	١٠٩٥٤	١٠٥٣١
البلدان الأمريكية	١٦١	٢١١	٢٥٦	٢٢٨
» الأسترالية	١٠٤	١١٥	١٢٢	١١١
اتحاد جنوب إفريقية	١٠٠٢٤٤	١٢٠١٦٥	١٠٠٠٠٠	٦٠٣٢٣
بلاد إفريقية أخرى	١٠٣٢٣	١٠٣٨٠	٩٥٨	٥٩٧
البلدان الآسيوية	٥٧٥	٧٢٩	٥٨٠	٥٤٩
	٢٠٠٠١٣	٢٦٠٢٠١	٢٤٠٢١٧	١٦٠٩٥١

ومن الأهداف التي يضعها البعض نصب أعينهم تشجيع الهجرة بحيث يصل عددهم إلى ٧٠٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٥ ، إلا أن هذه العملية تتطلب مقادير ضخمة من رؤوس الأموال ، كما أن الأمر كله متوقف على تطور الأوضاع السياسية .

وفي عام ١٩٥٦ كان يشتغل من الأوربيين ١٠٠.٤١٢ منهم ٦٨.٦٪ في روديسيا الجنوبية ، ٢٧.٧٪ في روديسيا الشمالية ، ٣.٧٪ في نياسالاند . وحوالي ربع العدد العامل في روديسيا الشمالية يشتغل في خدمة شركات النحاس .

(ثالثاً) الزراعة

من النتائج البارزة التي ترتبت على سياسة التمييز العنصري لصالح الأوربيين أن خصصت لهم ، كما في اتحاد جنوب إفريقية وكينيا ، مساحات شاسعة من الأرض بلغت مجملها ١٧٩ في المائة من المساحة الكلية للاتحاد . إلا أن الصورة الحقيقية للحالة السائدة تبدو في روديسيا الجنوبية التي تضم غالبية هؤلاء المستوطنين ، ولذلك تبلغ نسبة الأرض المخصصة لهم ٥٠ في المائة مقابل ٢٣٫٧ في المائة للإفريقيين بالرغم من التفاوت البالغ في عدد الفريقين . والجدول التالي يوضح الأحوال في الاتحاد كله وكذلك في أقاليمه الثلاثة ، كل على حدة :

الاتحاد		نياسالاند		روديسيا الجنوبية		روديسيا الشمالية		
ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%	ملايين الأفدنة	%	
٣٠٤٣	١٠٠	٢٣٫٧	١٠٠	٩٦٫٢	١٠٠	١٨٤٫٤	١٠٠	المساحة الكلية
٢٢٥٫٨	٧٤٫٢	١٩٫٧	٨٣٫١	٢٢٫٤	٢٣٫٧	١٧٣٫٧	٩٤٫٢	للإفريقيين
٥٤٫٤	١٧٫٩	١٫٢	٥٫١	٤٨٫٦	٥٠٫٥	٤٫٦	٢٫٥	للأوربيين
٢٫٤١	٧٫٩	٢٫٨	١١٫٨	١٥٫٢	١٥٫٨	٦٫١	٣٫٣	أراض أخرى

وينبغي أن نذكر أن الأغلبية من السكان الإفريقيين بروديسيا الجنوبية تتركز في معزلي ميتابيلاند Metabeleland وماشونالاند Machonaland ، وهما منطقتان موبوءتان بالحشرة المعروفة باسم تسي تسي ، ولا يتوافر فيهما الماء كما ينعدم في أجزاء منهما ، وهذا فضلاً عن بعدهما عن طرق المواصلات الحديثة . وكذلك يلاحظ أنه حين خطت حدود المعزلين والمناطق الأخرى المقررة للإفريقيين لم تكن لدى السلطات بيانات دقيقة عن عددهم ، ولم يؤخذ في الحسبان أثر ظاهرة التكاثر الطبيعي ، ولهذا يضطر الكثيرون من الإفريقيين تحت ضغط الحاجة إلى بيع قوة العمل وهي السلعة التي يملكونها ، لأصحاب المناجم والمصانع والمزارع الأوربيين .

أما الأراضي التي حددت للأوربيين فيلاحظ بصددتها :

١ — أنها كبيرة بالقياس إلى عددهم وبخاصة في روديسيا الجنوبية . ففي الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد المستوطنين ١١٥٠٠ نسمة في نياسالاند نجد أن الأرض المخصصة للأفراد أو الشركات ١٢ مليون فدان ، وبالرغم من ضخامة المساحة في الأقاليم الثلاثة فإنها لا تستغل كلها في الإنتاج ففي موسم ١٩٥٧ / ٥٨ كانت مساحة المزارع الأوربية في الروديسيتين كالآتي :

المساحة بالفدان

٨٥١٩٤٠

روديسيا الجنوبية

١٨٠٠٥٠

روديسيا الشمالية

فكان الغرض اتخاذ الاحتياطات ازاء احتمالات الزيادة مستقبلا في عدد المستوطنين الأوربيين بطريق الهجرة من الخارج أو التكاثر الطبيعي في الداخل ، وهذا في الوقت الذي تعاني فيه الأرض المقررة لأبناء البلاد ضغطاً شديداً من جانب العنصر البشري.

٢ — روعي في الاختيار الصلاحية لاستيطان الرجل الأبيض ، ووفرة الأمطار نسبياً ، وإمكانية تنويع المحاصيل ، والقرب من المواصلات الحديثة .

ولما كانت الزراعة الأوربية في الروديسيتين من اختصاص الحكومة الاتحادية لهذا لقيت أوفر العناية من جانب الأخيرة . ففي السنة ١٩٥٧ / ٥٨ أتفق على الخدمات الزراعية الخاصة بالأوربيين ٦٠١٢٨٠٠٠ جنيه مقابل ١٢٦٧٢٠٠٠ جنيه في حالة الإفريقيين . وفي الوقت الذي اهتم مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ٥٩) بما يعود على اقتصاد هذين الإقليمين بأكبر النفع كتحصين شبكات المواصلات ، أرجىء تنفيذ مشروع وادي شاير في نياسالاند التي تدخل الزراعة الإفريقية فيها في اختصاصات الحكومة الإقليمية .

الزراعة الإفريقية

كان الإفريقيون يمارسون الزراعة لإشباع حاجياتهم المحلية المحدودة وبأساليب بدائية للغاية تقتصر على الحفرقة والنأس ، ويعرقون الأشجار ، كما أن الزراعة التي لم تصحبها دورة زراعية أو تسميد ترتب عليها سرعة استنفاد خصوبة الأرض.

وبذلك كان الإفريقيون ينتقلون بعد بضع سنوات إلى أرض جديدة . إلا أن هذا الأسلوب من الزراعة المتنقلة لم يعد مستطاعاً بعد أن تزايد عدد السكان بدرجة كبيرة تفوق مساحة الأرض المخصصة للإفريقيين ؛ كما أن التكاثر الشديد في عدد الماشية كانت له آثار مدمرة على مناطق الرعى من جهة ونوع الماشية وإنتاج اللحوم من جهة أخرى . وفي سنة ١٩٥١ صدر قانون بتنظيم زراعة الإفريقيين Native Land Husbandry Act وتضمن برنامجاً لإعادة تقسيم الأرض إلى وحدات صغيرة ولسكنها إقتصادية ، كما قرر مبدأ الملكية الفردية . ولا يجوز تجزئة الوحدات ، كما لا يشتريها إلا الأفراد الذين لهم حق الزراعة . ولمنع تجمع الأرض في أيدي قلائل نص القانون على عدم جواز تملك الفرد الواحد لمساحة تتجاوز ثلاثة أمثال الوحدة المقررة .

وعلى المالك التزامات ومسئوليات بشأن المحافظة على خصوبة الأرض وتطبيق الأساليب السليمة ، فإذا لم يتبع تلك التعليمات أرغم على أن يبيع الحق الذي منح له . وإلى جانب ذلك له حقه في أن يرعى عدداً مقررأ من رؤوس الماشية في مناطق الرعى التي تظل مملوكة للجماعة والتي تمثل تسعة أعشار للمساحة الكلية . وتحديد عدد الماشية قضى على خطر إفساد التربة ، كما تمين على المزارع في حالة تكاثر الماشية أن يذبحها ثم يعمل على تسويقها وفي ذلك فرصة لزيادة الدخل . وطبقاً للتقديرات التي نشرت لبيان الأثر الناجم من التشريع فإن الإنتاج زاد بنسبة خمسين في المائة خلال خمس سنوات كما زاد إنتاج الثروة الحيوانية بالنسبة ذاتها خلال عتاني سنوات .

وأهم المحاصيل التي ينتجها الإفريقيون الذرة التي تعد الغذاء الرئيسي لهم . إلا أنهم يشكون من وضع المراقيل التي تحول دون قيامهم بزراعة المحاصيل النقدية للمدة للتصدير إلى الأسواق الخارجية^(١) ، وذلك باستثناء نياسالاند حيث ينتجون كل القطن وجانباً من الطباقي .

(١) الجدول التالي بين نصيب كل من الأوروبيين والإفريقيين في إنتاج الطباقي ومنه نرى أن إنتاج الأوروبيين زاد خلال الفترة (١٩٤٦ — ١٩٥٦) بنسبة ٢٠٠ في المائة بينما كانت الزيادة في حالة الإفريقيين نصف هذه النسبة .

الزراعة الأوربية

ويخصص الجزء الأكبر من مساحة المزارع الأوربية لإنتاج الذرة ، فمن ١٩٩٠ إلى ١٩٣٠ فدان في روديسيا الجنوبية والشمالية تبلغ المساحة المخصصة لهذا المحصول ٩٧٠.٥٤ فداناً . ويستخدم جزء من الإنتاج لغذاء الماشية ، أما القسم الأكبر فيباع إلى الإفريقيين القدي لا تمكنهم الظروف الطبيعية والمناخية من إنتاج كل حاجتهم من الغذاء . ولقد زاد الإنتاج من الذرة بدرجة كبيرة في السنوات التالية للحرب الأخيرة فارتفع (بالألف طن قصير) من ١٩٤.١ في سنة ١٩٤٥ إلى ٤٣٨ سنة ١٩٥٦ ، وبذلك لم تعد البلاد تكفي حاجتها من الذرة فحسب بل وأخذت تصدر الفائض ابتداء من عام ١٩٥٧ .

أما المحاصيل المعدة للتصدير فهي من النوع الذي له قيمة نقدية عالية بالقياس إلى وحدة الوزن ، بسبب البعد عن الموانئ مما يرفع تكاليف النقل . وعلى رأس هذه المحاصيل الطباق الذي يحسب إنتاجه المستوطنون البيض في روديسيا الشمالية والجنوبية بصفة خاصة . وكان الإفريقيون يزرعونه قبل مجيء الرجل الأبيض ، ثم زرعه الأخير لأول مرة في عام ١٨٩٢ إلا أن الإنتاج والتسويق على أساس تجارى لم يبدأ إلا في عام ١٩١٠ . وحدث توسع كبير في زراعته بعد الحرب العالمية الثانية بسبب شدة الطلب عليه في أسواق بريطانيا التي شجعت زراعته في البلدان الداخلة في منطقة الإمبريتلنى حتى تقال الاستيراد من منطقة الدولار . وفي السنة الزراعية

الإنتاج (بملايين الأطنان)

السنة	الإفريقى	الأوروبى	المجموع الكلى
١٩٤٦	١٤,١	٥٣,٣	٦٧,٤
١٩٤٨	٢٢,٨	٨٤,٤	١٠٧,٢
١٩٥٠	٢٩,٦	١٦٦,٣	١٤٥,٩
١٩٥٢	١٦,٧	١١٣	١٢٩,٧
١٩٥٤	٢٨,٩	١٣٤,٥	١٦٣,٤
١٩٥٦	٣٠,٣	١٧٩,٣	٢٠٩,٦

١٩٥٧/١٩٥٨ بلغت المساحة المزروعة طباقاً في روديسيا الجنوبية ١٩٢٥٤٨ ردياً ، وفي روديسيا الشمالية ١٣٩٣٠ ردياً ويمثل الطباق حوالي ١٦١ في المائة من الصادرات الكلية بالاتحاد ، إلا أن أهميته بالنسبة إلى روديسيا الجنوبية بالغة الشأن إذ في سنة ١٩٥٧ بلغت قيمة الإنتاج (بالألف جنيه) ٢٢٦٣٣ بينما قيمة الانتاج الزراعى كله كانت (بالألف جنيه) ٤٥٠٨٦ أى أنه يمثل نحو نصف الانتاج الزراعى بهذا الإقليم . والمجال واسع أمام هذا المحصول لوجود مساحات كبيرة تصلح له ، إلا أن هذا التوسع رهين بوضع نظام سليم من الدورة الزراعية مع توجيه الاهتمام الكافى إلى المخصبات لأن الطباق من النباتات التى تنهك التربة إلى حد بعيد .

ويلى الطباق الشاى وأ كبر مركز له نياسالاند حيث يبلغ الانتاج عشرين ألف طناً ، كما يجرى التوسع فى زراعته بالمرتفعات الشرقية فى روديسيا الجنوبية ويقدر الانتاج السنوى بحوالى مليون رطل .

وكذلك أدخلت زراعة نبات التنج tung في نياسالاند بسبب الزيت الذي يستخرج منه إلا أنها لم تحقق الآمال التي كانت معقودة عليها نظراً لانخفاض الأسعار العالمية . وهناك مزارع لإنتاج اللواح في بعض المناطق المروية في الشمال الشرقي من روديسا الجنوبية .

غير أن اتحاد روديسيا ونياسالاند يشعر بنقص في بعض المواد الغذائية وبخاصة القمح وقصب السكر وينتج ما بين ٣ ، ٥ في المائة من استهلاكه من القمح (١) ،

(١) فيما يلي بيان عن الفترة ١٩٤٧ / ٥٦ (بالآلف طن قصير)

الإند ————— اج

السنة	الأوربي	الإفريقي	النسبة المئوية من الاستهلاك
١٩٤٧	١	١	٦
١٩٤٨	٣	٢	٢
١٩٤٩	١	١	٥
١٩٥٠	١	١	٤
١٩٥١	١	١	٣
١٩٥٢	١	٢	٥
١٩٥٣	١	٢	٤
١٩٥٤	١	٢	٥
١٩٥٥	١	٢	٣
١٩٥٦	٢	٢	٥

ولا ينتظر التوسع في زراعته إلا إذا نفذت مشروعات الري اللازمة في المناطق التي يوجد فيها هذا النبات وبدأت زراعة قصب السكر على مقربة من شيروندو Chirundu في وادي نهر زمبزي، كما أن سد متليكوي Mitilikwe يوفر الماء لهذا الغرض في مساحة قدرها ١٦٠٠٠ فدان على مساحة ٣٥ ميلاً من السكة الحديدية المتجهة إلى ميناء لورنزو مركيزو. ومن للمشروعات الهامة سد كايـ Kyle قرب فورت فكتوريا لأنه يساعد على ري مزارع القصب واللوايح. وتقام مزرعة مساحتها عشرة آلاف فدان عند إنيانجا Inyanga في روديسيا الجنوبية لإنتاج ١٢ مليون رطلاً من الشاي.

ويجرى التوسع في زراعة القطن في نياسالاند بصفة خاصة حيث بلغ الإنتاج أكثر من ١٢ مليون رطل في عام ١٩٥٨. والاهتمام بزراعته يرتبط بمشروعات صناعة المنسوجات القطنية.

مستقبل التوسع الزراعي

يشتمل اتحاد إفريقية الوسطى على مزايا طبيعية، فهناك أولاً اعتدال المناخ في المناطق العالية، كما أن ارتفاع درجة الحرارة في الجهات التي يقل ارتفاعها عن ألفي قدم يسمح بزراعة طائفة من المحاصيل المدارية مثل قصب السكر. وهكذا فالظروف مناسبة لتنويع الإنتاج الزراعي، فضلاً عن توسيع نطاقه.

إلا أن ثمة عوامل طبيعية أخرى تعتبر من العقبات في وجه هذا التوسع، نشير إلى أهمها:

أولاً: المتوسط السنوي من المطر قليل نسبياً في معظم أجزاء الهضبة إذ لا يتجاوز — كما ذكرنا — ٣٠ بوصة، مما يحد من المحاصيل التي يمكن استغلالها في الإنتاج الزراعي.

ثانياً: الطابع الفصلي للمطر وقد تحدثنا عن ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب بالنسبة إلى القارة بوجه عام.

ثالثاً: عدم ثبات الأمطار من حيث موعد سقوطها، وكميتها، وتوزيعها على مختلف أنحاء البلاد.

رابعاً : فقر التربة في الكثير من المناطق من حيث اللواد المعدنية اللازمة لغذاء النبات ، وبخاصة اللواد الفوسفاتية والأزوتية .

على ضوء الاعتبارات السابقة يبدو أن أى برنامج للتنمية الزراعية يجب أن يهدف من جهة إلى توفير الخصبات الكيماوية لتعويض نقص التربة ، وإلى تنفيذ عدد من مشروعات الري من جهة أخرى وذلك بقصد توفير المياه وبخاصة في فصل الشتاء .

ومن المشروعات ذات الأهمية الحيوية مشروع وادى شابر في نياسالاند الذى سوف يترتب عليه زراعة ٢٠٠.٠٠٠ فدان ، وهذا بالإضافة إلى فوائد أخرى منها توليد طاقة كهربائية، وتثبيت مستوى بحيرة نياتسا مما يفيد الملاحة فيها ويؤدي إلى نشاط حركة صيد الأسماك . وإقامة سد عند كوندو على نهر سابى يجعل في الإمكان مساحة تتراوح بين ٣٠٠.٠٠٠ ، ٤٠٠.٠٠٠ فدان في منطقة « سابى — لوندى » Sabi - Lundi الواقعة في الجنوب الشرقى من إقليم روديسيا الجنوبية . وسوف تستفيد مساحات كبيرة بوادى نهر زمبىزي من سد كاريا . وفي روديسيا الشمالية احتمالات كبيرة للتوسع في زراعة قصب السكر والأرز وغيرها من المحاصيل في وادى لوانجوا .

وكذلك يجب الاستفادة من المستنقعات والمناطق التى تغمرها مياه الفيضان . ومن ذلك أن مساحة المستنقعات الكبرى والسهول المجاورة في روديسيا الشمالية تبلغ ١٣٧٥٤ ميلاً مربعاً أى مايقرب من ٦ في المائة من مساحة الإقليم .

الثروة الحيوانية

تتركز تربية الماشية في روديسيا الجنوبية حيث بلغ عدد رؤوسها ٣٥٨ مليوناً في عام ١٩٥٨ ، يملك الأوربيون حوالى أربعين في المائة منها ويهتم هؤلاء بتربية الماشية وبخاصة في المزارع الأكثر جفافاً في المنطقة الجنوبية الغربية من الإقليم . وعدد رؤوس الماشية في روديسيا الشمالية ونياسالاند ١.٠٨ مليون ، ٣٥٠.٠٠٠ على التوالى . وتتصب العناية عند الأوربيين على إنتاج اللحم وتشغل هنا روديسيا الجنوبية للركز الأول في الاتحاد . وكذلك ينتج هذا البلد مقادير كبيرة من الزبد والجبن، وفي

سنة ١٩٥٦ أنتج ١٢٣ مليون رطل من الزبد ، ٢٧٧ مليون من الجبن وتلك الأرقام تمثل ٢٢ ٪ ، ٨٧ ٪ على التوالي من الاستهلاك الداخلي .

ومما يفسر وجود مثل هذا العدد الضخم من رؤوس الماشية في روديسيا الجنوبية بالقياس إلى الإقليمين الآخرين خلو القسم الأكبر منها من ذبابة تسي تسي ، بخلاف الحال في روديسيا الشمالية حيث أكثر من ٦٠ في المائة منها مصاب بهذه الآفة .

والماشية التي يملكها الإفريقيون أقل عدداً مما كان ينبغي أن يكون عليه الحال . ويلاحظ عليهم الأمور الآتية :

- ١ — الاهتمام بعدد الماشية أكثر منه بنوعها ، ولهذا يتصف الحيوان بالضعف والهزال وكمية اللحم التي تؤخذ منه أقل بكثير منها في حالة الحيوان عند الأوربيين .
- ٢ — وجود ذبابة تسي تسي في المعزلين الرئيسيين اللذين تقيم فيهما أغلبية الإفريقيين ، مما سلفت الإشارة إليه .

٣ — التوسع في الرعي إلى الحد الذي يفوق طاقة المراعى .

٤ — عدم العناية بتوفير القدر الكافي من العلف وبخاصة حين تجف الحشائش وتتناقص .

٥ — الجمل بالأساليب العلمية ، وعدم محاولة توليد سلالات جديدة ، أو إحلال الأنواع العالية القيمة .

والإمكانات وافرة أمام تربية الماشية حتى تصبح عنصراً طيباً من عناصر الدخل الزراعى حيث تكثر المناطق ذات المراعى الجيدة ، إلا أنه من الشروط الجوهرية العمل على تطهير البلاد وبخاصة روديسيا الشمالية من الحشرة الفتاكه المشار إليها .

مصائد الأسماك

وفي روديسيا الشمالية ونياسالاند مصائد كبيرة للأسماك في بحيرات تتجانيا ومرو وبنجويلا ونياسا ، وكذلك في أنهار لوالابا وكافو وزمبزي . وقدرة إنتاج الإقليم الأول من السمك الطازج والمجفف بنحو عشرة آلاف طن ، كما في الوسع صيد عدة آلاف من الأطنان سنوياً من بحيرة نياسا ، وينطبق الأمر ذاته على البحيرة الصناعية التي سوف تتكون بعد تنفيذ مشروع السد المراد إقامته على نهر شايز في نياسالاند ، وكذلك من المستنقعات الكبيرة الموجودة في الاتحاد .

الغابات

والصدر الرئيسى للأخشاب الصلبة غابات وادى زمبىزى فى روديسيا الشمالية ، .
وغربى شلالات مكتوريا ، وميتايللى لاند فى روديسيا الجنوبية . وفى الوقت نفسه .
بدأ تنفيذ مشروعات واسعة النطاق لغرس الغابات من أجل إنتاج الأخشاب اللينة
فى روديسيا الجنوبية ونياسالاند ، وإن كانت العملية أقل نطاقا فى منطقة حزام
النحاس بروديسيا الشمالية .

(رابعاً) الثروة المعدنية

أشرنا في مقدمة هذا الفصل إلى أهمية مركز اتحاد إفريقية الوسطى في الإنتاج العالمي وكذلك الإفرقي من بعض المعادن الرئيسية . وتعتبر الثروة المعدنية العمود الفقري لاقتصاديات هذا البلد ، كما أن فيها دافعاً قوياً على تقدم اقتصادي كبير وبخاصة في إيجاد أساس قوى للصناعة . ولعل بعض الأرقام كفيلة بإبراز أهمية هذا القطاع . ففي عام ١٩٥٦ مثلاً كانت للمعادن (١) تمثل ٧٦ في المائة من الصادرات الكلية للاتحاد . وإليها يعزى قدر كبير من نشاط عناصر الاقتصاد القومي الأخرى ، ففي سنة ١٩٥٤ استخدمت صناعة التعدين ٢٨ في المائة من الفحم والكوك ، ٦٦ في المائة من الكهرباء ، وكانت تمثل ٥٨ في المائة من حمولة السكك الحديدية .

وشهدت الفترة التالية للحرب الأخيرة توسعاً كبيراً في الإنتاج المعدني (٢) كما يتضح من البيان التالي عن الاتحاد كله :

الأرقام القياسية لحجم الإنتاج

(١٩٤٩ = ١٠٠)

السنة	النحاس	الذهب	الأسبستوس	الكروم	الزنك	الفحم	الرصاص
١٩٣٩	٧٣	١٥٠	٧٣	٥٧	٥٠	٥٨	—
١٩٤٥	٦٧	١٠٧	٧٠	٧٦	٥٨	٨٧	١٣
١٩٤٦	٦٣	١٠٣	٧٠	٦٢	٦٥	٨٤	٥٠
١٩٤٧	٦٦	٩٩	٦٨	٦٤	٨١	٧٩	١٠٠
١٩٤٨	٧٤	٩٧	٨٦	٩٥	٨٥	٨٨	٨١
١٩٥٠	١٠٦	٩٧	٩٠	١٢٠	٩٦	١١١	٩٤
١٩٥١	١١٩	٩٢	٩٨	١٢٤	٩٦	١٢٠	١٠٠

(١) باستثناء السبائك النحاسية .

(٢) باستثناء الذهب .

السنة	النحاس	الذهب	الأسبستوس	الكروم	الزنك	الفحم	الرصاص
١٩٥٢	١٢٠	٩٥	١٠٦	١٣٢	١٠٠	١٣٣	٨٨
١٩٥٣	١٤٠	٩٥	١١٠	١٧٣	١٠٨	١٣٧	٨١
١٩٥٤	١٢٦	١٠١	١٠٠	١٦٥	١١٥	١٤٣	١٠٦
١٩٥٥	١٣٢	٩٩	١٣١	١٦٨	١١٦	١٧٣	١١٣
١٩٥٦	١٤٨	١٠٢	١٤٨	١٦٧	١٢٣	١٨٥	١٠٠

وتعتبر روديسيا الشمالية المركز الرئيسي لاستخراج النحاس ، ويلاحظ أن في حوالي ٩٥٪ من الإقليم منحت امتيازات التنقيب عن المعادن واستغلالها إلى الشركات الكبرى . وتوفر صناعة تعدين النحاس مجال العمل للأوروبيين والإفريقيين ونسبة عالية من الدخل القومي والإيرادات العامة بالاتحاد ، كما يتضح من الأرقام التالية :

- ١ — ففي ديسمبر عام ١٩٥٦ كان يعمل فيها ٧١٥٨ أوروبياً ، ٣٩١٥٣ من الإفريقيين . وبلغ عدد الذين يقيمون في مناطق التعدين وفي المدن المجاورة التي تعتمد عليها ٣١٠٤٨ من الأوروبيين ، ١٩٥٥٦٠ من الإفريقيين ، ٥٦٠ آسيوي .
- ٢ — وكذلك قدر أنه في عام ١٩٥٥ كانت صناعة النحاس تمثل ٢٩٪ من الإنتاج القومي الصافي ، ٣٢٪ من الدخل القومي الصافي ، وتعتمد الحكومة الاتحادية بنسبة ٣٧٪ من مجموع الضرائب التي تحصل عليها .

وقدر الاحتياطي من خام النحاس في عام ١٩٥٨ بنحو ٦٦٢ مليون طن (قصير) ، ولكن المشتغلين بالأبحاث الجيولوجية يؤكدون أن الاحتياطيات الفعلية أكبر بكثير من الأرقام المنشورة ؛ وما زالت أعمال التنقيب تجري على نطاق واسع من جانب شركات النحاس الكبرى في الشمال الغربي والجنوب الغربي من منطقة الحزام النحاسي Copperbelt وفي منطقة أخرى على نهراوبولا Laupula .

وتقدمت صناعة النحاس الكهربائي وزاد الإنتاج منه بسرعة في السنوات الأخيرة ، وأقيم في عام ١٩٥٨ مصنع لهذا الغرض عند ندولا Ndola ، ووصل إلى أقصى طاقته الإنتاجية في عام ١٩٦٠ .

ومن المعادن الأخرى بروديسيا الشمالية المنجنيز الذي زاد إنتاجه ٢٢ مرة .

وفيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، والكوبالت ، وكذلك الرصاص والزنك عند بروكن هل Broken Hill إلى الجنوب من الحزام النحاسي والاحتياطيات وافرة كما توجد مقادير كبيرة في مناطق كثيرة لم تمتد إليها يد الاستغلال بعد .

وبلغت القيمة الكلية للمعادن التي أنتجت عام ١٩٥٨ : ٧٧٢٦٢:٨٦٦ جنيهها . وفيما يلي بيان عن أهم المعادن :

المعادن	الوزن	القيمة بالجنيه
الذهب	٢٦٧٥	أوقية ٢٤٧١٧
الفضة	٥٥٦٥٢٣	» ١٧٢١٩٣
الكوبالت (المعدن)	٢٠٩٥٠	هندردويت ١٨٧٧:١٢٠
الكوبالت (غيره)	١٢١١٦٨	» ١٠٦٨:٨٣٠
النحاس	١٣٤٣٠٩	طن ٢٣٣٤٩:٣٨٠
النحاس (الكهربائي)	٢٤١٥١٦	طن ٤٦٦٥٩:٠٩١
الرصاص	١٣٠٤٣	طن ٩٤٩:٤٠٦
الزنك	٣٠٢٥٠	طن ١٩٩٤:٦٣١
الحجر الجيري	٤٠٩:٠١٧	طن ٣٥٣:٨٥٩
المنجنيز	٤٤٥٩٥	طن ٥٧٥:٢٤٤

ومن ذلك البيان يتضح أن النحاس بنوعيه يمثل ٨٤:٤ في المائة من قيمة الإنتاج المعدني في الإقليم ، كما يلفت النظر ارتفاع قيمة النحاس الكهربائي بشكل ظاهر .

أما في روديسيا الجنوبية فالإنتاج المعدني أكثر تنوعاً وإن كان أقل أهمية منه في روديسيا الشمالية ، إذ لم تتجاوز قيمته ٢٥:٣ مليون جنيه في سنة ١٩٥٨ . وبدأ النشاط التعدين باستخراج الذهب في مستهل القرن الحالي واجتذب عدداً كبيراً من الأوروبيين الذين توقعوا أن تكون الإمكانات مثلها في اتحاد جنوب إفريقيا . وكان يمثل أكثر من نصف الدخل القومي بالإقليم ولكن هذه الأهمية النسبية أخذت تتضاءل بسبب النشاط الكبير في استخراج المعادن الأخرى .

وبدأ تعدين الأسبستوس في عام ١٩٠٨ واتسع نطاق الإنتاج فزاد من ٦٥ ألف طن سنة ١٩٥٠ إلى ١١٥ ألف سنة ١٩٥٨ وأصبح الآن يشغل المحل الأول من حيث القيمة في الإنتاج للمعدني في روديسيا الجنوبية . ويعتبر هذا الإقليم البلد الأول في إنتاج الأسبستوس ذي الدرجة العالية والثالث من حيث الإنتاج السكلى .

. وأهمية الكروم آخذة في الزيادة السريعة ، ويوجد في مناطق عدة على طول Great Dike وأهم مراكزه في سيلوكوى Selukwe . وكانت صعوبة المواصلات من الظروف التى حذت من الإنتاج ويعد أغلبه للتصدير ، ولكن أمكن التغلب على هذه العقبة بإنشاء الخط الحديدى الجديد إلى لورنزو ماركيزو . وفى ٣١ مارس سنة ١٩٥٧ زاد مقدار ما نقل من هذا المعدن بنسبة ٤٥ في المائة عن السنة التى قبلها .

ومن المعادن التى أخذت تشغل مركزاً هاماً في إقتصاد روديسيا الجنوبية البيلانيت Pelatite والماجيزيت والنحاس . واكتشفت منطقة غنية جداً بالنيكل على بعد أربعين ميلاً غربى بلدة جوتوما Gutooma وأقيم فى عام ١٩٥٧ مصنع تجريبى . هذا وإن فى وجود احتياطات كبيرة من الفحم وخام الحديد ما سوف يؤدى فى المستقبل إلى إقامة صرح إقتصادى أكثر ترابطاً وتكاملاً .

والبيان التالى يوضح إنتاج المعادن الرئيسية وقيمتها بروديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٨ (بالطن القصير الذى يساوى ١٠٠ باوند أو ٩٠٧ ر . من الطن الترى) :

<u>القيمة بالجنيه الإسترلينى</u>	<u>كمية الإنتاج</u>	<u>المعدن</u>
٧٥٩٣٧٢٦	١٢٧١١٥	الأسبستوس
٣٩٧٦٥٣٨	٦١٨٨٢٥	الكروم
٣٣٢٧٨٦٠	٣٨٩٧٢٢٠	الفحم
١٠٠٣٦٩٢	٨٤٣٠	النحاس
٢٠١٧٧٥	١٠٥٧٢٧٢	الحجر الجبرى
٦٩٥٠٥٠٢	٥٥٤٣٨٥	الذهب (بالأوقية)

ولا تلعب الثروة المعدنية دوراً فى نياسالاند إذ كان المعتقد أنها غير ذات قيمة ، كما أن البيض ينظرون إلى هذا الإقليم بوصفه مورداً للأيدى العاملة .

وبالرغم من تخلف عمليات البحث فالمعروف أن هناك احتياطات من البوكسيت تقدر بنحو ستين مليوناً من الأطنان ونسبة الألومينا في الخام ٤٢٫٧ في المائة . ومن المنتظر استغلال البوكسيت لإنتاج الألمنيوم بعد توافر القوة الكهربائية في حالة تنفيذ مشروع وادي شاير . ومن المعادن الأخرى التي ثبت وجودها الأسبستوس والجرافيت واليك والإلنيت « ilmenite » .

أثر التوسع في الإنتاج المعدني

هذا التوسع الكبير حالياً ومستقبلاً في إنتاج الثروة المعدنية له آثار سيئة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ — تجتذب صناعة التعدين الألوف من الإفريقيين الذين يغادرون المعازل ومناطقهم الأصلية وبذلك يقل عدد الأيدي العاملة هناك مما يؤثر تأثيراً ضاراً على الزراعة .

٢ — وتدفق هذه الأعداد الكبيرة يثير مشاكل اجتماعية كبيرة وفي مقدمتها عدم وجود المساكن الكافية ، كما أن الصناعة لا تستوعبها جميعاً ويظل فريق كبير متعطلاً .

٣ — اعتماد الرخاء على بعض المعادن الرئيسية وفي هذا خطر كبير إذ يصبح البلد تحت رحمة الطلب في الأسواق العالمية .

(خامسا) الوقود

من المشكلات الرئيسية التي كانت تواجه اتحاد إفريقية الوسطى خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بنشاط واسع في أعمال التعدين بصفة خاصة ، عدم توافر الوقود إذ لم يكن في وسع شركة مناجم فخم وانسكي Wankie Colliery Company إنتاج القادير اللازمة من الفحم ولهذا كثيرا ما كانت شركات النحاس في روديسيا الشمالية تضطر إلى قطع الأخشاب من الغابات مما يرفع تكلفة الوقود ثلاث مرات بالقياس إلى الفحم ، كما كانت تلجأ إلى استيراد الفحم من اتحاد جنوب إفريقية وأمريكا . ففي سنة ١٩٥٣ ، مثلا كانت هذه الشركات تحتاج إلى ثمانين ألف طناً من الفحم شهريا ولكن شركة وانسكي لم تتمكن من إمدادها بأكثر من ٥٤٠٠٠ طناً . إلا أنه لما أمكن التغلب على العقبة الناشئة من قصور الإنتاج المحلي من الفحم واجهت الشركات مشكلة لا تقل خطورة وتمثل في عجز الخطوط الحديدية الروديسية عن مواجهة الزيادة في إنتاج الفحم والطلب عليه . ففي يناير من عام ١٩٥٦ قدرت الطاقة الإنتاجية لشركة وانسكي بأربعة ملايين ونصف مليون طن سنويا ولكن السكك الحديدية لم تتمكن خلال تلك السنة من نقل أكثر من ٣٧٧ مليوناً ولهذا وجدت الشركات نفسها مضطرة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦ إلى استيراد سبعين ألف طناً عن طريق سكة حديد بنجويلا . وترتب على عدم توافر الوقود فرض قيود على استهلاك الكهرباء ، ولهذا نجد أن مصنع الفيروكروم الذي أنشئ في جويلو Gwelo في أوائل الخمسينات لم يكن يعمل بكامل طاقته الإنتاجية بسبب نقص القوة المحركة .

هذا الذي قدمناه عن النقص في الوقود ليس معناه قصور الاحتياطيات ، بل على العكس من ذلك فإن الأخيرة ، سواء في حالة الفحم أو القوة الكهربائية ، كبيرة القدر حتى وفق البيانات غير الوافية المعروفة حتى الآن ، وتسكن لمواجهة احتمالات التوسع الصناعي في المستقبل .

وتقع مناجم وانسكي على مسافة مائتي ميل إلى الشمال الغربي من مدينة بولاوايو Bulawayo وثمانية وستين ميلا من مساقط مكنتوريا . وتقدر الاحتياطيات بنحو

٥٢٠٠ مليون طن من الفحم القيرى bituminous وقدر كبير منها مما يصلح لإنتاج الكوك . ومعظم الفحم التابع لمناجم الشركة قريب من سطح الأرض ، وتراوح نخانة الطبقة الرئيسية بين ١١،٣٤ قدماً . وفي السنة المنتهية في ٣١ أغسطس ١٩٥٦ بلغ الإنتاج ٣٦٩٥٠٠٠ طن من الفحم ، ٢٤٣٠٠٠ طناً من الكوك ؛ إلا أن الطاقة الإنتاجية لمناجم وانكى تقدر الآن بنحو ١٠ مليون طن في السنة ، بسبب ترشيد الأساليب المستخدمة في التعدين .

ويقدر أن الفحم موجود في منطقة مساحتها ٤٠٠ ميل مربع تقع في إقليم القلد الأدنى والأوسط روديسيا الجنوبية ومعظمها في القسم الشمالى الغربى من هذا الإقليم والباقي في الجنوب الشرقى . ودرس المختصون مشروعاً لاستخراج الفحم من لوبمبي Lubimbi الواقعة على مسافة خمسين ميلاً شرقى وانكى وثلاثين ميلاً شمالى الخط الحديدى ، أو من مكان شديد القرب من كيو كيو Que Que ، والغرض من ذلك خفض تكاليف نقل الفحم إلى مصنع الحديد والصلب القائم على مقربة من رسكوم Riscum . ويقدر احتياطى الفحم في منطقة سابى الغربية West Sabi بنحو ٢٥ رء مليون طن ، ولكنه ليس من النوع الذى يصلح لعمل الكوك ، كما تبلغ نسبة رماد الفحم ٣٥ فى المائة ، وهذه اعتبارات تقلل من قيمته .

واكتشف الفحم كذلك في روديسيا الشمالية شمالى نهر زمبىزى ، كما توجد حقول في نياسالاند وبمضها في جبال فيبيا Vipya بالشمال والبعض الآخر في أقصى الجنوب .

وبالرغم من ضخامة الأرقام المنشورة عن الاحتياطيات « المحتملة » من الفحم ، إلا أنه يبدو أنها دون الحقيقة بكثير ، وما يزال المجال واسعاً أمام مزيد من الدراسات الجيولوجية للتنقيب حتى يتسنى وضع تقدير أكثر دقة .

إلا أنه لا ينتظر التوسع في إنتاج الفحم عنه في الوقت الحاضر بسبب التناقص في الطلب المحلى والخارجى عليه في السنوات الثلاث الأخيرة ، ولذلك نلاحظ هبوطاً في الصادرات من ٧٩٧٠٠٠ ألف طن (١٩٤٨ - ١٩٥٠) إلى ١٤٨٠٠٠ (١٩٥٥ - ٥٧) وهذه نسبة كبيرة ، كما أن استهلاك شركات النحاس انخفض إلى ٨٠٥٧٤٥ طن في سنة ١٩٥٨ بعد أن كان ٩٤٥٧٢٢ طناً في السنة .

التي قبلها . وما من شك أن الكهرباء المتولدة من سد كاريا ومن المشروعات المماثلة التي يعتزم تنفيذها في المستقبل من العوامل التي سوف تقلل من الطلب على الفحم .

الكهرباء

وإزاء ما كانت تعانيه البلاد من النقص في الوقود بذلت جهود كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية ، وكان الاعتماد الأعظم على المحطات الحرارية . وترتب على تلك السياسة أن وصل إنتاج الكهرباء إلى ٢٤٢٢ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٥٧ . والبيان التالي يوضح سرعة التطور واتساع مداه خلال السنوات الممتدة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧ ، والذي جعل من اتحاد إفريقية الوسطى البلد الثاني في إفريقية سواء من ناحية كمية الكهرباء المنتجة أو متوسط نصيب الفرد من الكهرباء ، وهذا التوسع يعكس بطبيعة الحال النشاط الاقتصادي في البلاد .

إنتاج الكهرباء في المدة

(١٩٥٧ — ١٩٤٨)

نصيب الفرد من الكهرباء (بالكيلوات ساعة)			الإنتاج الكلي (بملايين الكيلوات ساعة)			
١٩٥٧ — ١٩٥٥	١٩٥٢ — ١٩٥٠	١٩٤٨	١٩٥٧ — ١٩٥٥	١٩٥٢ — ١٩٥٠	١٩٤٨	
٥٧٥	٤٦١٢٦	٠٠	١٢٦٥	٨٧٧	٠٠	روديسيا الشمالية
٤٩١٢٦	٣٠٦٢٢	١٦٥	١٢٢٩	٦٤٣	٣٣٠	روديسيا الجنوبية

وإضمان الحصول على القدر الكافي من الوقود عقد إتفاق مع « اتحاد التعدين بكاتانجا العليا » تقدم بمقتضاه ابتداء من عام ١٩٥٧ محطة لو مارتينيل Le Martinel (١) إلى شركات النحاس الروديسية كمية من الكهرباء قدرها ٥٠٠ مليون كيلوات ساعة في السنة . وتنقل الكهرباء مسافة طولها ٣٠٠ ميل .

(١) تقع هذه المحطة على نهر لوالابا Lualaba في الكنفو ، وطاقتها ٢٤٨.٠٠٠ كيلوات . والإتفاق المشار إليه يظل قائماً إلى أن يتم إنتاج الكهرباء من مشروع كاريا .

وفي عام ١٩٥٥ بدأ تنفيذ مشروع كاريا ويتضمن :

(أولا) بناء سد على نهر زمبزي ، إرتفاعه ٤٠٠ قدم وطوله ١٨٠٠ قدم .

(ثانياً) إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء على جانبي النهر ، وتكون كل منهما من ست وحدات طاقة كل منها ١٠٠.٠٠٠ كيلوات .

وقد تم إنشاء السد ، وترتب عليه وجود بحيرة صناعية ضخمة طولها ١٧٥ ميلا وعرضها ٢٠ ميلا ، كما أغرقت مساحة من الأرض قدرها ٢٠٠٠ ميل مربع . وفي يناير سنة ١٩٦٠ بدأ نقل الكهرباء إلى مناجم النحاس في روديسيا الشمالية ، وسوف يتم فيما بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ الارتباط بالمحطات الحرارية في سالسبوري وبولاوايو ولوزاكا . وسوف تكون كمية الكهرباء ٨٥٠٠ مليون كيلوات ساعة . ولا شك أن المشروع يؤدي إلى تعديل كبير في مركز القوة المحركة في الاتحاد . وتجري الأبحاث لإنشاء محطات هيدروليكية على نهر كافيو Kafue .

وفي الوقت الذي كان يجري فيه إنشاء سد كاريا جرت توسيعات مهمة في عدد من المحطات الحرارية وأنشئت محطات أخرى ؛ فزادت طاقة محطة لوزاكا بنسبة ١٥٠ ٪ سنة ١٩٥٨ كما تم إنشاء محطة بسالسبوري في عام ١٩٥٧ .

ولم يكتشف البترول حتى الآن في اتحاد إفريقية الوسطى ، إلا أن ثمة تفكير يهدف إلى استخراج من الفحم . هذا ودلت الأبحاث التي أجريت على وجود خامات اليورانيوم ، ونشط التنقيب عنها على نطاق واسع في منطقة نهر مبودزي Mpudzi وكذلك على طول الشواطئ الجنوبية الشرقية لبحيرة نياسا ، وفي إقليم حزام النحاس . روديسيا الشمالية .

قيمة الإنتاج للمعدن
(بملايين الجنيهات الرودية)

السنة	النحاس	الذهب	الكروم	الزنك	الفحم	الرماس	معدن أخرى	المجموع الكلى
١٩٣٩	٩٠٥	٦٠٢	١٠٢	٠٠٢	٠٠٤	—	٢	١٩٠٦
١٩٤٥	١١٠٢	٤٠٦	١٠٨	٠٠٤	٠٠٧	٠٠١	١٠٣	٢١٠١
١٩٤٦	١٢٠٣	٤٠٧	١٠٧	٠٠٣	٠٠٩	٠٠٥	١	٢٢٠١
١٩٤٧	٢٠٠٤	٤٠٥	١٠٧	٠٠٤	٠٠٦	١٠٣	٠٠٦	٣١٠١
١٩٤٨	٢٥٠٩	٤٠٤	٢٠٦	٠٠٨	١٠٧	١٠٢	١٠٢	٣٨٠٧
١٩٤٩	٣١٠٣	٥٠٢	٤٠	١٠٠	٢	١٠٤	١٠١	٤٦٠٩
١٩٥٠	٤٣٠٤	٦٠٤	٤٠٦	١٠٢	٣٠١	١٠١	١٠٦	٦٢٠٩
١٩٥١	٦٢٠٢	٦٠١	٥٠٥	١٠٥	٥٠٩	١٠٣	٢٠٣	٨٧٠٢
١٩٥٢	٧١٠٩	٦٠٢	٦٠٧	١٠٨	٢٠٩	١٠٦	٢٠٨	٩٩٠٧
١٩٥٣	٨٩٠٧	٦٠٣	٦٠٥	١٠٩	١٠٩	٢٠٦	٤٠٦	١١٤٠٥
١٩٥٤	٩١٠٢	٦٠٧	٥٠٩	٢٠١	٢٠١	٢٠٧	٤٠٢	١١٦٠٣
١٩٥٥	١١٦٠٥	٦٠٥	٧٠١	٢٠٥	٢٠٥	١٠٧	٢٠٣	١٤٢٠٥
١٩٥٦	١٢١٠٢	٦٠٧	٨٠٥	٢٠٧	٢٠٨	١٠٨	٥	١٥٢٠٦

(سادسا) المواصلات

كانت الشكك الحديدية والطرق البرية عاجزة بشكل خطير خلال السنوات التالية للحرب الأخيرة عن مواجهة الضغط المتزايد عليها سواء لنقل الفحم من مواطن إنتاجه إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية مما سلفت الإشارة إليه أو للنتجات المعدنية المعدة للتصدير. تلك الظاهرة كثيراً ما ترتب عليها وقف العمل بصفة مؤقتة في مناجم النحاس بروديسيا الشمالية، وتراكم مقادير كبيرة من الأسبستوس والكروم في مراكز الإنتاج، وفرض القيود على الاستهلاك من الكهرباء، ونقص كبير في مواد البناء (١). ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين النشاط الإقتصادي في اتحاد إفريقية وبين وسائل النقل والمواصلات.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الصورة تبدو أشد تعقيداً حين نذكر أن الاتحاد لا يطل على البحر وإنما يبعد عنه مسافات طويلة مما يجعل تكاليف نقل السلع المصدرة أو المستوردة ترتفع بصورة ملحوظة وتصبح عبئاً يحول دون تصدير المنتجات الكبيرة الحجم والقليلة القيمة نسبياً؛ وهذه الحقيقة واضحة في القطاع الزراعي حيث يركز المستوطنون الأوربيون جهودهم في إنتاج ما له قيمة نقدية عالية بالقياس إلى الوزن والحجم مثل الطباق والمواالح والشاي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البعد عن البحر جعل الاتحاد يعتمد على الموانئ الواقعة في البلدان المجاورة وما تشتمل عليه الأخيرة من تسهيلات في النقل. ولقد ظل الاتحاد زمناً طويلاً يتخذ من ميناء يبرا في موزمبيق للنفد الرئيسي لتجارته الخارجية مما ترتب عليه اشتداد الضغط على الميناء حتى كانت السفن تبقى راسية شهوراً قبل أن يصبح في الإمكان تفريغ شحناتها أو شحنها بالمنتجات للمدة للتصدير. ولم يبدأ ذلك الضغط يخف إلا في أواخر عام ١٩٥٥ حين أمكن مد خط حديدي إلى ميناء لورنزو مركيزو في الجزء الجنوبي من موزمبيق. وكذلك يستخدم الاتحاد بعض موانئ اتحاد جنوب إفريقية ولكن من الصعب أن يكون ذلك في صالح روديسيا الشمالية بسبب طول المسافة. وكانت شركات النحاس تستورد بعض حاجتها من الفحم عن طريق

سكة حديد بنجويلا في أنجولا : كما أنه ابتداء من عام ١٩٥٧ أخذت تصدر كميات من النحاس عن طريق السكة الأخيرة وميناء لوبيتو بعد أن تم الاتفاق على إحلالها من الشرط الذي كان يقضى عليها باستخدام السكك الحديدية الروديسية . إلا أن من عيوب استخدام طريق أنجولا ضرورة اختراق أراضي جمهورية الكونغو مما يزيد من طول المسافة . ولا شك أن اضطرار إتحاد روديسيا ونياسالاند إلى استخدام موانئ البلدان المجاورة أدى إلى ربط السكك الحديدية فيه بمثلتها في هذه البلدان مما سوف نشير إليه .

وتبدأ شبكة الخطوط الحديدية الروديسية من أومتالي Umtali إلى سالسبورى وبولاوايو واثنجستون ولوزاكا وحزام النحاس . وهي ترتبط بالبلدان المجاورة على النحو الآتى :

- ١ -- مع سكة حديد بيريرا وكان ذلك الميناء المنفذ الرئيسى لتجارة الاتحاد الخارجية .
- ٢ -- فى عام ١٩٥٥ أمكن وصلها بالسكة الحديدية المتجهة إلى ميناء لورنزو مركيزو .

٣ -- سكة حديد اتحاد جنوب إفريقية عند بلدة مافيكنج Mafeking

- ٤ -- سكة حديد « الكونغو الأذنى -- كاتانجا » ومنها إلى ميناء لوبيتو عن طريق سكة حديد بنجويلا .

أما فى نياسالاند فهناك خط حديدى واحد رئيسى يمتد من سالبا على بحيرة نياسا إلى ميناء بيريرا . وتعتبر هذه البحيرة من أهم وسائل النقل المائية الداخلية بالإقليم ولكن يحد من أهميتها تعرضها لمواصف خطيرة تهب من وقت إلى آخر ، وتفاوت مستوى الماء فيها ولذلك فمن النتائج التى سوف تترتب على تنفيذ مشروع وادى شابر تثبيت مستوى الماء مما يتيح الملاحة المنتظمة على الدوام .

وهناك مشروعات عدة تهدف إلى تحسين شبكة اللواصلات الحديدية ، أهمها :

- ١ -- ربط خط « جويلو - أومقوما » فى روديسيا الجنوبية بالخط الرئيسى عند أودزى Odzi قرب أومتالي مما يوفر مسافة طولها ١٥٠ ميلا بالنسبة إلى الصادرات من روديسيا الشمالية وجنوبى غرب روديسيا الجنوبية .

- ٢ -- إنشاء وصلة بين سينويا فى روديسيا الجنوبية وكافيو فى روديسيا الشمالية

وبذلك تقل المسافة من لوزاكا وحزام النحاس إلى سالسبورى ويرا بحوالى ٥٠٠ ميل .

٣ — ربط السكك الحديدية فى الاتحاد بشبكة تنجانيقا وبذلك يتسنى استخدام موانئ البلد الأخير مثل دار السلام ويساعد على زيادة الارتباط التجارى بين البلدين . وهذا المشروع يتفق مع السياسة التى ترى إلى إنشاء اتحاد كبير فى شرق إفريقيا من أوغنده وكينيا وتنجانيقا وتتضم إليه نياسالاند وروديسيا الشمالية إذا انفصلتا عن اتحاد إفريقيا الوسطى (١) .

٤ — إنشاء خط حديدى مباشر إلى ساحل المحيط الأطلسى عند Baio dos Tigres أو موزامبيدس فى أنجولا ؛ أو تحقيق الإتصال المباشر بسكة حديد بنجويلا دون الحاجة إلى المرور عبر أراضى الكنفو .

٥ — ضرورة تحسين الخطوط الحديدية الحالية وتجديد العربات والقاطرات .

الطرق البرية

ويبلغ طول الخطوط البرية فى الاتحاد أكثر من ٦٣٥٠٠ ميل ، منها ما طوله ١١٠٠٠ ميل يعتبر من الطرق الرئيسية . والطرق البرية تربط للرا كز الرئيسية بعضها ببعض وكذلك بالبلدان المجاورة . أما الطرق الفرعية فالغرض منها خدمة المناطق الزراعية .

وقد تضمن مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ — ٥٩) إتفاق ٦٣٣ مليون جنها (بخلاف تكاليف مشروع سد كارييا) ، وخصصت أكبر نسبة وقدرها أربعون فى المائة للسكك الحديدية والطرق والسكبارى وغير ذلك مما يرفع مستوى المواصلات فى البلاد .

(١) راجع فى هذا الموضوع كتابنا « مستقبل كينيا واتحاد إفريقيا الشرقية » القسم الثانى

(سابعاً) الصناعة

ما تزال الصناعة في اتحاد إفريقية الوسطى تجتاز المراحل الأولى من تطورها بالرغم من سرعة التقدم الذي تحقّق في السنوات الأخيرة وبخاصة في روديسيا الجنوبية بحيث صارت الصناعة تمثل حوالى ١١ في المائة من الإنتاج الكلى في الاتحاد . وما من شك أن هذا التقدم ينبىء بالكثير من الإحتمالات التى سوف يتمخض عنها المستقبل . إلا أننا نلاحظ على الصناعة في الأقاليم الثلاثة اختلافا نوعياً وكمياً . فهى في نياسالاند عنصر قليل الأهمية من عناصر اقتصادها وتقتصر بصفة كلية على معالجة واعداد الغلات النباتية النقدية مثل الشاي والقطن . وكذلك تنصب عملية التصنيع في روديسيا الشمالية على معالجة المعادن المنتجة من حيث تركيزها وصهرها وتنقيتها . أما في روديسيا الجنوبية فالصناعة تتميز بالتنوع بحيث أصبحت تشمل معظم المجالات الهامة . وفضلاً عن هذا فتقدمها كان سريعاً ومطرداً . وما يشهد بهذا أنه فيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥١ زاد عدد المنشآت الصناعية (بالآلاف) من ٢٩٠ إلى ٧٢٣ ، وارتفع عدد العاملين (١) فيها (بالآلاف) من ١٨ إلى ٦٨ ، فكانت الزيادة في العمالة كانت أربع مرات وهى نسبة كبيرة تدعو إلى الدهشة . وصارت الحركة التصنيعية قدما فيما بعد عام ١٩٥١ ، بحيث لو اعتبرنا الرقم القياسى للإنتاج يساوى (١٠٠) في سنة ١٩٥٣ فإننا نجد أنه ارتفع إلى ١٥٧ في سنة ١٩٥٧ مقابل ٨٩ سنة ١٩٥١ وهى زيادة تبلغ حوالى ٧٦ في المائة .

ومن الأدلة الأخرى على النشاط الصناعى أنه فيما بين عامى ١٩٥٤ - ١٩٥٧ مثلاً هبطت نسبة (%) الواردات من المنسوجات من ١١٥٧ إلى ٨٢١ من مجموع واردات الاتحاد ، بينما زادت في حالة المواد الأساسية .

ويرجع هذا التقدم الصناعى إلى أسباب عدة نذكر منها :

(أولاً) ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية انقطاع ورود الكثير من المنتجات الاستهلاكية ومن هنا وضحت الضرورة التى تدعو إلى إقامة الصناعات التى تخرج أمثال هذه السلع .

(١) وهؤلاء يشملون الموظفين الفنيين والإداريين والكتّابيين والعمال اليدويين من الأوربيين والإفريقيين .

(ثانياً) وبالرغم من انتهاء الحرب ظلت أسعار السلع المستوردة مرتفعة لمدة سنوات فكان ذلك دافعاً على التوسع في الإنشاءات التي قامت خلال الحرب .

(ثالثاً) زادت هجرة الأوربيين إلى الاتحاد وبخاصة إلى روديسيا الجنوبية في فترة ما بعد الحرب، وتعين تدير أعمال زاولونها . وبالرغم من وجود مساحات كبيرة مخصصة للبيض وذات إمكانيات وافرة للاستغلال الزراعي ، إلا أنه لم يكن من اليسير استخدام الأيدي العاملة الأوربية الأصل والتي وفدت على البلاد ، في الزراعة بسبب الاعتماد على العمال الإفريقيين الذين كان أصحاب المزارع يفضلونهم نظراً لضآلة الأجور التي تدفع لهم . وعلى ذلك كان من الطبيعي تنشيط الصناعة حتى يكون فيها وفي الحرف الأخرى الناشئة عنها والمرتبطة بها مجال للمهاجرين البيض .

(رابعاً) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاتحاد بعد الحرب . وإذا كان اهتمامها الأساسي إنصب على التعدين والنقل وتوليد الكهرباء ، إلا أن جانباً منها اتجه نحو الصناعات التحويلية ، ولذلك نرى أن أول مصنع للأسمت قام في سنة ١٩٥٠ بفضل « هيئة تنمية المستعمرات » التي قدمت مليوناً من رأس المال اللازم للمشروع والبالغ ١٣ مليون جنيه ، وقدمت الحكومة المحلية الباقي .

(خامساً) اضطلاع الحكومة بدور إيجابي مباشر في عملية التنمية الصناعية ، ومن ذلك أن صناعة الحديد والصلب أقامت منشآت تملكها الدولة وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٥٧ إذ انتقلت إلى أيدي شركة خاصة . وامتد التدخل الحكومي إلى ناحية أخرى غير مباشرة فقد كان الغرض الرئيسي من التعريف الجمركية الصادرة في يوليو سنة ١٩٥٥ تشجيع المشروعات الصناعية الجديدة ومساعدتها على الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية .

أهم الصناعات

وتمثل صناعة المواد الغذائية (بما في ذلك للمشروعات على اختلاف أنواعها) حوالي ربع الإنتاج الصناعي في روديسيا الجنوبية مقابل ٣٠ في المائة في حالة مواد البناء مثل الأسمنت والمواد الخرسانية . وأنشئت مصانع إنتاج الأسمنت في بولاوايو وساليسبوري وكولين بون Colleen Bawn (وكلها في روديسيا الجنوبية) ، كما تقوم هذه الصناعة في روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وارتفع إنتاج الأسمنت (بالآلف طن) من ٧١ سنة ١٩٤٨ إلى ٦٥٧ سنة ١٩٥٧ . وفي السنة الأخيرة أقيم مصنع

في بولاوايو لعمل الأسمنت من الأسبستوس . وتعتبر بلدة أومتالي Umtali أهم مركز لعمل الخرسانة المسلحة .

وصناعة المنسوجات تسير باطراد في طريق التوسع السريع ؛ وكانت بداية الحركة . صنعا لعمل المنسوجات القطنية في جاتوما وتلاه إنشاء اثني عشرة مصنعا للغزل وأكثر من ستين مصنعا لعمل الملابس . وفي عام ١٩٥٥ أفتتح مصنع جديد للغزل في أومتالي ويشغل كذلك بعمل الزكائب من الجوت .

وتشمل الصناعات الكيماوية عمل الأسمدة والزيوت النباتية والصابون والبويات والكبريت والمفرقات وحامض الكبريتيك والورق ، كما أنشئ مصنع في بولاوايو لعمل إطارات الكاوتشوك ويستورد حاجته من المطاط الطبيعي . وتعتبر الأقاليم الوسطى في روديسيا الجنوبية مركز صناعة الحديد والصلب ، وحين تولت إحدى الشركات الخاصة أمر تلك الصناعة وضمت برنامجا للتجديد والتوسع بحيث ترتفع الطاقة الإنتاجية إلى ١٥٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ كمرحلة أولية في تنفيذ هذا البرنامج .

وتجرى في مواطن الإنتاج عمليات صهر وتركيز وتنقية المعادن مثل النحاس والكوبالت والقصدير والرصاص ، وقد تقدمت صناعة النحاس الكهربائي بخطوات واسعة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . وكذلك بدأت في روديسيا الجنوبية صناعة الأدوات الحديدية البسيطة ، والصناعة الهندسية الكهربائية التي قامت بإنشاء مصنع في بولاوايو وينتج مواتورات قوة الواحد منها خمسة أحصنة .

مستقبل الصناعة

إن إمكانيات التقدم الصناعي وافرة في اتحاد إفريقية الوسطى بسبب وجود الكثير من المقومات الأساسية اللازمة :

(أولا) وفرة الخامات الزراعية والمدنية وتنوعها مما يتيح قيام الكثير من الصناعات ، فهناك القطن والزيوت النباتية والطباق كما تساعد الظروف المناخية على زراعة غلات أخرى كثيرة تصلح للأغراض الصناعية . والمجال واسع أمام التوسع في تربية الماشية وبذلك تقوم صناعات اللحوم والجلود والأدوات الجلدية على نطاق واسع . وجزء من الغابات الموجودة بالبلاد ينتج خشب التاك ، إلا أن معظم الغابات

قليل الأهمية من الناحية الصناعية ولهذا يمكن وضع برنامج طويل الأمد لزراعة غابات تضم أنواعا من الأشجار التي يمكن أن تكون لها أهميتها الصناعية . والمعادن التي يجري إنتاجها حالياً كثيرة ومتنوعة كما أن الاحتياطي منها كبير .

(ثانياً) توافر الأيدي العاملة وخصوصاً الإفريقية منها .

(ثالثاً) توجد القوة المحركة بوفرة فهناك احتياطيات ضخمة من الفحم فضلا عن الإمكانيات الواسعة في إنتاج الطاقة الكهربائية .

(رابعاً) والسوق المحلية عامل مشجع ، فعدد الأوربيين كبير ويتزايد وقدرتهم الشرائية عالية بسبب ارتفاع مستوى الدخل ، إلا أن العنصر الأوربي وحده غير كاف من ناحية استهلاك المنتجات الصناعية ومن هنا تبدو أهمية السوق الإفريقية نفسها ولكن هذه لا يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً إلا إذا ارتفع مستوى معيشة الإفريقيين بشكل محسوس وبذلك تتوافر لديهم القوة الشرائية اللازمة .

غير أن التقدم المنتظر في الصناعة يصطدم بعقبة خطيرة تتمثل في السياسة العنصرية المتبعة في الاتحاد . فأجور العمال الإفريقيين منحطة بشكل ظاهر ، ويعاملون في المدن والمراكز الصناعية بوصف كونهم عنصراً غير دائم وبذلك تفتقر حياتهم إلى الاستقرار والطمأنينة . وهم كذلك محرومون من الارتقاء إلى مرتبة الأعمال الفنية والحاذقة وذلك نتيجة مترتبة على سياسة حاجز اللون colour bar السائدة .

وأكثر من هذا فإن السياسة المتبعة تهدد بالانفجار الذي يمكن أن يصنف بكيان الاتحاد ذاته وها نحن أولاء نسمع نياسالاند وروديسيا الشمالية تطالبان بالانفصال عنه إذا لم تعدل الأوضاع على النحو الذي يجعل الأمر في أيدي الأغلبية . وعدم استقرار الأوضاع السياسية يهدد النهضة الصناعية من ناحية أخرى . فالمعروف أن رؤوس الأموال الأجنبية ظلت تتدفق على الاتحاد بمقادير كبيرة لمزاولة شتى أنواع النشاط الاقتصادي ، إلا أنها الآن تشعر بالتردد الواضح بل والخوف من الاستثمار في هذا البلد الذي يمكن القول بأن مصيره في الميزان . وهذا الخطر تشعر به الشركات الصناعية الكبرى وبدأت تحذر من مغبة استمرار التوتر في العلاقات بين الأقلية الأوربية والأغلبية الإفريقية .

(ثامنا) التجارة الخارجية

بالرجوع إلى البيانات الخاصة بتجارة الإتحاد الخارجية في السنوات الخمس الأخيرة نجد أن صادراته تشمل طائفة كبيرة من السلع مثل الطباقي والشاي والجلود واللحوم ثم النحاس والكروم والزنك والرصاص والكوبالت والأسبستوس والذهب . إلا أننا نلاحظ على تلك القائمة أمرين على جانب كبير من الأهمية ، أولهما أن تلك السلع جميعاً من المواد الأولية النباتية والمعدنية ، سواء أكانت بصورتها الخام كلية أم أدخلت عليها بعض عمليات أولية من تركيز وصهر وتنقية ولكنها لا تدخل في نطاق الصناعات التحويلية بمضاهيها الدقيق . ومعنى هذا أن السلع الصناعية ليست عنصراً يذكر في صادرات الإتحاد وإن اشتملت على قدر من المنسوجات إلى البلدان المجاورة ، وهذا راجع - كما أوضحنا - إلى أن الصناعة ما زالت تمر في طور الأول من النمو . والأمر الثاني أنه بالرجوع إلى الأرقام المتعلقة بقيمة السلع المصدرة نلاحظ أن سلعتين فقط وهما النحاس بنوعيه (الخام والكهربائي) والطباقي يمثلان حوالي سبعين في المائة من مجموع الصادرات ، وبذلك يندرج الإتحاد في زمرة البلدان التي يعتمد اقتصادها على عدد محدود للغاية من السلع مما يجعله تحت رحمة البلدان الصناعية الكبرى ، ولعل هذه الظاهرة من عوامل ضعف اقتصاد الروديسيتين ونياسالاند .

وفي عام ١٩٥٥ بدأ العمل في مشروع التنمية الأول (١٩٥٥ - ١٩٥٩) ومشروع سد كاريبا الكبير ، ويتضمن الأول خططاً لتحسين الزراعة ودعم الصناعة وتوسيع شبكة المواصلات وإقامة البنى والمنشآت وغير ذلك . وكان طبعاً أن يبدو أثر تنفيذ هذين المشروعين على واردات البلاد خلال السنوات القلائل الأخيرة فتناقصت الواردات من المنسوجات بسبب النشاط الذي تحقق في صناعة النسيج وعمل الملابس . وفي الوقت نفسه زادت الأهمية النسبية للواردات من الآلات ومعدات النقل ، والمعادن والصناعات المعدنية ، والمواد الكيماوية وبخاصة الأسمدة والمفرقات ، والمواد الأساسية ، والبتروك والمشتقات البترولية .

وقد بلغت قيمة الصادرات والواردات ١٣١٤ ، ١٥٧٢٦ مليوناً من الجنيهات على التوالي في عام ١٩٥٨ أي أن نصيب الفرد من مجموع التجارة الخارجية كان ٣٧

جنيتها وهو رقم طيب بالنسبة إلى الكثير من البلدان الإفريقية . وفيما يلي بيان بقيمة السلع المصدرة والمستوردة الرئيسية في السنة للشار إليها (بالآلاف جنيه) :

الواردات	الصادرات
٦٧٩٤٧	٦٧٩٦٤ نحاس (بنوعيه)
٣٧٩٤٠	٢٧٨٣٢ طباق خام
٤٠٥٥	٧٣٩٦ أسبستوس خام
٣٠٨٢	٢٩٥٥ شاي
٣٤٧٥	٣٠٢٥ كروم خام
١٩٣٢	٦٧٧٩ ذهب
٣٣٤٠	١٤٣١ معدن الكوبالت
٤٥٥٢	أسمدة
٢٢٠٨	آلات زراعية
٣٠٨٠	قاطرات وأجزاء غيار

العلاقات التجارية

ويلفت النظر بالنسبة إلى اتجاهات التجارة الخارجية :

(أولاً) معظم التجارة مع بلدان العالم الرأسمالي وبخاصة إنجلترا واتحاد جنوب جنوب إفريقية والولايات المتحدة الأمريكية . وتشغل الدولة الأولى مركز الصدارة سواء في الصادرات أو الواردات كما يتضح من البيان التالي (بالآلاف جنيه) :

السنة	مجموع تجارة الاتحاد الخارجية	تجارة الاتحاد مع المملكة المتحدة
١٩٥٦	٣٣٨١٦٤	١٦٦٥٨٧
١٩٥٧	٣٥٩٨٧٤	١٤٣٣٣٥
١٩٥٨	٢٨٩٠٣٧	١٢٠١٦٧

(ثانياً) يعتبر اتحاد إفريقية الوسطى على رأس البلاد ذات العلاقات التجارية مع القارة الإفريقية . ففي عام ١٩٥٧ مثلاً كانت تجارته الخارجية مع البلاد الإفريقية تمثل ٢٦٩٪ من التجارة مع جميع البلدان، وكانت النسبة في الواردات والصادرات ٣٦٢ ، ١٨١ في المائة على التوالي . غير أنه يجب أن نشير إلى أن الشطر الأكبر من تجارة الاتحاد الإفريقية مع اتحاد جنوب إفريقية .

الفصل السابع

امكانيات افريقية الشرق

القسم الأول

تقرير اللجنة الملكية

شكلت اللجنة الملكية لإفريقية الشرقية بعد أن بعث حاكم كينيا في ذلك الحين ، السير فيليب ميتشل ، برسالته عن « الأرض والسكان في إفريقية الشرقية » والتي أوصى فيها بضرورة القيام بدراسة استقصائية .

وحدد القرار الصادر بتشكيل اللجنة المهام التي نيّطت بها وهي أنه إزاء الزيادة السريعة في عدد الإفريقيين وازدحام السكان الشديد في مواطن معينة يجب فحص التدابير اللازمة لرفع مستوى المعيشة بما في ذلك إدخال رأس المال لتمكين الفلاحين من تنمية الإنتاج وتوسيع نطاقه . وعهد إلى اللجنة وضع التوصيات وبخاصة فيما يتعلق بإدخال أساليب أفضل لمزاولة عملية الزراعة ، والتعديلات التي لا بد منها على أساليب الحياة القبلية التقليدية ، وفتح الأراضي التي لم تستغل استغلالا كاملا بعد ، وتنمية النشاط الصناعي ، وبحث ظروف العمل مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأحوال الاجتماعية ونمو عدد سكان المدن ، والمشكلات الاجتماعية الناشئة عن ازدياد عدد السكان الدائمين بالمدن والذين يشتغلون بالصناعة . وطلب إلى اللجنة إذا رأت ذلك ضروريا ، إنشاء الرأي بشأن السياسة المتعلقة بمسائل أخرى مثل التعليم والصحة العامة ، وأن تدرس الاتجاهات المحتملة بصدد السكان ، وأن تأخذ في الاعتبار الإلزامات القائمة فيما يتصل بضمان الأرض المحجوزة لمختلف الأجناس والجماعات في مختلف أجزاء الأقاليم التي تشملها الدراسة .

وقد رأينا أن نخصص القسم الأول من هذا الفصل لنشر خلاصة هذا التقرير كما أوردها وليم ا. هانس في كتابه «التطور الاقتصادي الإفريقي» . (١) ونود أن نقول إنه بالرغم من كون هذا التقرير خاصا بإفريقية الشرقية البريطانية وهي بلاد أوغنده

وتجانيقا وكنيا ، إلا أن الملاحظات التى تضمنها تنطبق على الكثير من البلدان الإفريقية ، كما أن التوصيات التى تقدم بها جديرة بالنظر والاهتمام .

(١) المظاهر الطبيعية

تقع كينيا وتجانيقا وأوغنده بين المحيط الهندى والبحيرات العظمى فى إفريقيا الوسطى ، ومنها تكون كتلة متماسكة تبلغ مساحتها ٦٤٢ر٧٢٨ ميلا مربعا من اليابسة ، ٣٨ر٩٠١ ميل من المسطحات المائية . ونكاد نلتقى فيها بكل المظاهر الطبيعية ، فمن جبال مرو Meru وكليمنجارو التى تغطى قممها الثلوج الدائمة إلى الحزام الساحلى الحار الرطب ، ومن الصحارى القاحلة بالمديرية الشمالية فى كينيا إلى المروج النضرة التى تكسو الهضبة العالية .

والتباين كبير فى المناخ ، فهناك المدارى المطير ثم الصحراوى ، إلى جانب المناخ المعتدل الذى تتميز به الارتفاعات فى الجهات المدارية . ويختلف معدل المطر من حوالى خمس بوصات فى المديرية الشمالية من كينيا إلى حوالى خمسين بوصة فوق الحزام الساحلى وحوض بحيرة فكتوريا ، بينما يقرب فى بعض الأنحاء الجبلية من مائة بوصة . ويسقط المطر فى أجزاء كثيرة من كينيا وأوغنده وفى جزء من تجانيقا خلال فصلين من العام ، بينما يقتصر فى بعض الأجزاء الأخرى على فترة قصيرة جداً مما يحول دون نضوج محاصيل عدة . وئمة نواح مصدر أمطارها ما يهب عليها من عواصف قليلة ولكنها بالغة العنف .

الأقاليم الطبيعية الأساسية

يمكن تقسيم إفريقيا الشرقية إلى أقاليم طبيعية أساسية أربعة ، وهى الحزام الساحلى ، والسهل الساحلى الذى يقع وراءه ويرتفع إلى ٢٠٠٠ قدم ، وهضبة إفريقيا الشرقية الرئيسية ، ومنخفض بحيرة فكتوريا . والحزام الساحلى الذى يتراوح عرضه بين عشرة أميال وأربعين ميلا ، منطقة يكثر المطر نوعا فى وسطها ثم يتضاءل كلما اتجهنا صوب حدود الصومال وجنوب نهر روفيجى Rufiji . وتتفاوت أنواع التربة ، فمن الطبقات الرسوبية الحصية فى دالات الأنهار إلى الطبقات الحشنة للرجانية غير الحصية التى تمت جهاش شامعة .

أما السهل الساحلى فيمتد إلى وراء الإقليم الأول ويعرف باسم منطقة نيكـا Nyika فيضم الشطر الأـكبر من المديرية الشمالية بكينيا وكل المنطقة الجنوبية من تنجانيقا ، والقسم الأوسط منه أشبه بمنق زجاجة ويبلغ عرضه من تانجا إلى الداخل مائة ميل . وأقل المطر في الشمال حيث تسود الصحراء والإستبس ويفتقر الأهالى البدو إلى الأمن الإقتصادى بسبب قلة المياه السطحية . ثم يزداد في اتجاه الجنوب حيث يمكن أن يصل المتوسط إلى ٢٠ بوصة فأكثر وإن اختلف من سنة إلى أخرى . والتربة خفيفة بوجه عام وقابلة للتآكل وتنفذ خصوبتها بسهولة . ويعظم تركز الزراع الإفريقيين حيث التربة الرسوبية في المناطق الواقعة على طول الأنهار مثل تانا وجالانا وروفيجى . إلا أن في معظم الإقليم مناطق مسكونة متناثرة يكاد إنتاجها يكفى غذاء أهلها . وقلة الماء بالإضافة إلى ذبابة تسمى من العوامل التى تحد من التوسع في استغلال هذا السهل . وتنشق المنطقة مكونة سلاسل من التلال وقما عالية يزداد فيها المطر كما توجد التربة البركانية الخصبة ، وبذلك يمكنها توفير العيش لعدد كبير من الزراع الإفريقيين .

والهضبة الأساسية جزء من الهضبة التى تمتد من إثيوبيا إلى إقليم الرأس (من اتحاد جنوب إفريقية) ويتراوح إرتفاعها بين ٤٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وتقسمها الأخاديد الشقية إلى قسمين . وتقوم على جوانب هذه الأودية مرتفعات تبلغ في بعض الجهات ٣٠٠٠ قدم . وتتكون الأجزاء الشمالية والجنوبية الشرقية من الأخدود الشرقى من أرض جافة غير خصبة ويكسوها العشب القصير ، والمطر قليل لا يمكن الاعتماد عليه . إلا أن جزءه الذى يخترق مرتفعات كينيا يضم أرضاً جيدة تصلح لقيام المزارع الكبيرة حيث يمكن التغلب على مشكلات المياه ، كما توجد مناطق صغيرة يفرز فيها المطر . أما الأخدود الغربى الأقل ارتفاعا فجاف وحار نسيما ، والتربة بوجه عام ليست خصبة . وبين الأخدودين يقع منخفض بحيرة مسكتوريا .

وفي الهضبة كتل جبلية أكبرها يضم مرتفعات كينيا وبعض الجهات المجاورة؛ والمناطق الجبلية الرئيسية في تنجانيقا عبارة عن سلاسل كليمنجارو ومرو وأوزمبارا وبارى وأولوجورد والمتسيف الواقع عند رأس بحيرة نياسا . ويوجد جبل إلجون Elgon على حدود كينيا وأوغنده ، بينما في أوغنده نفسها تقع سلسلة روتورى ومرتفعات كاجوزى على طول حدود الكنفو ورواندا أورندى .

وفي هذه الهضبة يعظم تنوع النبات بسبب التباين البالغ في الارتفاع والذي ينعكس أثره على المطر ودرجة الحرارة . ويتراوح الاستغلال الزراعى بين الزراعة المختلطة الكثيفة كما تمارسها قبيلة كيكويو وبين الرعى القبلى من جانب الرعاة البدو مثل قبيلة ماساى . وقد يختلف المطر من ١٠ بوصات إلى ١٠٠ بوصة . ويقدر أن حوالى نصف مساحة مرتفعات كينيا لا يصلح للزراعة . وكانت الغابات تغطى الكثير من المناطق الجبلية . ويتركز السكان فى الجهات ذات التربة الخصبة والمطر الغزير وهذه هى المناطق التى تتور فيها المشكلات الرئيسية .

ويشتمل منخفض بحيرة فسكتوريا على جزء كبير من أوغنده ومديرية نياتزا بكينيا وجانب من مديرية البحيرة فى تنجانيقا . والمطر كثير ومنتظم حول النصف الشمالى وأقل من ذلك فى الجنوب ، والأجزاء الأشد جفافاً صالحة للمزارع الواسعة التى يربى فيها الحيوان . والأجزاء الغزيرة الأمطار تضم مناطق واسعة تغطىها الغابات . ويضم المنخفض جزءاً طيباً من الأرض الزراعية ذات الدرجة العالية من الخصوبة .

الصعاب الطبيعية فى الإقليم بوجه عام .

والتنمية فى إفريقية الشرقية تصطدم بصعاب طبيعية منها :

(أولاً) قلة الأمطار ، والظروف الجيولوجية تجعل عملية حفر الآبار كثيرة التكاليف وغير مضمونة النتائج .

(ثانياً) إرتفاع درجة البخر والتربة المسامية من المشكلات التى تواجه عملية المحافظة على المياه السطحية .

(ثالثاً) ذبابة تسي تسي تؤثر فى كلا الإنسان والحيوان فى ثلثى تنجانيقا وثلث أوغنده وحوالى العشر من كينيا .

(رابعاً) المناطق ذات الإمكانيات الزراعية والموارد للمدينة المعروفة متناثرة متباعدة مما يجعل من إنشاء اللواصل عملية باهظة التكاليف .

على ضوء الإعتبارات السابقة جميعاً تؤكد اللجنة أهمية حسن استخدام المساحات المحدودة ذات الإنتاجية العالية .

سكان إفريقيا الشرقية

في أواسط عام ١٩٥٦ بلغ عدد سكان إفريقيا الشرقية ٢٠٠.١٩٩.٠٠٠ نسمة منهم ٩٧.٣٨٠ في المائة من الإفريقيين ، وهؤلاء ليسوا مجموعة متجانسة ولكنهم ينقسمون إلى قبائل مختلفة كثيرة أكبرها كيكويو وسوكوما وجاندا . وما يزال الأوربيون قلة من الناحية العددية ، ومن مجموعهم البالغ ٩٣.٨٠٠ نسمة في عام ١٩٥٦ نجد ٥٧.٧٠٠ في كينيا ، ٢٥.٧٠٠ في تنجانيقا ، ٨.٤٠٠ فقط في أوغنده . والآسيويون أكثر عدداً ، ففي السنة ذاتها كان عدد العرب ٥.١٩٠٠ ، والآسيويين ٢٨.٢.٦٠٠ نسمة ، ويقوم جميع الآسيويين تقريباً في المدن المراكز التجارية .

الإفريقي المتغير

حينما وفد الأوربيون كان الإفريقي في الغالب يستخدم الأرض إما مزارعاً يزاول الزراعة المتقلة وإما راعياً يشترك مع أفراد جماعته في الرعى وموارد الماء ؛ وفي كلتا الحالتين اتسمت الحياة بانتقاء الأمن والطمأنينة ، وتوقف البقاء على مقدرة الجماعة في مواجهة الأخطار الطبيعية والبشرية التي تتعرض لها . أما التوازن بين الإنسان وبيئته الطبيعية والذي يكفل البقاء للأول كما يحول دون تدهور الأخيرة فكان يتحقق عن طريق سلسلة من الأوبئة التي تؤثر في الإنسان والحيوان ، والمجاعات الدورية الطابع ، وما كانت تشنه القبائل ضد بعضها البعض من الغزوات والحروب .

ولكننا اليوم أمام صورة من تفكك في المجتمع الإفريقي وعادات وتقاليد في حيازة الأرض واستخدامها آخذة في التغير بدرجات متفاوتة . ويختلف معدل التغير ودرجته بين جهة وأخرى ؛ ففي قسم كبير من تنجانيقا الوسطى وشمالى أوغنده تسكد التغيرات الطارئة على الأساليب التقليدية في الحياة أن تكون غير ملموسة ، بينما على النقيض من ذلك نجد رجل المهنة الإفريقي المدرب تحول إلى شخص متأثر بالثقافة الغربية . وبين هذين الطرفين للتناقضين يمكن أن نستشف جميع درجات التغير .

وتلخيصاً للموقف الراهن الذي يعيش فيه الإفريقي اليوم تذكر اللجنة أن جانباً

كبيراً من المجتمع الريفي ما يزال دارجاً على أسلوب الزراعة التقليدية المتقلبة وتربية الحيوان في مراعي شاسعة ، وعلى أساس إشباع الحاجيات المحلية ، ذلك الأساس الذي لم يؤثر فيه العوامل الأجنبية إلا قليلاً . ومع هذا ففي المناطق التي حبستها الطبيعة بمزايا خاصة أى التي أدى تخطيط الحدود ونقل الأرض فيها إلى تثبيت مستوى الزراعة ، تلقى أهلها يجدون أن الأساليب التقليدية قد ترتب عليها تفتت التربة وفقدان خصوبتها . وإذا طرد تدهور أحوال هذه المناطق ونشوء حاجات جديدة راح الإفريقي يسعى إلى التماس مصادر جديدة للدخل عن طريق العمل في المزارع (التي يملكها الأوروبيون) والمدن . وفي هذه الأعمال الجديدة لم يجد أماناً ثابتاً له ولأسرته ، فعاش وإحدى تدميه في محل العمل والأخرى في المنزل ، وطغى عليه شعور الاحتفاظ بالأرض التي هي الموثل الأخير الذي يستطيع العودة إليه . هذا الإدراك ولد الشك من ناحية المحاولات التي أريد منها تغيير استخدام الأرض أو الحياة من أجل منفعة ، وبذلك أدى إلى ازدياد تدهور الموقف .

وجد الفلاحون والعمال الإفريقيون أن الأسس التي تقوم عليها حياة الجماعة تسير في طريق التفكك ، وأدرك المتعلمون الذين ينظر إليهم الناس في العادة التماساً للقيادة ، أن مركزهم الشخصي إزاء الأجناس الأخرى تحيط به صعوبة كبرى ، وهذا غالباً ما تولد عنه الشعور بالمرارة بل والكراهية أحياناً .

أما من الناحية الإيجابية فإن الإفريقيين أنقذوا من الأمراض الوبائية والمجاعة ، فدرت عليهم المحاصيل النقدية ثراء نسبياً ، ونجحت في مناطق كثيرة الحملة التي شنت على تآكل التربة ، ونمت هنا وهناك بذور الأساليب الزراعية الجديدة . فالأعداد المتزايدة من الإفريقيين في الزراعة والشروعات والصناعات والحكومة تسكتسب خبرة ومهارة فنية مما يقتضى جزاء مادياً بالمعدل الذي يجعل في الإمكان توفير الطمأنينة لها ولأسراتها . وأخيراً فإن التعليم والسيحية ساعدا الإفريقي ، على الأقل بصفة جزئية ، على مواجهة الظروف المتغيرة التي يعيش في ظلها .

اقتصاديات الأقاليم

بالرغم من نواحي التقدم التي تلفت النظر نحو قيام اقتصاد تجارى حديث . ما يزال السكان جميعاً تقريباً يعيشون في الفقر ، الذي يرتد إلى حد كبير إلى كون

نسبة صغيرة من موارد إفريقية الشرقية مخصصة لإنتاج سلع وخدمات من أجل الإقتصاد النقدي الحديث وزادت حدته بسبب القيود والنواهي التي تشيع داخل الإقتصاد والتي تعتبر مظهراً للنظام القبلي الذي يقوم عليه المجتمع من جهة ، ومن خلق السياسة العامة من جهة أخرى . ونستطيع القول على صورة التعميم إن إفريقية الشرقية تمثل ما يوصف عادة بالإقتصاد المزدوج ، قطاع الإنتاج من أجل إشباع الحاجات المحلية من ناحية ، والقطاع النقدي من ناحية أخرى .

وفي كل من الأقاليم الثلاثة يرتبط الإقتصاد النقدي بالأسواق العالمية بسبب المنتجات الزراعية الأولية ، فحوالي ٦٠ في المائة من قيمة الصادرات المحلية يتكون من عدد صغير من المنتجات الرعوية أو الزراعية . ومع ذلك فمساهمة قطاعات الإقتصاد الأخرى وإن بدت صغيرة نسبياً ، ذات شأن يذكر .

الزراعة : إستغلالها وإمكانياتها .

وبعد دراسة أساليب الاستغلال الزراعي وإمكانيات الزراعة في إفريقية الشرقية قدرت اللجنة أنه إذا حكمنا بمقدار المطر ومدى الإعتماد عليه فإن حوالي نصف المساحة يجب أن يعتبر رعويًا بصفة أولية ، والربع يتراوح بين مناطق الرعي والزراعة ، وأقل من الربع قابل للزراعة . فبوجه عام تمثل الأراضي ذات الإمكانيات الزراعية نسبة قليلة من مساحة كينيا ، ونسبة أكبر في تنجانيقا بينما تزيد عن ذلك في أوغنده . وهذه الأراضي في كينيا في الغالب كثيفة السكان باستثناء بعض أجزاء إقليم المرتفعات المحصص للبيض .

وبخلاف المطر وهو المعيار الأساسي ، فإن هناك عوامل تتصل بالبيئة والأحوال الطبيعية ، وصعابا تتعلق بالأساليب الفنية والتنظيم ، تقيد الإمكانيات الزراعية . فعدم وجود الماء بصورة كلية أو جزئية يجعل مساحات كبيرة لا تصلح للسكنى بينما يتركز في غيرها الإنسان والحيوان على نحو خطير ، وهذا فضلا عن صعوبة الوصول إلى الأسواق . وعدد السكان الآن في المناطق المستغلة في الإنتاج يعتبر كبيراً بالقياس إلى إنتاجية الأرض . والتربة نسبياً فقيرة وسهلة التفتت وغير منتجة ؛ وأمراض الإنسان والحيوان عامل آخر فديابة تسمى تسي موجودة في ١٠ ٪ من كينيا ، ٦٠ ٪ من تنجانيقا ، وحوالي ٣٢ ٪ من أوغنده ، ومن الشكوك فيه تطهير البلاد منها على نطاق واسع قبل خفض التكاليف التي تتطلبها عملية الإبادة . وما تزال الأرض

بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة في إفريقية الشرقية ضرورة أساسية تحصل منها كل أسرة على غذائها .

والجزء الأكبر من إفريقية الشرقية موطن قبائل رعوية طريقة حياتها تنطوي على خطر تحول الأرض التي تشغلها إلى صحراء وتسهم بدرجة تقل عن إمكانيات الأرض في إشباع الحاجات النامية للجماعة . فعدد الحيوان لا يتجاوز طاقة الأرض على احتماله فحسب ، بل إن ذلك ينجم عنه جمود من الناحية الاجتماعية . فبينما للمزارع يجتذب باطراد صوب الحاجات الاقتصادية فإذا برجل القبيلة الذي يعيش على الرعى يميل إلى البقاء خارج المجتمع الحديث . إن الحاجة الأساسية في المناطق الرعوية هي خلق بديل عن الهجرات الغازية القديمة بما يجعل البدوى يتصل بقدر الإمكان بالاقتصاد التبادلي الآخذ في النمو وينشئ لمساعدته نظاماً من الأجر الاقتصادي الذي يمكن أن ينقذ أرمته .

ويسود المناطق الزراعية نظام « الزراعة المتقلة » التقليدي الذي تطورت في ظله التنظيمات الخاصة بحيازة الأرض وفيها للفرد حقوق توارث في الأراضي القابلة للزراعة بينما يشارك بقية أفراد القبيلة حقوقاً في المراعي والغابات . ليس معنى هذا وجود الملكية الفردية إذ الملكية في الجماعة . وبالرغم من أن الأهالي ما يزالون يتعلقون بكثير من مظاهر هذا النظام فإنه من حيث الجوهر عاجز عن توفير مستوى عال من المعيشة أو غذاء العدد الكبير من السكان ، وتتوقف كفايته على إمكانية توافر الأرض الجديدة بصورة مستمرة كي تمد الناس والحيوان بالغذاء كلما طردت الزيادة في العدد .

وقبل مجيء الأوروبيين إلى إفريقية الشرقية كان يتحقق نوع من التوازن بفعل تجارة الرقيق والأمراض الوبائية والحروب التي كانت تنشب بين القبائل والجماعات . هذه العوامل جميعها لم يعد لها وجود ، ولكن بينما تزايد الناس والحيوان في ظل القانون والنظام والخدمات الصحية راحت المناطق التي تراوّل فيها القبائل نشاطها تقتصر على المعازل التي تضاءلت فيها الأرض العذراء القادرة على الإنتاج . وجاء فرض الاقتصاد النقدي على أسلوب الزراعة الذي يرمي إلى إشباع الحاجات المحلية فزاد من سوء الحال بخفض الفترة التي تترك خلالها الأرض بوراً لتستعيد خصوبتها .

وتقسيم الأرض بصورة تزيد عن القدر الواجب ، وتجزئة الحيازات ، وخلق طبقة لا تملك أرضاً .

والازدحام الناجم من ذلك جاء في إثر طراز غير منتظم للغاية ، يتفاوت لابين قبيلة وأخرى فحسب بل ومن عشيرة إلى أخرى . وازدياد الضغط على الأرض شجع المشاعر القوية بشأن الاحتفاظ بها ، وهذا كله نلقاه في تاريخ وضع الأرض ونقلها من ملكية الإفريقيين مما تضمنته المعاهدات الممتدة والأوامر في المجلس والبيانات عن السياسة التي يعقزم إتهاجها ، وكلها كان الغرض منها أن تشيع شعور الاطمئنان في نفوس القبائل والمشار والأجناس المختلفة .

هذا الموقف المتدهور ليس عاماً بعد فما تزال هناك أقاليم كبيرة تسودها الزراعة المتنقلة . ففي منطقة واسعة جداً لا تتعلق المشكلة الملحة بالأرض التي نقلت ملكيتها إلى الأوربيين وإنما بكشف وتطبيق أساليب لاستغلال الأرض بواسطة الوطنيين وتكون داعية إلى الرضاء من الناحيتين الإقتصادية والاجتماعية ويمكن أن تحل محل الأسلوب الحالي الذي لا يدعو إلى الرضاء بالكلية ، وذلك قبل فوات الأوان .

التعدين والصناعة

ومن العوامل التي أخرت التقدم في إفريقية الشرقية المعجز عن كشف الموارد المعدنية أو استغلالها والتي أسهمت بدرجة كبيرة في خلق دخل بالأقاليم الإفريقية الأخرى . وبالرغم من أن رواسب الصودا في ماجادى ومناجم وليامسون اللذان ذات أهمية بالنسبة إلى كينيا وتنجانيقا فإن درجة الاستغلال المبدئي صغيرة نسبياً ويرجع ذلك إلى أن مساحة كبيرة من الإقليم لم يبدأ العمران فيها بعد ، ولم تجر الأبحاث الجيولوجية إلا من وقت قريب ، فضلاً عن أن حكومات إفريقية الشرقية — وإن كانت تدرك الحاجة إلى تنشيط التنقيب عن المعادن واستغلالها — لم تنجح في رسم سياسة طويلة الأجل ومتصلة في هذا الصدد .

والصناعة كذلك قليلة الأهمية . ففي سنة ١٩٥١ بلغ المنتج الصافي منها في كينيا حوالي ١٢ في المائة من المنتج الجغرافي الصافي كله (بخلاف إنتاج الزراعة الإفريقية التقليدية) . ومن بين الإفريقيين العاملين في سنة ١٩٥١ كان يعمل في الصناعة حوالي ١٠٪ في كينيا ، ١٣٪ في أوغنده ، ٥٪ في تنجانيقا .

الأحوال السائدة في صفوف الجماعات المدنية

وجهت اللجنة اهتماماً خاصاً إلى الأحوال التي يعيش فيها الإفريقيون في المدن وهي لا تدعو إلى الرضاء حيث نجد جميع الشرور التي لا بد أن تنشأ بين قوم فقراء يزدحمون ولا ينعمون باستقرار . والفاقة وشدة الازدحام هما النتائج المادية الرئيسية لهذه الأحوال . وبعض الأسباب التي أدت إلى هذه الأحوال غير المرضية ليست طبيعية فقط ولكنها وليدة التغيرات الضخمة التي يشهدها المجتمع الإفريقي . فالإفريقيون الذين انفصلوا عن الحياة القبلية غالباً ما يجدون أنفسهم عاجزين عن أن يصبحوا أعضاء في المجتمع الحديث ، وأن الطريق إلى الثراء والمراكز التي تصحبها الكرامة مسدود في وجوههم ؛ وهذا كله يولد مشاعر الحيرة إلى جانب العداء نحو المجتمع الذي يستبدمهم .

إن الإفريقيين في المدن يجدون أنفسهم أمام أسلوب جديد من الحياة يشتركون فيه كأفراد يعيشون في عزلة عنه ويتمين عليهم أن يشبعوا بأنفسهم حاجياتهم المادية والفكرية والعاطفية . ولما كانت لا تتوافر في مدن كثيرة التسهيلات اللازمة لذلك فإن هذا يؤدي إلى انتشار عادة الإدمان على الخمر وارتكاب الجرائم .

قصور وسائل النقل

والطرق والسكك الحديدية تقصر عن الوفاء بالمطالب الحالية للأقاليم ، وما ينتظر أن يطرأ على حركة النقل من نمو وازدياد ، وكذلك المطالب الطويلة الأمد من أجل فتح مناطق جديدة . فالسكك الحديدية غير كافية إذ لم يتجاوز طولها ٣١٠٠ ميل (١٩٥٣) ، ومعداتها قاصرة ، والصيانة سيئة . وثمة مشكلات خاصة تتعلق بتمويل أعمال تحسين السكك الحديدية ، وكذلك ترتفع تكاليف تشغيل الخطوط الحديدية بسبب نقص موارد الوقود المحلية ، وطول المسافات عبر الصحراء ، ووجود المناطق للتأخرة وغير الصحية بين الموانئ ومناطق الإنتاج التي أنشئت من أجلها السكك الحديدية .

ولم يكن الإدراك بأهمية تنمية شبكة حديثة من الطرق واضحاً قبل الحرب العالمية الأخيرة كما أصبح الآن . ففي تنجانيقا كان الإنفاق الرأسمالي على الطرق الجيدة

قليلا . وإذا كان الحال أفضل نوعاً في كينيا وأوغنده فإن الإنشاء على نطاق واسع يستد الحاجة المتزايدة إلى النقل من جانب الاقتصاد القومي لم يبدأ إلا بعد الحرب . ففي جميع إفريقيا الشرقية وبخاصة الجهات التي يسكنها الإفريقيون نجد أن الحالة القائمة للطرق هي السبب الأساسي في ارتفاع تكاليف الغذاء ، والبطء النسبي الذي يتسم به نمو الانتاج الزراعي ، واستمرار بقاء الاقتصاديات القائمة على إشباع الحاجيات المحلية . وتكاليف النقل بالطرق البرية مرتفعة بما يتجاوز النسبة الواجبة وذلك بسبب سرعة استهلاك السيارات .

العمال الإفريقيون

إن إنتاجية العامل الإفريقي منخفضة بصفة عامة ، وينطبق الأمر ذاته على المستوى العام للأجور . وحتى في البلاد التي صدر فيها تشريع ينص على حد أدنى من الأجر كما في كينيا فإن الأساس الذي بنى عليه مستمد من حاجات الفرد من الذكور والذي لا يتجاوز مستوى الكفاف إلا قليلا ، وكذلك لا وجود لجهاز بشأن المساومة الجماعية . وكقاعدة عامة لا توجد صعوبة كبيرة في الحصول على العمل العادي غير الحاذق حتى بالأجور المنخفضة السائدة . والعدد الأكبر من العمال الذين يجري استخدامهم من النوع غير المستقر الذي يسعى إلى العمل لفترات قصيرة ثم يعود إلى المنطقة القبلية التي ينتمي إليها ، ولما كانوا ينظرون إلى العمل الذي يزاولونه على أنه مؤقت فإنهم أقرب إلى الرضاء بأجور أقل نسبياً ؛ ومن هنا كان للنظام تأثير سيء على شروط العمل وظروفه بينما تزداد الشرور الناجمة من هؤلاء العمال المهاجرين حدة . إلا أن فكرة الأمن الاقتصادي في المدن مع نبذ المصالح التقليدية في المناطق القبلية ما تزال جديدة على الإفريقي . ولا تزداد قوة بسبب القيود المتزايدة الشدة والتي تلازم نظام المعازل . وحتى إذا بقي الإفريقي في المدينة لبضع سنوات فإنه يفعل ذلك وهو عالم بأن في وسعه دائماً العودة إلى المعزل إذا أصبحت الأحوال غير ملائمة .

ومستوى الأجور التي نجد العامل الإفريقي على استعداد لتقبله يحكمه الدخل الحقيقي الذي يمكن الحصول عليه من الحرف البديلة ، وهذه الأخيرة قد تتكون إما من إنتاج المحاصيل النقدية أو من الزراعة التقليدية القائمة على إشباع حد

الكفاف . ومهما كان إنخفاض الدخل الحقيقية التي يحصل عليها العمال فمن المحقق أن الدخل الحقيقي من الزراعة التقليدية دونها بكثير . فإذا صح هذا الأمر فالوسيلة لرفع ثمن العمل تكون بتشجيع الزيادة في الدخل الحقيقية للفلاحين .

ونمت مشكلات خاصة تصعب العمل وتعلق بالأسر الإفريقية المقيمة في مزارع غير الإفريقيين . وبدأ تشجيع تلك الإقامة منذ سنة ١٩٠٢ ووصل العدد إلى ٢٥٠.٠٠٠ سنة ١٩٤٥ . وكلما مرت الأعوام فإن التشريعات والقرارات التي كان حكام النواحي يصدرونها بفرض القيود على هؤلاء الإفريقيين ، أصبحت أكثر تقييداً وأشدّ تفاوتاً أيضاً من منطقة إلى أخرى . وفي جهات كثيرة إنخفضت مساحة الأرض المزروعة وكذلك الشأن بالنسبة إلى الثروة الحيوانية والتي حرمت تربيتها أحياناً (لمنع أمراض الحيوان وتأكل التربة) ، مما ترتب عليه إنخفاض الدخل الحقيقي للعامل المقيم وأسرته .

أزمة الطمأنينة والعلاقات العنصرية

إن الأمن الإقتصادي الذي يوفره الإقتصاد التبادلي يختلف اختلافاً أساسياً عما يمكن الوصول إليه في ظل نظام إقتصاد الكفاف القبلي . ففي إنتاج الكفاف لا يوجد سوى حدّ صغير يسمح بالتدابير الاجتماعية والإقتصادية التي تمكن الجماعة من الخلاص من اعتمادها الكامل على قطعة الأرض التي تشغلها ، إذ في المجتمع القبلي « الأمن » وشغل أرض جديدة صنوان . وكان هناك ميل قوى في إفريقية الشرقية للاقتراض بأن الضمان بعدم إشاعة الإضطراب في المصالح التقليدية للسكان المحليين سوف يواجه مطالب الموقف الأساسية .

فلجنة أراضى كينيا في أوائل العقد الثالث مثلاً نظرت إلى القبائل على أنها وحدات منفصلة وتعيش في حالة إكتفاء ذاتي ، وعلى ضوء هذه النظرة اقترحت السياسة التي ينبغي إتباعها . واليوم يتوافر الدليل على أن ما رمت إليه من حيث توفير الأمن للإفريقيين والأوروبيين هدف لم يتحقق . وبصفة خاصة قسمت كينيا إلى عدد من المناطق المغلقة بشدة دون بعضها البعض ، وكل منها لا تشمر إلا بكتفاء الذاتي ولا يمكن أن تكون كذلك . إن الإخفاق في إدراك تلك الحقيقة يمكن إلى حد كبير وراء الشعور بالحيرة الذي ساد السنوات العشرين الأخيرة .

والنتيجة التي ترتبت على نظرية لجنة الأراضي في كينيا كانت إدخال وجهة النظر القبلية في المجال العنصرى . ونجمت من سياسة قصر المرتفعات على الأوربيين نتيجتان أولاهما المرارة التي ظلت قائمة بشأن حقوق الإفريقيين الضائعة في المنطقة ، والأخرى شعور الإفريقيين بالظلم الذى ينطوى عليه حجز مساحة كبيرة من الأرض لعدد قليل من الأفراد بينما يقوم إلى جانبها معزل إفريقى يسوده التعطش إلى الأرض . وحتى ذلك الفريق من أهل كيكويو الذى ظل على ولائه وخاطر بحياته فى القتال ضد ماوماو يمارض الاحتفاظ للأوربيين بأرض لا يستغلونها . ولم يبد الإفريقيون الذين سألهم اللجنة ما يوحى بفكرة حرمان الأوربي من الأرض إذا كان يستغلها استغلالاً كاملاً .

والضغط على الأرض الحصرية يؤدى إلى النزاع حيثما تكون الأرض نادرة . وحيث المطالب للتنافس والاتجاهات المتنازعة تفصل الإفريقيين عن الأوربيين تحدث ردود فعل تؤثر فى الثقة بين الحكومة والشعب فى الإقليم بوجه عام . فنفور الوطنيين من المشروعات غير الأفريقية قد يعرقل نفس التوسع الذى تشتد الحاجة إليه ويدفع إلى نواح أخرى من الإستثمار الأموال والخبرات التى يمكن أن تسهم فى رفع مستوى المعيشة وتوسيع نطاق الاقتصاد عن طريق نشاط غير الإفريقيين .

وتبذل الجهود باستمرار لتخطى الفجوة ولكن الفوارق العنصرية الشديدة التى تمس الأرض خلقت موقفاً من التوتر المتزايد يقوم على الخوف فى أجزاء كثيرة من إفريقية الشرقية . وفى مساحات واسعة من كينيا نما الصراع والغضب بسبب مواقف الجماعات العنصرية والتى نشأت من كون كل جنس كان يفترض طمأنينته فى الحدود التى يخطها للأراضى التى يشغلها . ولهذا يجب أن يكون الواجب الأول للكياسة السياسية إيجاد الإمكانيات والوسائل الكفيلة بإجراء التعديلات التى تؤدى إلى تجنب الصراع المتولد من تباين الثقافة والجنس ، ويجب أن ترتبط السياسة التى تتبع فى المستقبل بمثل أعلى يتقبله الجميع ويولد الثقة فى العمل المشترك .

إن فى إفريقية الشرقية اتجاهات وإن كان أقل وضوحاً فى تنجانيقا ، للنظر الى الصدام بين التقدم والأمن وهو ما لا بد من وقوعه فى عملية خلق تنظيم اجتماعى وإقتصادى حديث ، على أنه صراع بسبب اختلاف اللون والقبيلة والجنس لا غير . والاعتقاد بأن المزايا تنجم من مجرد الانتماء إلى جماعة عنصرية هى موضع المحاباة

صار أشبه بمرض يسرى في الحياة اليومية للجماعة والعمل الذي تزاوله . ولهذا يمكن تسوية التوتر السائد عن طريق إدخال التغييرات الواجبة على الأداة السياسية والإدارية . إلا أن الحقيقة الثابتة أنه مهما تكن التنظيمات السياسية التي قد تم ، فليس من دليل الآن على أن في الإمكان تحقيق تقدم يعتد به بغير المساعدة من جانب غير الإفريقيين وجهودهم ووجودهم . ومما يسترعى النظر أنه من وجهة النظر الاقتصادية تحقق الكثير في وقت قصير بفضل زعامة القلة وتشجيعها ؛ إلا أنه إذا قسنا ذلك على ضوء ما كان يمكن أن يتحقق لبدت الصورة لا تبعث على الرضاء .

إن إفريقية الشرقية ما تزال جزراً صغيرة من الإنتاج الحديث في وسط بحر من اقتصاد الكفاف الراكد نسياً ومن الموارد الطبيعية التي لم يتم كشفها أو استغلالها بالقدر الواجب بعد . فالحواجز القبلية والعنصرية التي تميز إفريقية الشرقية حالت دون هجرة المهارة والنشاط ورأس المال ، كما وقفت في طريق التنمية الواسعة النطاق للثروة المعدنية والزراعية ، وأخرت تقدم المواصلات ، وقيدت الأسواق التي تستوعب ما في المنطقة من منتجات صناعية وزراعية متخصصة ومنتجات معدة للإصدار .

٢ — توصيات اللجنة

وإذ عرضنا للأحوال السائدة في إفريقية الشرقية كما رأتها اللجنة فإننا ننتقل الآن إلى التوصيات والحلول الأكثر أهمية والواردة في التقرير . وبعض المقترحات يتعلق بالتغييرات التي يجب إدخالها على الأساليب الطبيعية في استغلال الموارد ، ويعالج غيرها مسائل التنظيم ، بينما يعنى عدد منها بالإنتاجات والمشكلات البشرية . والموضوع الرئيسي الذي نلقاه في جميع التوصيات ينحصر في أن إزدياد الرضا وتنمية القوى الاقتصادية هما الطريق إلى حل المشكلات الاقتصادية ، بل والاجتماعية التي تحيط بالمنطقة .

تفسير الفصل كحل للمشكلة

تتمشياً مع المهمة التي نيّطت بها ، ونظراً لما ساورها من قلق بالغ بشأن الزيادة السريعة في السكان والتي لم تكن متناسبة مع مثيلها في موارد العيش والعمل ، وجهت اللجنة اهتمامها إلى الوسائل التي يمكن بها التحكم في زيادة السكان بوصفه

أحد الحلول لمشكلات إفريقية الشرقية . ومالت اللجنة إلى الاقتراض أن الكثافة السكانية العالية نسبياً في بعض الجهات ، والازدحام الواضح في غيرها ، تتأجج لا مفر منها إزاء التكاثر السريع في عدد السكان . وكذلك أوحى إليها أن عدم توافر الأرض وفرص العمل بأجور أعلى والهجرة إلى المدن يمكن بالمثل أن تعزى بوجه عام إلى التكاثر السكاني الزائد عن الحد الواجب .

غير أن اللجنة لم تقر هذه التحليلات إذ الواقع — كما ورد في تقريرها — تعتبر إفريقية الشرقية بصفة عامة فقيرة في عدد السكان ، والاستغلال الكامل لمواردها لا يتطلب وقف الزيادة في السكان أو خفض عددهم وإنما يقتضى استمرار هذه الزيادة . ورأت اللجنة كذلك أن ما كانت المنطقة تعانيه في الماضي من الفقر في عدد السكان ساعد على وقف التقدم الإقتصادي وتقييد مستويات المعيشة . ولاحظت كذلك أن الهجرة الدائمة إلى كينيا لم تؤثر كثيراً في تفوق الإفريقيين الممدى ، بينما كان تأثير هذه الهجرة الجديدة في تنجانيقا وأوغنده ضئيلاً للغاية^(١) .

وإذا كانت الزيادة في عدد السكان لا تشكل مشكلة عامة خطيرة ، إلا أن اللجنة تدرك أن ثمة جهات معينة ترتب على ازدياد الكثافة السكانية فيها تأخر الإنتاج الزراعي ، ودمار مواردها ، وعجز الأسر عن إيجاد أرض جديدة تستغلها ، واستخدام الأرض التي كان ينبغي أن تترك بوراً لفترة حتى تستعيد خصوبتها . في مثل هذه الأنحاء يتعين نبد النظم البالية للنبعة في استخدام الأرض .

فمشكلة السكان في نظر اللجنة لا تتعلق بالعدد ، ومن هنا لا ترى ما يبرر اتخاذ إجراءات عامة حاسمة من أجل تحديد النسل أو تقييد الهجرة . ومع هذا فإنها تدرك وجود مشكلة تتصل بالاتجاهات إزاء الهجرة ، فالإفريقي تساوره المخاوف من أن التوسع في الهجرة سوف يؤدي إلى استيلاء المهاجرين على الأرض الجيدة وأن مشروعات التنمية التي يعملون على تنفيذها لا بد وأن تنتهي بعدم اشتراك الإفريقيين فيها . وكذلك يخشى الرجل الأوروبي أن يعتدى المهاجرون الجدد على النشاط الإقتصادي القائم ، كما يشعر الهندي بالقلق خشية أن تؤدي الهجرة إلى زيادة الصعاب التي تحيط به . ولذلك فالحل الذي توصي به اللجنة لهذه المشكلات

(١) راجع ما سبق إيراده من الأرقام عن عدد الأوروبيين في كينيا وتنجانيقا وأوغنده .

لا يدخل في دائرة ضبط النسل وإنما يدخل في نواحٍ أخرى سوف نعرض لها في موضع قادم .

ولقد اتفقت الآراء التي أبدتها ممثلو الأقاليم الثلاثة مع النتائج التي وصلت إليها اللجنة . فاعترف حاكم كينيا بأن ثمة مبالغة في بعض المخاوف المتعلقة بزيادة السكان وإن أقر بأنها على الأقل صحيحة بالنسبة إلى بعض الجهات .

خلق ظروف أكثر صلاحية لاستغلال الأرض .

تقول اللجنة في تقريرها إن الفقر السائد في إفريقية الشرقية يرتد إلى انتفاء نواحي النشاط التي يترتب عليها قيام الإفريقيين بإنتاج المواد اللازمة للتبادل التجاري وحصولهم على الأجر من ممارستها . إن التحول إلى الاقتصاد التجاري يخلق مشكلات جديدة بشأن التلاءم مع مثل هذه الأحوال الجديدة . ولكنه يزيد كذلك الموارد التي يتسنى بها معالجة هذه المشكلات . واتباع أساليب أفضل في استخدام الموارد الطبيعية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحول الإنتاج من أساس إشباع الحاجيات المحلية إلى أساس التبادل .

وحجم المنتج الصافي في إفريقية الشرقية من الصغر بحيث يتطلب تنفيذ جميع خطط التنمية ، ونتيجة لهذا يجب بذل كل جهد من أجل الاستغلال الكامل لما يتوافر للإقليم من موارد الأرض والعمل ورأس المال والنشاط ، وكذلك يتعين على جميع الأجناس أن تدرك أنه ليس في وسعها تبديد هذا المورد . ولما كانت المعرفة بهذه الموارد ضئيلة القدر فلا بد من دراستها بصورة منظمة وتحديدتها وتقييدها . وكذلك توصي اللجنة بتحسين الصلة بين الفنيين والأقاليم في هذه المجالات .

وخير سبيل لفهم الحلول التي تقترحها اللجنة في هذا الميدان الواسع أن نفحص تحليلها للإمكانيات التي تنطوي عليها الزراعة والصناعة والتعدين ، وآراءها بشأن الطرق الأساسية لتحسين المواصلات ورفع مستوى التعليم .

التغييرات المقترحة في الزراعة

وطبقاً لما تراه اللجنة تواجه النظم الزراعية التقليدية تحدياً مزدوجاً لأنها أصبحت الآن عاجزة عن الصمود في الجهات الزدحمة بسبب الافتقار إلى أرض جديدة لمواجهة مطالب السكان الآخذين في التكاثر . هذا من جهة ، ومن أخرى فإنها

غير قادرة على إنتاج الدخل الذى يزداد الطلب عليه الآن من جانب الأهلين . فالذى تمس الحاجة إليه إنما هو إعادة تنظيم الوضع الإقتصادى بصورة كاملة . إن الإقتصار على توسيع دائرة الإنتاج من أجل الأسواق ليس بكافٍ فى حد ذاته لأنه سوف يؤدي إلى إتهالك التربة إذا لم يصحبه نظام سليم من ترك الأرض بوراً حتى تستعيد خصوبتها ومن الدورة الزراعية أو اتباع الأساليب الإقتصادية لاستعادة هذه الخصوبة بالطرق الصناعية (١) .

إلا أن ثمة مشكلات صعبة تنشأ من كشف نماذج متوازنة من الإنتاج وتميئها . فلا بد من الوصول إلى الأسواق ، ويجب أن يتوافر للفرد القدر الكافى من الأرض ، ويجب نقل عدد من سكان المناطق الشديدة الازدحام ، ويتمين الكشف عن نظم جديدة للزراعة . ويجب أن يكون التقدم بالضرورة بطيئاً . ولقد تقدمت اللجنة بتوصيات مخصوصة بشأن النظامين الزراعيين الكبيرين وهما الرعى والزراعة .

ففيما يتعلق بالجماعات التى تعيش على الرعى لاحظت اللجنة الخواص الأساسية التى يستلزمها الرعى السليم فى مزارع واسعة ، مثل طاقة الأرض على تغذية الحيوان ، وموارد الماء ، وإدارة الرعى ، وكفاية الأرض ، ووجود الأسواق . ولا أهمية تقريباً لسياسة التربية قبل إشباع هذه الحاجات . إن الخطأ الأساسى الذى يكمن فى النظام القديم ينحصر فى الارتباط بين الملكية الجماعية والفردية ، وفى أن الجماعة والفرد لا يقيمان وزناً للآثار المترتبة على نشاطهما بالنسبة إلى الأرض . والحل يجب أن يكون على أساس جماعى أو فردى . إن الحاجيات النقدية للقبائل المشتغلة بالرعى تقلل من شدة الحاجة إلى التحسين ، إلا أن هناك علامة تنم عن ازدياد تقبل الجهود المبذولة لتنمية نظام الإنتاج الأغراض التجارية مما يعد خطوة حاسمة فى سبيل تثبيت عدد الحيوان . وإنا لنلقى المثل فى المقادير الكبيرة من اللبن التى تبيعها قبيلة ماساى للزراع فى جبال كليمنجارو فى السنوات الحديثة . والأسنوب الأكثر انطباقاً على الناحية العملية لإدارة عملية الرعى سوف يختلف بلا شك فى البيئات المختلفة كما سوف يتطور بالتدرج من الدورة الثنائية البسيطة إلى المراعى المنفصلة المسورة والتى يتوافرها الماء فى المزرعة الأوربية الجيدة (٢) . ومن الصعاب التى لابد من الاصطدام

(١) يقصد بذلك استخدام الخصبان .

(٢) يقصد بها مربي الماشية (ranch) .

بها في أية جهة يزدحم فيها الحيوان عدم وجود المساحة الكافية من الأرض ، وفي جهات كثيرة نجد الحاجة إلى أرض إضافية حتى يمكن تطبيق نظام جديد . وفي مساحات شاسعة من إفريقية الشرقية نجد أن التكاليف العالية التي تتطلبها عملية إبادة تسمى ما تزال العقبة الكؤود العظمى في وجه إنشاء مربيّات الحيوان الكبيرة . أما المسارح المحجوزة للحيوانات البرية فلم تبد في نظر اللجنة معوقاً هاماً للتقدم إذ في إفريقية الشرقية أراض كثيرة لم يعود الإنسان بعد على استغلالها بصورة إنتاجية ويمكن أن تترك للحيوان البري كي ينعم بها . ومن المرغوب فيه إنشاء مجموعة من المربيّات التجريبية لمنع التدخل في الحياة القبلية بكل مكان دفعة واحدة ، ولكن الأدلة تشير إلى أن استخدام الأساليب الأوربية في إنشاء مزارع الرعي يمكن أن تجعل مناطق الماساي مثلاً تنتج خمسة أمثال إنتاجها الحالي .

ويشغل تسويق الإنتاج الحيواني مركزاً بالغ الأهمية في مشكلة استخدام الأرض . في الجهات الرعوية إذ بدون البيع المنتظم للماشية يتمطل معظم التحسين الذي يراد إدخاله على استغلال الأرض . وأهم التدابير من أجل تحسين تسويق الماشية هي تنشيط إقامة الأسواق المحلية ، واستمرار الإنتاج الخاص ، واستخدام الخدمة البيطرية لإشاعة الثقة التي لها أهميتها في تنشيط المبيعات ، والعمل على سرعة التخلص من الأنواع الفقيرة من الماشية ، والإسراع بنقل الحيوانات إلى أسواق الاستهلاك في أمان .

أما عن الجماعات المشتغلة بالزراعة ففي رأي اللجنة أن إدراك ما في الحالة الراهنة من أخطاء أيسر من التأكد من نجاح ما يحل محلها . وأكبر العيوب المعروفة في الأسلوب الحالي في استخدام الأرض التفتت ، وانتفاء الترابط بين عدد الحيوان وطاقة الأرض على احتماله ، وعدم كفاية فترة الراحة في الدورة الزراعية ، وتجزئة الأرض إلى قطع صغيرة . وهذه العيوب الزراعية الفنية تتأثر بمشكلة حيازة الأرض ، كما أن ثمة عيباً آخر ألا وهو الاقتصار في النظام الحالي على عمل المرأة والفأس .

وأتبعت التدابير للتحكم في ظاهرة تفتت التربة ، كما تطبق سياسات عامة من أجل تخصيص نسبة مئوية معينة من الأرض للغابات . أما القضاء على العيوب الأخرى . وهي جوهر المسألة في الحقيقة ، فأكثر صعوبة لأنه ينطوي على تغييرات جذرية في النظام التقليدي ، ولم تبدأ الحملة بصورة جدية وقوية على هذه العيوب إلا في كينيا .

والبدل عن النظام القديم والذي تعظم الدعوة اليه فهو الملكية التماسكة التي تضم جزءاً صغيراً لإنتاج محصول تقدي . فالملكيات التي يراد إنشاؤها على هذه الأسس (مشروع سوينرتون Swynnerton Plan) تبجل من السهل مهاجمة ثلاثة أخطاء أساسية في النظام الحالي وهي :

١ — خلق دافع على تحسين الأرض والماشية عن طريق قصر القطعان التي تملكها الأسرة على مرعائها الخاص بها .

٢ — توافر الفرصة لبدء التفكير في الدخل والمصدرات دون زوال المسؤولية عن الأرض .

٣ — إحلال فترة راحة دائمة وتسميد مكان نقص التسميد وترك الأرض بوراً لفترة معينة كما في النظام القديم .

وعلق حاكم كينيا على تقرير اللجنة فقال إنه قد حدث تقدم رائع وبخاصة في منطقة قبيلة كيكويو وإن الطلب على إنشاء الملكيات التماسكة زاد بسرعة كبيرة .

غير أن اللجنة أدركت وجود عدد كبير من الصعاب التي تمس إنشاء الملكيات الصغيرة التي يسودها نظام الزراعة المختلطة ، أولاها يتعلق بكيفية جعل الجزء المخصص لتربية الحيوانات مجزياً ، ثم صعوبة اختيار أصلح أنواع العشب ، وعدم التأكد من تعيين أسلم الوحدات في إدارة للرعى . فليس جميع الزراع بقادرين أو راغبين في احتمال مسؤولية أكبر عن الإدارة أو الشعور بالحاجة إلى ساعات من العمل أطول . وكذلك فإن المطالب اللازمة لتوفير الموارد المائية المستقلة وإقامة الأسوار وما إلى ذلك تتطوى على نفقات رأسمالية تفوق المعتاد . ولا بد أن تكون عملية إنشاء هذه الملكيات بطيئة ، كما قد لا يحقق النظام نجاحاً من الوجهة الاقتصادية .

وأوصت اللجنة بتوجيه اهتمام خاص إلى مشكلة نقل السكان (وهي أكثر المشكلات بروزاً في أجزاء كثيرة من كينيا) ، والزيادة في استعمال المحاصيل ، وتنمية التعاون بين الأجناس ، واضفاء الطابع الفردي الذي يتميز به النظام الجديد (مما يفسح المجال أمام مرونة الحركة وعنصر المبادأة الخاصة للذين يميل قطاع كبير من التقدم الإقتصادي إلى أن يعتمد عليهما) ، واستخدام الآلات ، وتنمية الجمعيات التعاونية ،

وتشجيع الفرد الذي يرغب في الأخذ بأسباب التقدم ، وتشجيع الأبحاث وجمع البيانات الأساسية ، وتكوين هيئات تنمية الأراضي لضمان تحقيق التنمية على أساس إقليمي أكثر منه محلي ، وضمان تطور السياسة بصورة فعالة نحو هدف متصل.

وحثت اللجنة على توجيه عناية خاصة إلى الجهات ذات الإنتاجية العالية وإلى إمكانيات الري ، وقررت أن الاستخدام السليم للمساحات المحدودة ذات الإنتاجية العالية يفوق من حيث الأهمية جميع المشكلات الأخرى في إفريقيا الشرقية ، وأن تنمية موارد الماء بما يؤدي إلى اتساع نطاق الإنتاج يجب أن تكون لها نفس الأهمية التي للسكك الحديدية والطرق .

الصناعة كعمل ممكن

ومن الطرق الواضحة لتخفيف حدة الموقف في الجهات الشديدة الازدحام تشجيع الصناعة كي تهبط مصادر بديلة للدخل وامتصاص الزيادة في السكان . وشعرت اللجنة أن السبب الأخير غير سليم على أساس أنه لا ينبغي النظر إلى التصنيع بوصفه السبيل إلى التخفيف ذلك أن في إفريقيا الشرقية عقبات كثيرة تحول دون تنمية الصناعة : فالوقود والقوة المحركة كثيرا الكلفة نسبيا ، والمورد من الأيدي العاملة الصالحة غالبا ما يقصر عن الوفاء بالحاجة ، وتكاليف العمل قد تكون مرتفعة بالرغم من انخفاض الأجور . وقد تكون تكلفة التدريب باهظة . وأهم من هذا كله العقبة التي يمكن أن تنشأ عن ضيق السوق المحلية في هذه المنطقة .

إن الصناعة التحويلية يجب أن تعنى بإشباع الأسواق المحلية أو الخارجية . وشعرت اللجنة أن قدراً من المعالجة الإضافية للخامات بقصد التصدير أمر ممكن ، ولكن من غير المحتمل أن يسفر عن نتائج تلفت النظر بصورة بارزة . وعلى ذلك فنظراً لعدم الكشف عن موارد معدنية جديدة فإن الاتجاه الأقرب إلى الاحتمال بخصوص التنمية الصناعية يكون بالإنتاج الذي يهدف إلى سد حاجة سوق المنطقة التي نحن بصدددها ، وكلما زاد تحول الإقتصاد الإفريقي من الإنتاج الذي يقتصر على إشباع حاجة الجماعة المحلية إلى إنتاج المحاصيل النقدية إتسعت السوق المحلية أمام المنتجات الصناعية ، ومن هنا يدور النجاح في تنمية الصناعة على النجاح في قطاع الزراعة . والتصنيع من أجل الأسواق المحلية له الميزة الطبيعية الناجمة من انخفاض تكاليف نقل المنتجات

الناتجة الصنع وإن كانت هذه الميزة يقلل منها ارتفاع تكاليف القوة المحركة والوقود، وكذلك التكاليف العالية التي تترتب على الإنتاج الكبير الذي يقوم على سوق ضعيفة وهو ما يحتمل أن يكون في البداية على الأقل .

وسوف يظل النمو الصناعي في إفريقية الشرقية متوقفاً إلى حد كبير على رؤوس الأموال والكفاية الإدارية غير الإفريقية ، وهو الاعتماد الذي أحست اللجنة أنه قد يولد الشك وسوء الظن في صفوف بعض الإفريقيين ومن هنا يخلق جواً لا يفسح المجال أمام نمو المشروعات بصورة ناجحة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان حاكم تنجانيقا يشعر أن العوامل السياسية ليست بالعائق في وجه المستثمر وإنما العائق مصدره عدم نضوج الإقليم من الناحية الاقتصادية ، وعدم كفاية المواصلات والمساكن والخدمات بالمصانع والعمال الحاذقين .

وكذلك نشأ الخلاف بخصوص تأييد الحكومة للتنمية الصناعية . وهنا رأت اللجنة أن حكومات المستعمرات لا تتوافر لها المدة اللازمة لإنشاء الصناعات الجديدة وإدارتها وأنه لأمر غير سليم أن تستثمر المدخرات الإجبارية في أمثال هذه المقامرات غير المؤكدة ، وأشار حاكم أوغنده إلى أن التجربة التي مرت بها هذا البلد توحى بأن نمة أنواع معينة من الاستثمار ترغب الشركات الخاصة أن تشارك فيها مع المشروعات العامة ، كما لاحظ أن مناجم النحاس في كيليمب Kilembe وصناعة المنسوجات في چنچا دليل قاطع على أن هذه المشاركة أفضل طريق لتحقيق ما رأت اللجنة ذات أهمية أي اجتذاب رأس المال . والواضح أن اللجنة لم تؤمن بأن في تنمية الصناعة الحل اليسير أو قصير الأجل للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها إفريقية الشرقية .

تنمية التعدين

ونظر التقرير بروح أكثر تفاءلاً إلى إمكانيات التوسع في الإنتاج المعدني ، إذ ذكرت اللجنة أنه ليس من مصدر واحد يمكن الحصول منه على دخل إضافي وهو ما تشدد إليه حاجة إفريقية الشرقية ، مثل الاستغلال المعدني الناجح ؛ ولذلك شعرت أن الأمر الذي يجب أن يكون محل الاعتبار الرئيسي خلق الظروف الجذابة بقدر الإمكان وذلك عن طريق تقديم كل مساعدة ممكنة على صورة الخدمات الجيولوجية والتعدينية ، وكذلك بإزالة العقبات القانونية والمالية التي تزيد من تكاليف التعدين

ومخاطره . ورغبة في اجتذاب الاستثمارات إلى مجال التعدين أشارت اللجنة إلى أن على الأقاليم الثلاثة أن تضع في اعتبارها أنها تنافس بقية العالم بل والمناطق الإفريقية-الأخرى التي بلغ استغلال الثروة المعدنية فيها درجة عالية من التقدم . وفي هذا المثل كما في غيره ، يجب أن ندرك أن حاجة إفريقيا الشرقية إلى النشاط ورأس المال من العالم الخارجى أكثر من حاجة العالم الخارجى إليها .

وأوصت اللجنة بإنشاء إدارة موحدة لشئون التعدين بقصد العمل على تحقيق هذه الأهداف ، إلا أن الحكام الثلاثة رفضوا الاقتراح بحجة أن الاستغلال المعدنى وثيق الارتباط بالسياسة المالية إلى الدرجة التي لا تسمح باخراجه من دائرة اختصاص كل من البلدان الثلاث التي تتكون منها إفريقيا الشرقية ، ولذلك فوضعه تحت اشراف سلطة منفصلة يؤدي إلى تعقيدات إدارية كما أنه غير مقبول من الناحية السياسية .

أهمية تحسين المواصلات

وفي رأى اللجنة أنه لا أمل لإفريقية الشرقية في تنمية اقتصاد تبادلى حديث إذا ظلت المناطق ذات الطاقات الإنتاجية الكامنة منعزلة عن الأسواق المحلية والأسواق التي تتجه إليها الصادرات . فبدون تحسين التسهيلات المتعلقة بالنقل لا مفر من بقاء النظام الحالى القائم على الإنتاج من أجل إشباع حاجة الجماعات المحلية إذ لا يمكن نقل السلع إلا لمسافات قصيرة جداً . فينبغى توفير هذه التسهيلات من أجل استباق نمو حركة النقل وتشجيعه ويجب ألا يسمح بتخلفه عن الأمر الأخير .

لذلك يجب أن تعطى الأولوية للاتفاق على المواصلات . ولاحظت اللجنة أن هذا المبدأ لم تراعيه الحكومات وإن كان حاكماً أوغنده قد ادعى أن الكثير من وسائل النقل في هذا البلد يفوق الزيادة في الحاجات الاقتصادية بكثير، بينما لاحظ حاكم كينيا أن عدم توافر المال جعل من المستحيل بلوغ الأهداف التي أشارت إليها اللجنة بسدد النقل ، وشعر حاكم تنجانيقا أن الحاجة الكبرى إلى تحسين النقل فيها عسرها أكثر من الموضوعات الأخرى الواردة في تقرير اللجنة .

وطالبت اللجنة بصفة خاصة بتحسين وسائل تمويل السكك الحديدية عن طريق إزالة الإجراءات المعقدة الشديدة المستعملة الآن ، وإعادة تكوين إدارة السكك .

الحديدية بحيث تجعل من الحكومات شريكة في المشروع بدلا من أن تملكه أو أن تقتصر على ضمان فائدة ثابتة من رأس المال ، وكذلك باستبعاد مبدأ عدم السعى إلى اجتياز الربح وهو للبدا الذي تسير عليه الحكومات ، ووضع نظام لأجور النقل أكثر مرونة وتوازنا .

وتوسيع شبكة الطرق في إفريقية الشرقية وتحسينها حتى تصل إلى المستويات الحديثة يتطلبان كذلك — حسب رأى اللجنة — تدابير خاصة تتصل بالتنظيم . ولذلك توصي اللجنة بإنشاء هيئات إقليمية للإشراف على الطرق أسوة بالهيئة القائمة في كينيا . إن إنشاء شبكة سليمة من الطرق ليس مجرد مسألة لخدمة السكان والتيسير عليهم بل إنه يوفر الشرايين الأساسية للتوسع الاقتصادي . وختمت اللجنة ملاحظاتها في هذا الصدد بقولها إنه ما من شيء يفيد بلاد الإقليم الثلاث أكثر من إنشاء نظام للنقل ، مستقل وجذاب . من الناحية المالية وسليم من الوجهة الاقتصادية .

الصحة والتعليم

لم تضم اللجنة إخصائيين في شئون المرض والتغذية أو الصحة . ويمترف التقرير بالعبء الواقع على التنمية في إفريقية الشرقية من جراء سوء الحالة الصحية ، إلا أن التوصيات التي يتضمنها مقصورة على تعيين هيئة من الخبراء لبحث المشا كل ذات الأهمية العاجلة مثل التدابير اللازمة للسيطرة على الأمراض المتوطنة ، وإقامة التوازن السليم بين ناحيتي الطب الوقائية والعلاجية ، والتعليم الطبي ، والتغذية .

ويؤكد التقرير في أقسام عدة منه الحاجة إلى تحسين مستوى التعليم وتوسيع نطاقه ، وذلك حين يعالج المسائل المتصلة بتحسين أحوال العمل ، وتنشيط الصناعة ، وتنمية الزراعة . وفي المسائل الزراعية تقرر اللجنة أن الإدارة في كل من البلاد الثلاث في المنطقة تواجهها مشكلة تعليم الأهالي لا مجرد الحاجة إلى التغير بل وإجراء التغيرات ذاتها . فبمساعدة مؤسسات التدريب والجمعيات التعاونية والوكالات المتخصصة والخبراء يجب على الحكومات أن تبدأ في تعليم الإفريقيين أن يقودوا ثورتهم الزراعية .

وتقبلت اللجنة فكرة التعليم العام المجاني كهدف أخير ولكنها اعترفت بأن اقتراح تطبيقه في ذلك الحين غير واقعي . أما توصياتها ذات الصلة الخاصة فتضمنت توسيع دائرة التعليم المتوسط ، وزيادة عدد طلاب معاهد المعلمين ، ووقف تعليم اللغة السواحلية كلفة ثانية للأطفال الذين تلقوا تعليمهم الأولي باللهجات المحلية إذ رأت اللجنة أن هذا الأمر الأخير فيه مضیعة ماداموا يفضلون الإنجليزية بوصفها لغة مشتركة . وكذلك طالبت باستبعاد التدرج على أساس الجنس في التعليم الثانوي ، وزيادة الفرص أمام التعليم الفني ، وبذل مزيد من العناية في تعليم البنات .

الخاتمة إلى رأس المال

واعترفت اللجنة أن الأخذ بالكثير من مقترحاتها يتطلب نفقات رأسمالية بالغة القدر ، ولاحظت أن رأس المال الجديد يجب أن يأتي إما من المدخرات التي تتجمع في إفريقية الشرقية وإما عن طريق القروض الخاصة والعامة أو أنواع الاستثمار الأخرى من الخارج . وأبدت اللجنة الشك في فعالية تشجيع المدخرات الاختيارية ، ورفضت فكرة الادخار الإجباري لأنه أكثر تكلفة من الحصول على القروض الخارجية ، واعتبرت استخدام مشروعات تثبيت الأسعار لتوفير رأس المال عبئاً غير معقول على عاتق المنتج . وفضلاً عن هذا فالإفريقيون لا توافر لهم للوارد أو المعرفة التي يمكن أن تحمل على رأس المال والمعرفة اللذين يميز إليهما التقدم الاقتصادي الذي تحقق . وعلى ذلك فالإبقاء على هذا التقدم والسير به قدما سوف يظلان يعتمدان على توافر رأس المال والنشاط الخارجي .

وكذلك تلاحظ اللجنة أن الأهمية الاقتصادية لرأس المال والنشاط من البلاد الواقعة فيما وراء البحار أكبر بالنسبة إلى إفريقية الشرقية من أهمية الأخيرة لهذين العنصرين ، ذلك أن صنغ إقتصاد المنطقة وضالة مواردها لا ينطويان على مغريات كبيرة وفعالة . إن السبب الذي يكمن وراء مقترحات اللجنة بشأن تمويل السكن الحديدية ، وتوفير الخدمات الأساسية ، وأهمية التقدير السليم للموارد ، وتنشيط إقتصاد التمدين ، وتجنب الاتفاق الزائد عن الحد على المشروعات غير الاقتصادية ، إنما يوضحه هذا التفسير لمركز رأس المال في إفريقية الشرقية .

ولم تبذل اللجنة جهداً لتقدير المبالغ اللازمة من رأس المال إذا وضعت مقترحاتها موضع التنفيذ . وقدر حاكم كينيا أنه لا بد من إنفاق ٧٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات ، كما أن جميع الرسائل التي بعث بها الحكام تؤكد أن التوسع الإقتصادي على النطاق الذي تراه اللجنة سوف يتطلب موارد مالية أكبر بكثير مما يتوافر منها لدى الحكومات الثلاث . هذا الضعف الذي نلقاه في التقرير أشار إليه عدد من المعلقين وإن كانت مجلة « الإيكونوميست » تتساءل عما إذا الحكام قد تقدموا بتلك التكاليف المفصلة للبرنامج « بقصد إشاعة الخوف في الرأي العام حتى يستبعد المقترحات الجريئة والإنشائية بمجرد أنها تخيف الحكومات » .

تمية أفطار مبريرة عمر الحقوق في الأرض

إن موقف اللجنة بخصوص ملكية الأرض من الأهمية بحيث يتطلب اهتماماً خاصاً . وترى اللجنة أن معيار الحاجيات إلى الأرض يجب أن يحل محله المقياس المتعلق باستعمال الأرض ، ومعنى هذا أن الحق في امتلاك الأرض ينبغي تبريره لا على أساس حاجة الفرد إليها لمدة بالغذاء وإنما البرر أن المرء يمكن أن يستخدمها بصورة فعالة ولذلك يجب أن يكون الاهتمام الرئيسي الوصول بإنتاجية الأرض إلى حداها الأقصى . ويجب أن تشجع عملية تحطيم الحدود القبلية والعنصرية ، فحيث توجد حقوق فردية بشأن الأرض فينبغي تثبيتها أما إذا لم يكن لها وجود فينبغي عدم تشجيعها .

وتقرر اللجنة أنه إذا أريد رفع مستويات المعيشة فيجب ألا يظل الأمن الاقتصادي معتمداً على عيش الكفاف الذي يستمد من البيئة الأفراد الذين يعيشون في عزلة وإنما على مجموعة مترابطة من الجهود المتخصصة من جانب الجماعة . إن القيود القبلية والعنصرية الشديدة أوجدت موقفاً من التوتر المتزايد الذي أساسه الخوف ، فحين تقيد السلطات القبلية استعمال الأرض إما من جانب أفراد القبيلة أو الخارجين عنها وفق معايير خلاف تلك التي تتعلق بأعلى درجات الانتاجية للأرض ، فإنها تقلل من « الأمن » الحقيقي بدلا من زيادته إن الأمن الذي يرتكز على العزلة القبلية أو على عادات تمنع معاملة الأرض بوصفها من الأصول القابلة للتداول ، هو الأمن الوهمي من اقتصاد الكفاف الذي لا يتسنى فيه تحقيق أي تقدم اقتصادي . إن المطالبة بحقوق

قبلية خاصة بها مطالبة لا تصحبها التزامات وبذلك تتعارض مع المبادئ التي يجب أن تقوم على أساسها سياسة أية دولة حديثة .

وفي رأى اللجنة أنه إذ تصبح الأرض إحدى عوامل الانتاج فإن ذلك يترتب عليه تغييران أساسيان أحدهما أن تكتسب الأرض قيمة بوصفها عامل انتاج ذي صفة متخصصة ، وثانيهما أن نسبة متزايدة من السكان تصبح أقل اعتماداً بصورة مباشرة على الأرض وتستطيع أن تجد فرصاً جديدة لكسب الدخل . والمجتمع القبلي الذي يعيش من الناحية الاقتصادية في عزلة عن الأسواق لا يستطيع إدخال هذه التغيرات .

وإذن يجب أن تهدف سياسة حيازة الأرض والتصرف فيها إلى تطبيق مبدأ الملكية الفردية^(١) ، وتحقيق درجة من المرونة في نقل الأرض والتصرف فيها والتي سوف تجعل في الإمكان ، بدون تجاهل الحقوق الحالية في الملكية ، الوصول إلى الأرض من أجل استخدامها على نحو إقتصادي . وحين يبدأ وضع قوانين جديدة وتطبيقها بصدد الملكية الجديدة فيجب أن يؤخذ في الحسبان أن الملكية التقليدية متأصلة الجذور في المجتمع الإفريقي وتقاوم التغيرات الجذرية . وتحذر اللجنة من القول بأن مجرد إزالة القيود والعقبات التقليدية سوف يفتح الباب أمام فيض من النشاط .

وأوصت اللجنة بالفصل في المصالح المتعلقة بالأرض وتسجيلها كخطوة أولى . ومن أجل مصالح الإفريقيين رأت اللجنة أن تفرض القيود على رهن الأرض واسترجاع الديون عن طريق بيع الأرض . ويمكن كذلك أن يحرم قانون التسجيل تقسيم الأرض في المستقبل بحيث لا تنقل مساحة الوحدة عن حد معين ، كما أن شكلاً من المشاركة في الملكية قد يتفق مع قوانين الميراث السائدة . ويجب التحكم في عمليات نقل الأرض بين الأجناس المختلفة بعدم السماح إلا بنقل المصالح المسجلة وبطريق الإيجار وحده على أن يكون للحاكم حق إقرار هذه الإيجارات . وينبغي أيضاً سن التشريع الذي يقيد الإقراض بضمان الأرض للوكالات المتخصصة التي تقدم القروض على أساس تقدير محافظ لقيم الأرض .

(١) ناقشنا هذه الفكرة في كتابنا «مستقبل كينيا واتحاد إفريقية الشرقية» وعارضنا المبدأ لأسباب أبديناها .

هذه مقترحات جريئة شاملة والأخذ بها يغير بصورة أساسية الطراز الحالى لحيازة الإفريقيين للأرض . وتعتبر اللجنة هذه التغييرات الجذرية أمراً جوهرياً للتعلم الاقتصادى فى إفريقية الشرقية ، إن اللجان السابقة والبحوث الخاصة أخفقت فى أن تدرك أن زيادة الإنتاج الإفريقى تتطلب فلسفة جديدة بشأن حقوق الأرض والحيازة وأنه من الصعب التوفيق بين مبدأ عدم إحداث الاضطراب فى النظام التقليدى وبين الحاجة إلى زيادة الإنتاج الإفريقى .

وقد رفض حكام البلدان الثلاث المقترحات الخاصة بحيازة الأرض . لحاكم أوغنده الذى لاحظ أن التوصيات أهم جزء فى التقرير كله ، أشار إلى اهتمام جميع الإفريقيين العميق بشأن الأرض مما يتطلب أن أية تغييرات يجب أن تسبقها دراسة طويلة ودقيقة فى جميع الجهات . وقرر حاكم كينيا أن السياسة لا يقدر لها النجاح بدون التأيد من جانب فريق كبير من أفراد الجماعة ؛ وإذا كان المثل الأعلى الاقتصادى أن تزول المعازل إلا أن المؤثرات الحالية من سياسية وثقافية واجتماعية تحول دون ذلك . وكذلك اعتقد أن اللجنة أسبغت أهمية أكبر مما يجب على الاعتبارات الاقتصادية وأغفلت مزايا الاعتراف بأن القوانين القبلية الأساس العملى الوحيد للإدارة ، على الأقل فى المراحل الأولى . وكتب الحاكم يقول إن التغيير لا يمكن أن يكون تغييراً يتصل بالاقتصاديات ، فيجب أن يوفر للإفريقى الشعور بالأمن الاقتصادى فى ظل النظام الجديد ، لأن حرية نقل الأرض وحدها لا تنمى التقدم . ولقد كتبت صحيفة التيمس تقول إن الشيء الهام الذى أغفله التقرير أنه لم يأخذ فى الحسبان قوة القبلية فى المجتمع الإفريقى .

إزالة القيود

من الموضوعات الأساسية فى تقرير اللجنة العليا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ضد تلك المجموعة الكبيرة من روح التقييد والوجود فى إفريقية الشرقية . فإذا أمكن إزالة هذا النظام الدقيق المعقد ، وخلق ظروف أكثر صلاحية لاستغلال الموارد ، وفى الوسع تحقيق قدر هام من التوسع الاقتصادى يشترك فيه جميع السكان فى إفريقية الشرقية .

إن التوزيع مثلاً يعكس التنظيم الاقتصادى المزدوج للمنطقة . فالتجارة الإفريقية فى الغالب مسألة محلية تسير فى الطرق التقليدية ، والتجارة غير الإفريقية ذات كفاية وتستجيب إلى التغيرات التى تطرأ على الطلب والعرض العالميين ، كما أنها بوجه عام تنافسية ونشيطة ولكنها يمكن أن تكون أقدر على المنافسة إذا تحررت من القيود الكبيرة التى خضعت لها والتى يرجع بعضها إلى السياسات التى تتبعها الحكومات من أجل دعم الاستقرار . وبصورة كلية فإن مختلف أشكال تقييد التسويق والرقابة عليه والموجودة فى إفريقية يتكون منها صرح شديد التعقيد ليس من السهل إدراك نتائجه الكاملة . هذا الصرح للمقد من القيود على التسويق ، بالإضافة إلى الاقتصاد الإفريقى التقليدى ، فرض قدراً من عدم المرونة مما يمنع التقدم الاقتصادى المرغوب .

ولم تجد اللجنة إلا القليل من العطف على مقترحاتها فى هذا الشأن ، فحاک كينيا أبدى الرأى بأن التنمية الزراعية والاستقرار كانا من الأهمية بالدرجة الأولى ولا يشجع عليهما السماح بحرية السوق . وشمر حاكم أوغنده بأنه لا يمكن الاستغناء عن التسويق المنظم ، وأنه لا يحول دون التقدم الاقتصادى ، وأن اللجنة تغالت فى تأكيد مدى التنظيمات المقيدة فى أوغنده والتى أريد منها حماية الإفريقيين .

وكذلك تعرضت سياسة التقييد فى المجالات الأخرى للنقد من جانب اللجنة ، كالنقل والزراعة واستخدام الأرض والجماعات المدنية وغير ذلك ، وموقفها فى هذا وثيق الصلة بالبرنامج الإيجابى الذى اقترحتة لترقية المنطقة بوصفها وحدة متماسكة لا تتجزأ .

تماسك إفريقية الشرقية وارتباطها

لعل أبرز ما أوضحتة اللجنة أن إفريقية الشرقية يجب اعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية وأن تجرى تنميتها وفق هذه الفكرة . وهى تقول إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تبنى على أساس الإدراك بأن تنمية إفريقية الشرقية تعتمد بصفة أساسية على الذى يمكن فيه إدماج السكان الوطنيين بمساعدة ذلك العدد الصغير بالضرورة من الشعوب المهاجرة فى الاقتصاد العالمى بحيث يستمدون منه رأس المال

والوارد التكميلية من المهارة والنشاط . وتقصّد اللجنة أنه في الأجل الطويل سوف يتوقف رخاء وأمن الأجناس المهاجرة على نجاحها في تحقيق هذا التقدم واضطلاعها بوظائفها المخصصة فيه ، تماماً كما يعتمد تقدم السكان الوطنيين على الإدراك الواضح بأن رخاءهم وأمنهم يتوقفان على مدى نجاحهم في اجتذاب أولئك الذين في وسعهم أن يأتوا لهم بالموارد الإقتصادية الشحيحة التي تنقصهم (بشدة) وهي رأس المال والمهارة والنشاط في الأعمال .

في النقل

فتعتقد اللجنة مثلاً أن المصالح الطائفية منعت التقييم الموضوعي السليم لحاجات النقل في الجهات الإفريقية . فإذا كانت فئة مخصوصة أو مجموعة من المنتجين أو المستهلكين موضع المحاباة فيما يتعلق بأجور السكك الحديدية على نحو لا تبرره المطالب الاقتصادية لنظام السكك الحديدية بوجه عام وتطور حركة النقل ، فإن الجماعات الأخرى التي تستخدم السكك الحديدية إما في الوقت الحالى أو فيما بعد يجب أن تتحمل التكلفة . ومحاولات تقديم الإعانات لطائفة على حساب الطوائف الأخرى عن طريق التلاعب بالأجور والأعباء يضعف بالضرورة من المقدرة الاقتصادية للسكك الحديدية ويجعلها أقل قدرة على وضع معدلات سليمة للحركة الجديدة . وبذلك تؤخر تنمية البلدان الثلاث .

في العمل

وينبغي أن يكون الهدف من السياسة المالية تمكين العامل من أن يكسب الحد الأقصى من الدخل الذي تقتضيه إنتاجية عمله في ظروف من الأمن وتحت إشراف يهدف إلى رفع مستوى كفايته . وئمة برامج يوصى بها مثل توسيع نطاق مشروعات التدريب والتلمذة ، والتقليل من مظاهر التبديد المترتبة على الهجرة ، وخلق « مجالس الأجور » لتحديد الحد الأدنى من الأجر ، وتبسيط الإجراءات المتبعة لفض المنازعات الصناعية .

والغاية من خفض الهجرة معناه أنه ينبغي أن يكون العامل قادراً على أن يعرض خدماته حيث يشاء دون أن يكون مرتبطاً إلى مناطق قبلية بعيدة ومحدودة أحياناً. وعلى ذلك ففي المرتفعات المحجوزة للبيض حيث تتميز هذه المشكلة بمحداً خاصة ينبغي أن تشتري الحكومة الأرض أو تستحوذ عليها حيث يستطيع عمال الزراعة إستئجار أما كن السكنى بالقرى وفق إيجارات طويلة الأمد. ورفض حاكم كينيا فكرة هذه الأما كن السكنية بالقرى قائلاً إن من مساوئها فقدان الصلة الشخصية بين رب العمل والعامل، وانخفاض درجة الإنتاجية، وإزدیاد طول المسافة التي قد يتعين على العامل أحياناً أن يقطعها، وضياع الأرض الزراعية التي تتطلبها القرى، وتكلفة بناء القرى وإدارتها.

وفي الجهات المدنية مشكلة مماثلة تتعلق بالإدماج. فالإفريقيون الذين انفصلوا عن الحياة القبلية غالباً ما يجدون أنهم لا يستطيعون أن يكونوا أعضاء في المجتمع الحديث وأن الطريق إلى الثراء والمراكز التي تصحبها الكرامة مسدود. وكان الحل الذي اقترحه اللجنة تنظيم الجهات المدنية لكي تتيح الانتقال التدريجي إلى المراكز والأحوال التي تسودها المساواة. وقررت اللجنة أن الجهات المدنية ينبغي تقسيمها إلى مناطق ثلاث أو أكثر. ففي المنطقة الأولى ينبغي أن تكون مستويات البناء نفس المستويات المفروضة في الوقت الحاضر، وتعديل في المنطقة الثانية بحيث تجعل في الإمكان خفض تكاليف البناء، أما في المنطقة الثالثة فيجب ألا تكون هناك تنظيمات خلاف ما تقضى به الاعتبارات الصحية والاحتياجات ضد الحرائق، وما إلى ذلك. وتقبل حاكم كينيا هذا الاقتراح كهدف مرغوب فيه، إلا أن حاكم تنجانيقا رأى أن خلق نظرة مشتركة بين الجماعات المنعزلة لن يتحقق عن طريق إقامة تنظيمات إدارية منفصلة في داخل المدن والضواحي المحيطة بها.

القضاء على عزلة الأجناس

وتمود اللجنة أكثر من مرة فتقرر أن الإعتبارات القبلية والعنصرية جمدت ومنعت النمو الإقتصادي في إفريقية الشرقية، وتقول إن هناك مبدأ أساسياً ألا وهو أنه إذا أريد أن تتطور النظم الإقتصادية الحديثة فيجب أن تتحرر إلى أقصى حد ممكن من السلطان السياسي للقبيلة حيث يكون من العوامل الموقفة.

فالهنود مثلاً يخضعون لقيود إقتصادية تضغط على إنتاجهم وتقوض قدرتهم على العمل والادخار . وهذه القيود معناها أيضاً أنه مع الزيادة السريعة في عدد الهنود المحصورين في المناطق المدنية إلى حد كبير فإن أية درجة ملحوظة من التطور الصناعي سوف تميل إلى توفير فرص أعظم للهنود منها للإفريقيين الذين مازالوا دون الأولين من ناحية المهارات الصناعية والاستعداد للنشاط التجاري .

وفيما يتعلق بالأرض تقرر اللجنة أنه لا يمكن توفير فرص أفضل إلا إذا كانت للحكومة نظرة قومية عامة واتخذت سياسة بشأن الكيفية التي يجب استخدام الأرض وفقاً لها وليست سياسة تقوم على حماية مصالح جماعات معينة . وتتوقع اللجنة أن عدم اتخاذ نظرة ذات صبغة موحدة سوف يعرقل التنمية حتماً في الوقت الذي يكون فيه من الضروري الإسراع بالعملية .

وهذا يستتبع أن الاحتفاظ بالمرتفعات السكنية لاستعمال الأوربيين الصرف ينطوي على قيود خطيرة ، إذ يجعل الأوربيين يبدون كقبيلة تنشب بالمناطق القبلية ، ويمنع تداخل الأراضي وهو الأمر الذي لا بد منه للإنتاج الإقتصادي ، ويصور الأوربيين ككتلة سياسية تقوض الثقة بين الإفريقي والأوربي في جميع أنحاء المنطقة .

وعلى ذلك يجب التغلب على عزلة الأجناس في إفريقية الشرقية وإلا فسوف يستمر الفقر في المنطقة ؛ ويجب أن يكون موضع الإدراك الواضح وبغير لبس أنه لا يمكن اعتبار الجنس أو اللون أساساً يقوم عليه أي تمييز أو تقييد ليست الجماعة على استعداد لتقبله لأسباب أخرى . إلا أنه ليس لأي عضو في الجماعة الحق في أن يتوقع ضمان المساواة في الخبرة أو الكفاية أو المركز أو الجزاء ، لأن جميع المحاولات لفرض المساواة المفتعلة يترتب عليها ازدياد فقر الفقراء بدلاً من التقليل منه .

القسم الثاني

عرض موجز للحالة الإقتصادية

أوضح تقرير اللجنة الملكية للعالم الرئيسية لاقتصاد إفريقية الشرقية وافتقاره إلى النوازن السليم بين عناصره المختلفة والتي هي متداخلة ومتكاملة في الوقت نفسه ، وقصوره بصورته القائمة عن استغلال الموارد وإشباع الحاجيات المتزايدة ورفع مستوى المعيشة، وناقش العوامل التي يعزى إليها تأخر عملية التطور الإقتصادي، وأخيراً تضمن طائفة من التوصيات التي رأتها اللجنة كفيلة بتحقيق التقدم . ونعتقد أن من أهم ما يلفت النظر في التقرير اعتقاد اللجنة بأن التنمية الإقتصادية تصبح أدنى إلى السير قدماً إذا ما اتخذت الصبغة الإقليمية الشاملة أي أنه يعالج البلدان الثلاث على أنها كل متماص ومتكامل أو ينبغي أن يكون الأمر كذلك ، وهذه الفكرة تكمن وراء المشروع الخاص بإنشاء اتحاد في إفريقية الشرقية الذي يراد العمل على إخراجه إلى حيز التنفيذ، والذي يلقى التأييد من عدد من قادة المنطقة وإن جعلوا التحرر الكامل الشرط الأولي للسير بالمشروع إلى غايته .

ننتقل الآن إلى إيراد بعض البيانات عن الحالة الإقتصادية الحالية للمنطقة بصورتها الإجمالية . وتعتبر الزراعة والرعي الحرف الرئيسية^(١) ومصدر العيش المنخفض والدخل المحدود . غير أن الزراعة الإفريقية تسير وفق النظام التقليدي القائم على مجرد إشباع المطالب المحلية المحدودة والذي سبق أن عرضنا له في أكثر من موضع . ويعدّ الدخن والسرغون والذرة الغذاء الأساسي للأفريقيين ، كما يزرع القمح على نطاق طيب في كينيا .

(١) البيان التالي يوضح المشتغلين بالزراعة وفي الغابات :

البلد	عدد الأجراء (بالآلف)	النسبة المئوية في الحرفتين
كينيا (١٩٥٧)	٥٥٢ر٦	٤٥ر٣
تنجانيقا (١٩٥٧)	٤٣٠ر٥	٤٩ر١
أوغندا (١٩٥٦)	٢٢٥ر٧	٢٧ر٥

ولكن الاقتصاد النقدي من أجل الأسواق الخارجية بصفة خاصة يلعب دوراً له أهميته الآخذة في الازدياد . وأهم المحاصيل النقدية البن والقطن والسيسال والشاي وقصب السكر . وتشغل المنطقة المركز الثاني بين البلدان الأفريقية في البن الذي تقدمت زراعته منذ نشوب الحرب العالمية الثانية بسرعة وخطى واسعة فزاد الإنتاج من ٦٧ر٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٠ إلى ١١٢ر٠٠٠ طن في عام ١٩٥٧ أي نسبة تزيد على ٨٢ في المائة . وكان أعظم التوسع في أوغندا حيث تضاعف الإنتاج إذ زاد من ٣٩ر٠٠٠ طن إلى ٧٧ر٠٠٠ في سنة ١٩٥٨ . هذا التوسع تم بسبب إطراد الطلب من جانب الأسواق الخارجية ولذلك زادت نسبة الصادر من البن (في المائة) من ١ر٢ سنة ١٩٢٨ إلى ١٥ر٣ سنة ١٩٥٠ ، ٣٢ر٧ سنة ١٩٥٨ . وتعتبر تنجانيقا وحدها أكبر منتج للسيسال في العالم وقد بلغ إنتاجه ما يقرب من ٩٨ ألفاً من الأطنان في عام ١٩٥٨ وهذا يعادل نصف الإنتاج العالمي . وكذلك تشغل إفريقية الشرقية مركزاً ممتازاً في إنتاج القطن وبذرتة وتلي الإقليم المصري والسودان . وتقع أوغندا على رأسها من هذه الناحية إذ خصصت لزراعة هذا المحصول في موسم ١٩٥٧ / ١٩٥٨ مساحة تربو على مليوني فدان . ومن الملاحظات التي ينبغي الإشارة إليها أن زراعة القطن في أوغندا يتولاها جميعاً أبناء البلاد الذين ينتجون كذلك معظم البن ، ولعل هذا راجع إلى ضالة عدد الأوربيين بشكل ظاهر .

وتبدو أهمية المحاصيل الثلاثة التي سلفت الإشارة إليها من أن صادراتها في عام ١٩٥٨ بلغت ستين في المائة من الصادرات الكلية في المنطقة ، مما سند كره بمد . وتقدمت زراعة قصب السكر وزاد الإنتاج من السكر الخام من ٨٠ر٠٠٠ إلى ١٣٦ر٠٠٠ طن بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ أي بنسبة ٧٠ في المائة . وأكبر البلدان الثلاث إنتاجاً أوغندا ونسبتها ٦٢ في المائة من محصول المنطقة وتليها كينيا . وتطرد الزيادة في إنتاج الشاي وبخاصة في كينيا التي بلغ إنتاجها عشرة آلاف طن في عام ١٩٥٧ ؛ وتعتبر المنطقة المنتج الثالث للشاي في القارة الأفريقية . وكذلك أنشئت مزارع للطباق في أوغندا حيث وصل الإنتاج إلى ٤٧٣ مليون رطل في سنة ١٩٥٨ . ومن العرض الموجز الذي قدمناه يتضح أن الاقتصاد الزراعي النقدي أكثر أهمية في أوغندا . ومما يلفت النظر في كينيا تخصيص مساحة كبيرة مساحتها ١٦٧٠٠ ميل مربع للأوربيين في إقليم المرتفعات الذي يمثل نسبة عالية من الأراضي الصالحة للزراعة .

والجدول التالي يعطى صورة لتطور الانتاج من الغلات الرئيسة (بالآلف طن) :

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
									<u>الدخن والسرغون</u>
..	٩٥٠	٨٧٩	٩١٤	٦١٠	٥١٦	تنجانيقا
									<u>الأرز</u>
..	..	٣٦	٥١	٦٠	٤٤	٦١	..	٧٨	تنجانيقا
									<u>الكبيرة</u>
..	٨	١٠	١١	١٣	١٣	١٢	١٠	٩٧	تنجانيقا
									<u>بذرة القطن</u>
٤٩	٤٧	٥١	٤١	٣٦	١٨	٢٨	١٥	١٨	تنجانيقا
١٥٨	١٤٠	١٥٧	١٣٩	١١٦	١٥٢	١٢٠	١٣٠	١٢٦	أوغنده
									<u>البني</u>
..	٢١	١٩	٢٤	١٢	١٢	١٢	١٦	١٠	كينيا
..	٢٣	٢٣	١٩	٢٠	١٥	١٧	١٨	١٨	تنجانيقا
..	٦٨	٦٩	٦٣	٦٥	٣٦	٣٧	٢٢	٣٩	أوغنده
									<u>الشاي</u>
..	١٠	١٠	٩	٨	٦	٧	٧	٧	كينيا
..	٣	٣	٢	٢	١	١	١	١	تنجانيقا
..	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	أوغنده
									<u>السكر (الحام)</u>
٢٣	١٩	٢٢	١٦	١٢	١٢	١٢	٩	٩	تنجانيقا
٨٨	٨٩	٨٧	٧٠	٦٨	٤٣	٥٦	٥٦	٥٦	أوغنده
٢٥	٢٣	٢٣	٢٠	١٨	١٢	١٦	١٥	١٥	كينيا
									<u>السيسال</u>
١٩٨	١٩٩	١٨٩	١٧٩	١٨١	١٧٢	١٦٥	١٤٨	١٢٤	تنجانيقا
									<u>القطن (الشعر)</u>
٣١	٣١	٢٤	٢٢	١٩	٩	١٤	٩	٩	تنجانيقا
..	٢	٢	٣	٢	٣	٢	٣	٣	كينيا
٧٤	٦٩	٦٩	٦٥	٥٤	٧٣	٥٨	٦٩	٦٣	أوغنده

الغابات

تمتاز غابات أوغنده بإنتاج الأنواع الصلبة من الأخشاب ، ويزداد الاستهلاك في الداخل بسرعة بسبب نشاط حركة البناء والإنشاء ، وبما يدل على هذه الظاهرة الأخيرة أن النسبة المثوية للمشتغلين في هذا القطاع بلغت ١٦٠٤ من الأجراء في عام ١٩٥٧ مقابل ٢٠٦ ، ٥٠٤ في تنجانيقا وأوغنده على التوالي . وبلغ الإنتاج من الحطب المنشور ٣٣٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٨ . وتوجد في أوغنده غابات المناطق الإدارية الغزيرة الأمطار ، ولكن أكبر المساحة تغطيها غابات إقليم السافانا ، إلا أن المساحة الكلية للغابات تناقصت بشدة في تنجانيقا فيما بين عامي ١٩٤٧ / ٤٨ ، ١٩٥٥ / ٥٦ بينما زادت في أوغنده (١) .

ويقع معظم الغابات بكينيا في إقليم المرتفعات . وتوجه الحكومة إهتماماً خاصاً إلى الغابات لاسبب أخشابها فهذا أمر ثانوى ، وإنما بسبب الدور البالغ الأهمية الذى تؤديه في المحافظة على المياه والتربة أى أنها غابات وقائية .

الثروة الحيوانية

تشتمل المنطقة على ثروة حيوانية طبيعية وتشغل تنجانيقا المركز الأول بشكل ظاهر ، كما تعتبر الماشية ذات الأهمية الرئيسية وتليها الماعز والأغنام . والبيان التالي (عام ١٩٥٦) يوضح التوزيع بين البلدان الثلاث وحسب الأنواع (بالآلاف رأس) :

كينيا	٨٠٤	٣٧٩	٠٠
تنجانيقا	٧٢٠٥٥	٢٢٩٤٩	٤٢١١٧
أوغنده	٣٢٢٣٢	١٢١٢٠	٢٢٧٩٧
(١) المساحة المغطاة بالغابات (بالآلاف هكتار)			
	٤٨/١٩٤٧	٥٦/١٩٥٥	الزيادة (+) أو النقص (-)
كينيا	٢,٠٢٧	١,٢٦٤	٣٨ -
تنجانيقا	٣,٧٠٠	١,٠٠٠	٧٣ -
أوغنده	١,٤٧٦	١,٦٥٢	١٢ +
(م - ١٣ إفريقيا)			

وبلغت الصادرات من الجلود (بالألف جنيه) ٢١٨٣ في عام ١٩٥٨ ، وموزعة على البلدان الثلاث على الصورة الآتية : ١٢٠٠ (تنجانيقا) ، ١٨٠ (كينيا) ، ٧٦٥ (أوغنده) .

الثروة السمكية

وصناعة صيد الأسماك من الأعمال الرئيسية في أوغنده حيث بلغ الإنتاج ٥٢٠٠٠ طن قيمتها ٢١ مليون جنيه في سنة ١٩٥٨ . ومن هذا القدر حوالي ٩٠ في المائة يستهلك في داخل البلد بينما يصدر الباقي إلى كينيا وتنجانيقا والكنغو .

التعدين

لا يعتبر التعدين عنصراً هاماً في الاقتصاد القومي ولم يستغل بدرجة كافية مما أشار إليه تقرير اللجنة الملكية ، وذلك باستثناء اللاس والنحاس . واللاس عماد الثروة المعدنية في تنجانيقا ويستخرج من منجم وليامسون الذي اشترته الحكومة وشركة دي بيرز في عام ١٩٥٨ بمبلغ أربعة ملايين جنيه . وترتب على كشف المنجم توسع بعيد المدى في إنتاج اللاس منذ سنة ١٩٥٠ حيث زاد من ٧١ ألف قيراط إلى ٥٢١ ألفاً سنة ١٩٥٨ وكانت قيمة صادراته في السنة الأخيرة ٤٤ مليون جنيه . وبدأ في السنوات القلائل الأخيرة استخراج النحاس من منجم Kilembe في أوغنده وبلغ الإنتاج ١٠٩٦٧ طن في عام ١٩٥٨ .

الطاقة الكهربائية

وتقدم إنتاج الكهرباء في المنطقة بوجه عام فزاد من ٩٧ مليون كيلوات ساعة (١٩٤٨) إلى ٤٧٠ مليوناً (متوسط ١٩٥٥ / ٥٧) . وكانت الظاهرة أكثر وضوحاً في أوغنده كما يتضح من البيان التالي (بملايين الكيلوات ساعة) :

١٩٥٧	١٩٤٨	
٢٦٨	٥٩	كينيا
١٣١٩٩	٣٠	تنجانيقا
١٤٨٨٨	٨	أوغنده

وتطرد الزيادة في البلد الأخير بسبب مشروع شلالات أوين - وفي يناير سنة ١٩٥٨
مد خط إلى نيروبي ينقل إليها ٧٥ مليون وحدة في السنة .
وبالرغم من الزيادة المشار إليها فإن ما يخص الفرد قليل ، وإن كان المتوقع أن
يزداد الانتاج بسبب وجود طاقة كامنة كبيرة وبخاصة من المساقط المائية .

الصناعة

والتقدم الصناعي ضئيل بوجه عام . ويقتصر على معالجة بعض الخامات وانتاج
بعض السلع الاستهلاكية على نطاق ضيق (١) .

التجارة الخارجية

تعتبر إفريقية الشرقية من ذوات الصادرات المتعددة ، ولكنها في الوقت نفسه
كلها من المواد الأولية الزراعية والحيوانية أساساً ، فالصادرات من البن والشاي
والقطن والسيسال والحبوب الزيتية بلغت ٧٩ في المائة من مجموع قيمة الصادرات
عام ١٩٥٨ .

الاصناف	أهم الصادرات في عام ١٩٥٨ القيمة (بالآلاف جنيه)
بن	٢٨٨٨٠٢
قطن	٢٥٦٠٥
سيسال	١٢٦٠٠
جلود	٢٩٨٣
شاي	٢٨٢٨
حبوب زيتية	٣٨٦٥
ماس	٤٢١٥
نحاس	٢٤٥٢

(١)	الصناعة في كينيا (١٩٥٦)
عدد المنشآت	١٠٦٠
عدد المستخدمين فيها	٤٩,٦٠٧
الإنتاج الإجمالي	٥٠,٢٢٠
تكاليف العمل	٨,٣٦٨
تكاليف المواد وغيرها	٣١,١٢٦
المنتج الصافي	١٤,٥٠٩

بآلاف الجنيهات

الفصل الثامن

تجربة السودان

تمتد جمهورية السودان مسافة ١٤٠٠ ميل بين خطى عرض ٢٢° شمالاً ، ٤° جنوباً ، وأقصى عرضها من الشرق إلى الغرب ١٢٠٠ ميل . ويقع إلى الشمال منه إقليم مصر (من الجمهورية العربية المتحدة) ، وتحدّه من الجنوب كينيا وأوغندا . وجمهورية الكونغو ومن الغرب ليبيا وجمهورية مالي ، بينما تتاخمه إريتريا والحبيشة من ناحية الشرق . ويمتد الساحل الشرقى لمسافة تقرب من أربع مائة ميل على البحر الأحمر ، حيث يقوم ميناء بور سودان ، النفذ الرئيسى لتجارة البلاد الخارجية .

وتبلغ مساحة السودان ٩٦٧٠٠٠ من الأميال المربعة . وطبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٥ / ٥٦ كان عدد السكان ١٠٠٣٦ مليون نسمة منهم ٩٧٢ مليوناً من السودانيين .

صالح الاقتصاد السودانى

ويتقسم الإقتصاد السودانى بمظاهر رئيسية نجملها فيما يلى :

(أولاً) غلبة الزراعة والرعى لوفرة الأرض والماء . وفى هاتين الحرفتين يشتغل تسعة أعشار السكان العاملين ، وإنتاجهما يمثل أكثر من ٩٠ فى المائة من صادرات البلاد الكلية . وتنتشر فى السودان السهول الفيضية ويقدر أن حوالى ثلث المساحة الكلية يصلح للممارسة الزراعة والرعى ، ومع ذلك فإن البعض يرى أن استغلال الأرض ما يزال ضئيلاً إلى حد بعيد إذ لا يتجاوز ٣ فى المائة من المساحة الصالحة للزراعة . أما التعدين فبحاجة كبيرة إلى عمليات واسعة النطاق من التنقيب والتقييم ، كما أن الصناعة تعتبر فى بداية حياتها والصناعات القائمة تقتصر أساساً على معالجة المنتجات الزراعية والرعية .

(ثانياً) والاقتصاد الزراعى وهو عماد الإنتاج والدخول ، إقتصاد مختلط أو مزدوج . فهناك النوع التقليدى الذى يهدف إلى توفير الحاجيات المحلية المحدودة للإنسان .

والحيوان ، والذي يعتمد أساساً على مياه الأمطار ، وينتقل في ظل الزراعة من منطقة إلى أخرى حين يستنفدون خصوبة الأولى ، والأدوات التي تؤدي بها العملية الزراعية بدائية بسيطة . وإلى جانبه إنتاج المحاصيل المعدة للتصدير وفي مقدمتها القطن الذي يمثل مع بذرتيه حوالي ثلثي قيمة صادرات البلاد ، مما يجعل الاقتصاد السوداني تابعاً أو بالأحرى خاضعاً للتقلبات التي تطرأ من وقت إلى آخر على الطلب العالمي والتي تعظم حدة وعنفاً في فترات الأزمات الاقتصادية .

(ثالثاً) عدم استواء التقدم الاقتصادي بين أجزاء السودان المختلفة . فالمنطقة الواقعة شرقي الأبيض وشمال الرصيرص أكثر تقدماً بسبب سهولة الوصول إلى الأسواق ، كما أن وسائل النقل الحديث وتسهيلات التسويق مناسبة نوعاً ، بينما تعاني المناطق الجنوبية والغربية كثيراً نتيجة للمسافات الطويلة التي تفصل مراكز الإنتاج عن الأسواق واللوانى ، وهكذا نجد أن عدم توافر المواصلات حدة من التقدم في هذه المناطق .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمناطق الشمالية على جانبي النهر أكثر صلاحية لزراعة القطن باستخدام الري ، وكذلك الشأن في الأراضي الواقعة على طول النيل الأزرق . والسهول الوسطى تصلح للزراعة الواسعة التي تعتمد على الأمطار ، فضلاً عن خصوبة التربة . أما بقية المناطق الشمالية فصحراء في الغالب بينما الجنوبية تتكون من مستنقعات كبيرة ، وهذه جميعاً لا تصلح للزراعة في الأحوال القائمة .

ونخلص من هذا إلى أن النشاط الزراعي والتجاري والصناعي يتركز في الربع الشمالي الشرقي من السودان وبخاصة منطقة « الخرطوم — الجزيرة » والجهات الوسطى الأخرى الممتدة على طول الأنهار والسكك الحديدية .

(رابعاً) وتجلي ظاهرة عدم الاستواء في الكثافة السكانية فهي حوالي أحد عشر شخصاً للكيلومتر المربع في منطقة « الخرطوم — الجزيرة » ، مقابل شخص واحد في الجهات القاحلة من المديرية الشمالية وشمالى مديريات كسلا وكردفان وبودارفور . وفي المناطق الواقعة بين الصحراء في الشمال والجنوب المطير تزداد الكثافة

تبعا لزيادة سقوط الأمطار . أما في الجنوب فالرغم من وفرة المطر إلا أن هذه الميزة تقلل منها صعوبة المواصلات ، ولا تتجاوز كثافة السكان أربعة أفراد للكيلومتر المربع .
(خامساً) أهمية الدور الذي تضطلع به الدولة سواء في المرافق العامة والنقل ، أو في قطاع الاقتصاد النقدي كما في حالة مشروع الجزيرة ، أو في احتكار استيراد السكر ، والاحتكار العملي لمبيعات القطن ، أو برامج التنمية .

تطور الزراعة والانتاج الزراعي

قلنا إن إقتصاد السودان مزدوج . ومعظم الإنتاج الذي غايته التصدير عبارة عن زراعة القطن في الجهات المروية وبأساليب حديثة ، بينما يتكون الجانب الأكبر من النشاط الزراعي القبلي من إنتاج المحاصيل الغذائية بالإعتماد على مياه الأمطار . وسبق أن أشرنا إلى ظاهرة عدم إستواء التطور ، وفيما يتعلق بالزراعة يمكن القول بوجه عام إن البلاد تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

(أولاً) القسم الشمالي الجاف ولذلك تقتصر الزراعة على الجهات التي تغمرها مياه الفيضان أو التي يمكن ريها بالوسائل الصناعية .

(ثانياً) القسم الأوسط ويضم جنوب كسلا والنيل الأزرق وكردفان ، وتسقط الأمطار فيه بين شهري يولييه وأكتوبر . وفي هذا القسم مناطق القطن بالجزيرة . ومركز إنتاج الجانب الأوفر من الحبوب والنباتات الزيتية .

(ثالثاً) القسم الجنوبي الغزير الأمطار ويضم مديرتي خط الإستواء وبحر الغزال ، إلا أن وجود المستنقعات الشاسعة يحول دون التوسع الزراعي ، كما تستحيل تربية الماشية بسبب ذبابة تسي تسي .

ومرّ التطور الزراعي في القرن الحالي بمرحلتين رئيسيتين أولاهما في الربع الأول وفيها حدث توسع ملحوظ في إنتاج الغلات المعدة للتصدير ولكن الواقع أن حوالي ثلاثة أرباع الصادرات مصدرها المنتجات التي تنمو بصورة برية أو شبه برية . مثل الصمغ العربي والدوم ، وهذه توجد في مناطق واسعة من السودان لها ميزاتها الخاصة فيما يتعلق بالمناخ والتربة . وفي هذه الفترة بدأ الإنتاج والتصدير من القطن غير أن زراعته كانت محدودة النطاق حيث اقتصرت على الجهات التي أمكن استخدام الطلبات فيها لوضع الماء من النيل ، وكذلك في دالي طوكر وجاش ، وظلت أساليب

الزراعة بدائية إلى حد كبير ، وإن كان إستخدام الطلبات خطوة تقدمية من الناحية التكنولوجية .

وحدثت زيادة في مساحة المحاصيل الغذائية حتى يتسنى زيادة الإنتاج ليطمئى مع التكاثر الطبيعي ونمو عدد أهل المدن والجهات المدنية .

وخلال الفترة بين عامى ١٩١٢ ، ١٩٢٧ ارتفع إنتاج الذرة الشتوية بنسبة ٧٠ فى المائة وكذلك السمسم والفول السودانى ، الا أنه بالرغم من ذلك تناقصت الصادرات من هذه المحاصيل الغذائية مما يعكس التوسع الذى طرأ على الطلب المحلى . والجدول التالى يبين تطور الإنتاج من المحاصيل الرئيسية (بالآلاف طن) حتى عام ١٩٥٧ :

١٩٥٧	١٩٤٧	١٩٣٧	١٩٢٧	
١٢٩	٤٧	٥٧	٢٩	القطن
٣٦	٢٧	٢٢	٢١	الصمغ العربى
				الذرة
٦٢١	٤٩٥	٢٦٦	٢٢٣	(١) على المطر
٥٨١	٢١	٩٦	٠٠	(٢) بالرى
١٥٠	١٢٤	٢٣	٠٠	السمسم
٦٥	٢٤	٨	٠٠	الفول السودانى

وبابتداء مشروع الجزيرة دخلت الزراعة السودانية فى مرحلة جديدة شملت التوسع الكبير فى إنتاج القطن ، وتحسين أساليب الرى والزراعة ، واستخدام الآلات على نطاق طيب نسبياً . ويعتبر مشروع الجزيرة تجربة جديدة فى الاستغلال الزراعى بالأقاليم المتخلفة ، وسوف نعرض له بالتفصيل .

وأهم ما نلاحظه بصدد هذه المرحلة الثانية :

١ - التوسع الكبير فى زراعة القطن بحيث أصبحت تمثل حوالى خمس المساحة المنزرعة وثلاثى الصادرات . والبيان التالى يوضح مركز هذا المحصول فى السنوات الثلاث الأخيرة :

المحصول (بالقطار)

١٩٥٩-٦٠	١٩٥٨-٥٩	١٩٥٧-٥٨
٠٠	١٠٤٦٢٨٩٢	٢٦٩٢٦١٥
٤٠٠,٦٠	٣٤٠,٦٣	١٢,٥٩٠
٥٥,٢٨٥	٢٩,٠٣٤	١٦,٩٧
٧٨٦,٧٦٤	٧٦٤,٦٥٩	٢٧٧,٦٨٤
٦٠,٠٠٠	٨٢,٨٨٦	٧٩,٥٩٧
٨٨,٥٧١	٤٤,٥٦٨	١٠,١٣٧
٢٠,٥٥٥	٢٠,٤٩٢	٢٠,٣٣٠
٦٣٥	٢,٧٢٩	٥,٢٢١
١٥٢,٣٠٠	١٦٧,١٥٠	٢٦٧,١٥٠
٠٠	٢,٦٦٢,٣٦١	١,٠٥٩,٧٥١

المساحة (بالقدمان)

١٩٥٩-٦٠	١٩٥٨-٥٩	١٩٥٧-٥٨
٣٨٥,٩٣٤	٣١٠,٥٩٣	٢٤٥,٤٠٥
١٠,٠٤٩	١٠,٠٦٨	١٠,٠٤٠
١٠,٠٧٠	١٠,٠٧٥	١٠,٠٦٩
١٩٤,٨٦٤	١٩٧,٧٣٤	١١٩,٢٠٧
٤٠,٠٠٠	٣٧,٨٩٤	٢٠,١٨٠
٩٢,٠٠٠	٤٤,٥٤٠	٢٠,٣١٩
٧,٥٣١	٦,٤٩٦	٨,١٢٢
٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	٣,٤٥٨
١٧٥,٤٢٠	٢٢١,٨٦٠	١٩٤,٤٧٨
٩١٢,٦٨	٨٥٤,٠٥٩	٧٠١,٣٨٩

إنتاج القطن

جذبة الجزيرة	عبد الحميد	جذبة مشروع النيل الأبيض	مشروعات خاصة	دلتا الجاش	دلتا طوكو	أمريكي : بالطنيات	جاء الفيضان	جاء الأمطار
٩١٢,٦٨	٨٥٤,٠٥٩	٧٠١,٣٨٩	١٩٤,٤٧٨	٢٢١,٨٦٠	٢,٧٢٩	٤٤,٥٤٠	٣,٤٥٨	١٧٥,٤٢٠

المجموع الكلي

٢ - التوسع الكبير في إنتاج المحاصيل الغذائية وبخاصة الذرة . وبالرغم من أن ذلك التوسع كان ظاهراً في المناطق التي استخدمت فيها وسائل الري ، فإن المناطق التي تعتمد على مياه الأمطار ظلت المصدر الرئيسي لهذه المحاصيل إذ يقدر ما تخرجه بنحو ثلاثة أرباع الإنتاج العام . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن التوسع المشار إليه في مناطق المطر صعبه تحسن ملموس في أساليب الزراعة وارتفاع في الإنتاجية ، كما اطرء استخدام الآلات .

وبالرغم من التقدم الذي عرضنا له في إيجاز فإن المجال واسع للتنمية الزراعية :
(أولاً) هناك في السودان مساحات شاسعة لم تستغل بعد لأسباب طبيعية حالت دون ذلك . ولا مراء أن في التوسع الاستفادة من جانب منها إذا ما توافر الماء للري بتنفيذ المشروعات اللازمة مثل خزان الروصيرص . وكذلك يمكن القيام بأبحاث شاملة في المناطق الغربية في محاولة لاستغلال المياه الجوفية إذا ثبت وجودها بمقادير كافية . وفي الجنوب سوف يترتب على معالجة موضوع المستنقعات استرجاع مساحات كبيرة وإخضاعها لنشاط الإنسان .

(ثانياً) لابد من التوسع في تطبيق الأساليب العلمية الحديثة والتخلص من نظام الزراعة التقليدي ، ومن ذلك :

- (١) استخدام التخصبات الكيماوية حسب نوع التربة والنبات .
- (ب) تعميم دورة زراعية سليمة .
- (ج) إنشاء شبكة من وسائل الصرف وهذه ضرورة لا غنى عنها .
- (د) استعمال الآلات وبخاصة حيث تسود الزراعة المتسعة ولا تتوافر الأيدي العاملة .

(ثالثاً) وإذا أريد أن يستفاد من المناطق الداخلية لأغراض التصدير إلى الخارج أو التسويق في مراكز الاستهلاك بالداخل فلا بد من إنشاء شبكة قوية من طرق المواصلات .

الثروة الحيوانية

يعتبر الانتاج الحيوانى عنصراً له أهميته فى الاقتصاد القومى بالسودان ، فحوالى ٣٠ فى المائة من السكان يعيشون عيشة بدوية بصورة كلية أو جزئية ، كما أن نسبة كبيرة من غير البدو تمارس حياة الرعى وتربية الحيوان . ويدل على قيمة هذا العنصر أن الصادرات من الماشية والجلود فى عام ١٩٤٨ كانت تمثل ٦ فى المائة من صادرات البلاد :

وخلال العقود الأخيرة حدثت زيادة كبيرة فى الثروة الحيوانية بلغت خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٤ ، ١٩٥٨ أكثر من الضعف فى حالة الماشية والإبل وما يقرب من النصف بالنسبة إلى الأغنام والماعز ، كما يتضح من البيان الآتى (بملايين الرؤوس) :

السنة	ماشية	إبل	أغنام	ماعز
١٩٤٤	٣٢٢	١٢١	٤٢٨	٤
١٩٥٨	٦٢٩	٢	٦٢٩	٥٢٨

وكان من أسباب ذلك التوسع الجهود المبذولة فى مكافحة أمراض الحيوان . والإمكانات وافرة بالنسبة إلى المستقبل وبخاصة إذا طهرت المناطق الموبوءة بذبابة تسي تسي حتى يتسنى تربية الماشية فيها . إلا أن أية زيادة فى الإنتاج الحيوانى لن ينعكس أثرها بصورة ظاهرة على تجارة البلاد الخارجية إلا إذا توافرت وسائل النقل من المناطق الداخلية إلى موانئ التصدير .

الغابات

تمتد على طول النيل الأزرق حتى الحدود الأتيوبية غابات غنية بالألياف والمواد التى تستخدم فى عمليات الدبغ . وتحتوى غابات الأقاليم الجنوبية من السودان على أشجار عالية القيمة مثل الماهوجانى والثوبا . وتوجد أفضل أنواع الصمغ العربى فى غابات كبيرة فى كردفان وحوض النيل الأزرق وكسلا . أما منطقة « السد » فى أعالي النيل الأبيض فتتوافر مقادير لاحصر لها من ورق البردى .

الصناعة

ما يزال السودان في المرحلة الأولى من التصنيع . قبل الحرب العالمية الثانية ، وإلى جانب الحرف اليدوية ذات الأساليب البدائية ، كانت المنشآت الكبيرة مقصورة على معالجة المنتجات الزراعية مثل حلج القطن وعمل المنسوجات وعصر الزيوت ، وعلى الخدمات الاقتصادية العامة كالسكك الحديدية والموانئ والطرق والكهرباء والنقل النهري .

وشهدت الحرب والسنوات التالية لها نشاطاً في مجال التصنيع وقامت مصانع كبيرة حديثة ، مثل مصنع الزجاج بالخرطوم (١٩٤٥) ، ومصنعان لأدوات الألومنيوم في الخرطوم وأم درمان (١٩٥٦) ، ومصنع الأسمت في عطبرة (١٩٤٩) ، ومصنع للحوم المحفوظة ببلدة كوستي (١٩٥٢) ، ومصنع لعمل السجائر في واد مدني (١٩٥٨) . وهناك مشروعات الآن تحت التنفيذ أو الدراسة للتوسع في صناعة النسيج ، والسكر وغير ذلك .

وقدر رأس المال المستثمر في الصناعة عام ١٩٥٧ (باستثناء المحالج والمنافع العامة) بأربعة ملايين جنيه سوداني ، كما أن النشاط الصناعي الذي تحقق في السنوات الأخيرة جعل السودان في حالة اكتفاء ذاتي من ناحية بعض المنتجات الصناعية مثل الأسمت والأدوات الزجاجية والشروبات ، كما أصبح يسد جانباً كبيراً من مطالب الاستهلاك المحلي من السجائر والصابون وأدوات الألومنيوم والسلع المصنوعة من الجلد .

التجارة الخارجية

شهدت تجارة السودان الخارجية زيادة سريعة خلال نصف القرن الأخير ، كما يستدل من البيان التالي (بالوف الجنيهات السودانية) :

السنة	مجموع التجارة	الصادرات المحلية	الواردات	الفرق
١٩٠٧	٢٢٠٥٣	٤٤٩	١٢٦٠٤	— ١٢١٥٥
١٩١٢	٣٣٤٠	١٢٣٧٣	١٢٩٦٧	— ٥٩٤

السنة	مجموع التجارة	الصادرات المحلية	الواردات	الفرق
١٩١٧	٦٠٥٩٣	٣٠٤٩١	٣٠١٠٢	٣٨٩ +
١٩٢٢	٦٠٢٤٦	١٠٩٩٣	٤٠٢٥٣	٢٠٢٦٠ —
١٩٢٧	١١٠١٩١	٤٠٩٥٦	٦٠١٥٥	١٠١٩٩ —
١٩٣٢	٦٠٨٥٢	٣٠٧٩٨	٣٠٠٥٤	٧٤٤ +
١٩٣٧	١٤٠٤١٣	٨٠١٣٠	٦٠٢٨٣	١٠٨٤٧ +
١٩٤٢	١٥٠٠٣٠	٧٠١٥٠	٧٠٨٧٩	٧٢٨ —
١٩٤٧	٣٠٠٧٣	١٤٠٨٦٦	١٦٠٢٠٧	١٠٣٤١ —
١٩٥٢	١٠٢٠٨٦١	٤١٠١٦٥	٦٠٦٩٦	٢٠٠٥٣١ —
١٩٥٦	١١٠٠٧٤١	٦٥٠٤٩٢	٤٥٠٢٤٩	٢٠٠٢٤٣ +
١٩٥٧	١٠٨٠٥٦٩	٢٥٠٥٨٢	٦٢٠٩٨٧	١٧٠٤٠٥ —
١٩٥٨	٩٨٠٧٧٨	٢٩٠٣٣٨	٥٩٠٤٤٠	١٩٠١٠٢ —

وفي هذه الزيادة المطلقة لعب القطن الدور الرئيسي . إلا أن الزيادة في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين كانت تترد إلى ازدياد كمية الصادرات ، بينما لعب ارتفاع الأسعار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دوراً أكثر أهمية .

وخلال الربع الأول من القرن الحالى كانت النسبة الكبرى من الصادرات تتمثل في المنتجات البرية وشبه البرية مثل الصمغ العربى والعاج والتمر والدوم . ففي سنة ١٩١٣ مثلاً كانت نسبة الصادرات من الصمغ وحده ٣١ في المائة . إلا أن هذه الظاهرة بدأت تتغير بعد الحرب العالمية الأولى وازداد التغير حدة بعد إنشاء مشروع الجزيرة وأخذ القطن يسيطر على تجارة الصادرات بحيث أصبح يمثل حوالى ثلثي قيمة الصادرات ، الأمر الذى يقتضى العمل على محاولة تنويع صادرات البلاد .

وفما يتعلق بالواردات نلاحظ ازدياد الأهمية النسبية للسلع الإنتاجية مثل معدات النقل والمشتقات البترولية والمعادن والآلات ، وترجع هذه الظاهرة إلى النشاط الذى حدث في قطاعات النقل والصناعة والزراعة تمشياً مع التطور العام للبلاد .

فئات التجارة الخارجية

(النسبة المئوية)

السنوات	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٦	١٩٥٧
الصادرات						
القطن ومنتجاته	١٨	٧١	٧٣	٦٨	٧١	٥٨
الصمغ العربى	٢١	١٤	٩	٩	٨	١٠
الحيوان ومنتجاته	١٩	٥	٤	٥	٤	٦
الحبوب الزيتية	٨	٤	٤	—	٩	١٥
سلع أخرى	٣٤	٦	١٠	١٨	٨	١١
مجموع الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الواردات

السلع الاستهلاكية

المنسوجات	٢٥	١٤	٢٠	٢٧	١٨	١٦
البن والشاي	٧	٦	٩	٩	٨	٨
السكر	١٣	٦	٩	٤	١٠	٩
سلع أخرى	٤٢	٤٣	٢٧	٣١	٢٢	٢٣
المجموع	٨٧	٦٩	٧٥	٧١	٥٨	٥٦

السلع الانتاجية

المشتقات البترولية	٩	—	٢	٤	٧	٧
عربات ومعدات نقل	٢	٢	٤	٥	٨	٧
معادن وآلات	—	٢٤	١٢	١٠	١٤	١٩
سلع أخرى	١٠	٥	٧	١٠	١٣	١١
	١٣	٣١	٢٥	٢٩	٤٢	٤٤
جميع الواردات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وفما يتعلق باتجاهات التجارة الخارجية نلاحظ ما يأتي :

- ١ — خلال الفترة ١٩٥١ — ١٩٥٧ كانت المنطقة الإسترلينية تزود السودان بحوالى نصف وارداته .
- ٢ — وكذلك كان حوالى نصف الصادرات يتجه إلى المنطقة ذاتها خلال الفترة المشار إليها .
- ٣ — تناقص الأهمية النسبية لمنطقة الإسترليني .
- ٤ — الزيادة في العلاقات مع دول التعاون الإقتصادي الأوربي غير الداخلة في منطقة الإسترليني .
- ٥ — نشاط الصادرات بصفة خاصة إلى البلاد الاشتراكية في شرق أوربا حيث زادت نسبتها من ٠.٥ ٪ إلى ٤.١ ٪ فيما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٧ .
- ٦ — تمثل تجارة السودان مع البلاد الإفريقية نسبة طيبة من مجموع تجارته الخارجية بلغت ١٣.٢ ٪ في المائة (١٩٥٠ — ١٩٥٧) وبذلك يشغل المركز الثالث في هذه الناحية بعد اتحاد إفريقية الوسطى وتونس .

توزيع التجارة

(النسبة المئوية للقيمة)

المنطقة	الواردات	الصادرات
	متوسط ١٩٥١ ١٩٥٧	متوسط ١٩٥١ ١٩٥٧
	٥٧/١٩٥١	٥٧/١٩٥١
١ الإسترلينية	٥٢.٧	٥٨.١
الدولارية	٢.٦	٢.٩
٢ دول التعاون الإقتصادي	٢١.٢	١٣.٩
٣ الأوربي غير الإسترلينية	٣.٧	٣.١
أوربا الشرقية	٣.٧	٣.١
٤ بلاد أخرى	١٩.٨	٢٢.٠

مشروع الجزيرة

تتكون منطقة الجزيرة من سهل طيني تبلغ مساحته خمسة ملايين فدان ، بين النيل الأزرق والنيل الأبيض جنوبي الخرطوم . ويتراوح المتوسط السنوي للأمطار بين سبع بوصات بالشمال وثمانية عشر بوصة في الجنوب ، ويعتبر شهرا يوليه وأغسطس أكثر فترات السنة أمطاراً بينما لا يكاد يسقط المطر خلال أشهر الشتاء . ولهذا ، فقبل تنفيذ المشروع ، كان للزارعون الرعاة من أهل المنطقة يهاجرون صوب الجنوب حيث ظروف المرعى أفضل : ونظراً لقلة الحشائش كانت الماعز تمثل العنصر الرئيسي من الثروة الحيوانية .

ونمت اعتبارات تكمن وراء اختيار المنطقة لتنفيذ هذا المشروع نجملها فيما يلي :
(أولاً) فمن الناحية الطبوغرافية نجد أن الانحدار التدريجي البسيط من الشمال إلى الجنوب ومن النيل الأزرق إلى النيل الأبيض جعل تسوية الأرض عملية قليلة التكاليف وسمح بالرى في يسر . وفي الوقت نفسه نجد أن شواطئ النيل الأزرق مرتفعة بقدر كاف فوق سنار مما أتاح بناء السد للتحكم في النهر وخزن الماء .

(ثانياً) طول فترة الجفاف خلال فصل الشتاء جعل من السهل التحكم في الأمراض والحشرات التي تفتك بالنبات ، كما تستغل هذه الفترة لاجتثاث جميع نباتات القطن ، وعلاوة على ذلك فإنها تسمح بزيادة تشقق التربة فينفذ من خلالها الماء والهواء .

(ثالثاً) والتربة ذاتها تكونت من رواسب الطمي عبر العصور بعد فيضان النيل على الأرض ، كما أنها غنية بالمعادن اللازمة لغذاء النبات . أضف إلى هذا أن تماسك التربة حال دون ظهور الآثار السيئة التي تترتب على ارتفاع مستوى الماء الباطني ، وقلل من الفقد عن طريق التسرب من الترع .

إلا أن هذه المزايا تقابلها عيوب لها أهميتها ، فالأمطار الغزيرة التي تسقط فوق الحقول المتروكة بوراً خلال السنة السابقة لزراعة القطن يترتب عليها نقص الغلة لأنها تسبب كثرة نمو الأعشاب وبذلك تخلق بيئة مناسبة لسكان الحشرات وانتشار الأمراض . وتمامك التربة الشديد عقبة كبيرة في وجه الصرف ، كما أن تراكم الماء يحد من نمو النبات .

وكانت مقدمة المشروع إنشاء سد سنار على النيل الأزرق لحزن كمية من الماء قدرها ٤٤٨ مليون متراً مكعباً بعد أن ينتهى فيضان هذا النهر . و حددت إتفاقية للمياه المعقودة مع مصر فى عام ١٩٢٩ الكمية المرخص بها لمنطقة الجزيرة . وتبلغ المساحة الداخلة فى نطاق للمشروع بحوالى مليون فدان لا يروى منها سنوياً سوى النصف . ولقد بدأ السودان فى تنفيذ مشروع المناجل الذى يهدف إلى زيادة المساحة التى تدخل فى دائرة نظام الري بحوالى ٨٣٠.٠٠٠ فدان ، وتم تنفيذ الجزء الأول منه ويشمل مساحة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ فدان والمشروع الأخير كان يتطلب توسيع الترع الرئيسية وحفر ترعة أخرى نخرج منها إلى المنطقة الجديدة طولها ٤٦ ميلاً . غير أن استغلال منطقة الجزيرة على الوجه الأكمل يقتضى إقامة سد جديد عند الرصيرص الواقعة على النيل الأزرق قرب حدود إثيوبيا .

وحوالى ربع المساحة الداخلة حالياً فى المشروع مخصصة لزراعة القطن الطويل التيلة، ونحو ٤٥ فى المائة منه من نوع الساكل . واستخدمت الآلات فى كثير من العمليات الزراعية ، إلا أن المجال ما يزال متوافراً للتوسع فى ذلك . ويتم حليج القطن فى محالج تديرها لجنة الجزيرة ، ويصدر القطن المحلوج ومعظم البذرة عن طريق ميناء بورسودان . وإلى جانب القطن تزرع محاصيل أخرى أهمها الذرة وهى الغذاء الأساسى ، ثم اللوبياء وهى العلف الرئيسى للحيوان هناك . والحيازة فى الوحدة الفردية فى العادة ١٦٨ هكتار يزرع منها سنوياً ٤٢ قطناً ، ٢١ بالذرة ، ٢١ باللوبياء ، ويترك الباقي بوراً حتى يستعيد خصوبته .

إلا أن أهم جوانب هذا المشروع الكبير النظام الذى يقوم عليه . فعند ابتدائه أمنت الحكومة « المنفعة » لا « الملكية » ، فأعطى للملاك ريع يعادل أعلى سعر بالسوق قبل بدء المشروع ، ومنحت لهم ولأقاربهم الأولوية فى تخصيص الحيازات التى تؤجر . ويحرم شراء الأرض على غير سكان المنطقة أو الحكومة . إلا أن الحكومة درجت على شراء الأرض بحيث صارت لها ملكية أكثر من ثلث مساحة الأراضى التى يشملها المشروع .

وهذا التنظيم ينطوى على مزايا معينة منها :

- ١ — توجيه الزراعة والرقابة على أساليبها بما يتفق مع الصالح العام .
- ٢ — منع المضاربة فى الأرض ، أو تركز ملكيتها فى يد قلة من الأفراد ، أو تجزئتها إلى وحدات غير اقتصادية بفعل نظام الوراثة .

٣ — توفير الإطمئنان للزراع .

٢ — عدم السماح بخلق طبقة من المزارعين الذين لا يقيمون في الأرض .

إلا أن ثمة مساوئ تتطلب البحث . فعدد المستأجرين حوالى ٢٩٠.٠٠٠ بينما يبلغ عدد الكور البالغين بالمنطقة حوالى ٩٠.٠٠٠ شخص . ويقدر عدد السكان في منطقة المشروع بما لا يقل عن نصف مليون نسمة ، ويضاف إليهم حوالى ١٥٠.٠٠٠ شخص يقدون إليها في موسم جمع المحصول . ومعنى هذا أن الدخل الذى يحصل عليه المستأجرون يقسم على عدد كبير من الأفراد .

وتقسم الأرباح الصافية بين الشركاء الثلاثة وهم المزارعون والحكومة ولجنة الجزيرة (وكانت محلها الشركات قبل تأميم المشروع في عام ١٩٥٠) بالنسبة المئوية التالية :

٤ . للزراع المستأجرين ، ٤٠ . للحكومة ، ٢٠ . للجنة . ويلاحظ أن المصروفات المتعلقة بالحلج والنقل والتسويق تخصم من الإيرادات الإجمالية قبل التوزيع . وعلى كل من الشركاء التزامات إزاء النصيب الذى يحصل عليه :

١ — فعلى الحكومة أن توفر تسهيلات الأرض والماء والأبحاث . وهى تستخدم قدراً كبيراً من الدخل الذى يؤول إليها فى سدّاء الفروض التى سبق عقدها لتمويل المنشآت الهندسية الكبرى التى تكلفت حوالى ١٣٨ مليون جنيه (استرلينى) .

٢ — وعلى المستأجر توفير العمال اللازمين لإنتاج المحاصيل وتسليمها إلى المحطات التى أقيمت خصيصاً لهذا الغرض . وحيازته مكفولة ما دام يحافظ على المستوى المطلوب من الكفاية . وبالإضافة إلى نصيبه من إيراد محصول القطن ، فإن له الحق الكامل فى المحاصيل الأخرى .

٣ — أما المسئوليات الملقاة على عاتق اللجنة فتتلخص فيما يأتى :

(أ) إدارة المشروع بتوفير المعدات الرأسمالية وصيانتها مثل المحاليج والبيوت والمكاتب والترع الصغيرة .

(ب) تمويل النقل والحلج والتسويق .

(ج) إقراض المستأجرين — إذا دعت الحال — للإتفاق على عملياتهم الزراعية .
(م ١٤ — أفريقية)

(و) المحافظة على مستوى البذور والمعمل على تحسينها وإحلال غيرها بما هو أفضل غلة .

هذا هو المشروع الذى أخذ ينتشر من حيث قواعده الرئيسية لا فى السودان وحده فحسب كما فى منطقة زاندى بل وفى بلاد إفريقية أخرى، مثل مشروع دامنجو فى غانة ومشروع موكوا فى نيجيريا؛ وإنه ليمثل أحد الأساليب التى طبقت لمحاولة تحسين مستوى الإستغلال الزراعى فى البلدان المتخلفة .



نيجيريا



اتحاد افريقية الوسطى
وافريقية شرقية



اتحاد جنوب إفريقيا



ليبيريا

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع سمير
القاهرة

ح
الثنى ٣٠

مؤسسة طباعة الألوان المتحدة